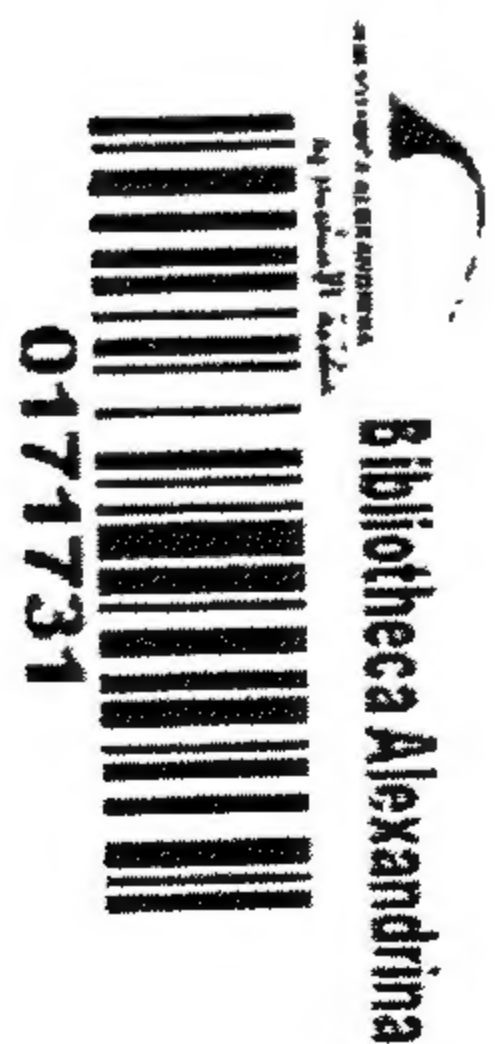


# عصر النعدي أ. أنس تحت حكم الشباب

مجموعة دراسات عن برنامج للأصلاح العام في  
العهد الجديد الذي بدأ منذ توقيع معاهدة الصداقة  
والتحالف بين مصر وانبجلترا

محمود كمال  
الجهاد بالاستئناف العالي  
ورئيس تحرير المجلة والقضاء المهني



اهداءات ١٩٩٩

مكتبة

١. د عبد الحميد بدوي

القاضي بمحكمة العدل الدولية

# عصر الغد أ. ن. ن. ن. تحت حكم الشباب

محمود كامل  
المجلى بالاستئناف العالي  
وزنيس تحرير الجامعة والقضاء المصري



General Organization of the Alexandria Library (GOAL)  
Publication of the Library

## كلمة المؤلف

خطر لي فكرة وضع هذا الكتاب توا عقب الانتهاء من توقيع معاهدة التحالف والصداقة بين مصر وبريطانيا العظمى وهي المعاهدة التي اشتركت في التمهيد لها والموافقة عليها وانجازها كافة الاحزاب المصرية . وذلك لأنني أحسست أن نضال المصريين لا نزاع استقلالهم قد طال أمده لأنه بدأ في الواقع منذ قام المرحوم مصطفى كامل باشا بحركته الوطنية . وقد تعمد الانجليز أن ينفذوا — أزاء تلك التيارات الوطنية الشابة — خطة ثابتة لا تتغير هي اختيار وزراء مصر من طبقة معينة منقطعة الصلة بأحاساس الشعب . هادئة العصب . بعيدة — بحكم الوسط الذي أنبتتها والبيئة التي عاشت فيها — عن روح التمرد على القديم الفاسد والرغبة الثائرة في الاصلاح السريع الحاسم . إذ كان أولئك الوزراء يختارون — عادة — من بين مستشاري محكمة الاستئناف العليا . ولم يكن ممكنا — عمليا — أن يصل إلى منصب الاستشارة بهذه المحكمة الا الرجال القضاة الذين قضوا نحو الثلاثين عاما متنقلين بين وظائف النيابة والقضاء من أصغرها إلى أكبرها . وهذه الطبقة وأن شهدت أحكامها بأنها أدت للأدب التشريعي في مصر أجل خدمة — إلا أنها — كما قلت — كانت منقطعة الصلة بحقيقة أحساس الشعب . كما أن قضاءها ذلك العمر الطويل على كراسي القضاء . وتشعبها بشكوة النظام . والطاعة . وحرفية القانون . لم يكن يسمح بأن يبرز من بينها السياسي الجريء المصلح المتمرد على ما يحس رجل الشارع في مصر بأنه جدير بالاصلاح ! ظلت مصر اذن محكومة مدى ثلاثين عاما متوالية بهذه الطبقة



من الوزراء الذين تجاوزوا الخمسين . والذين كانت انتسابهم إلى السلطة القضائية بمنعهم عن الانضمام إلى الاحزاب السياسية . التي كانت توالي عقد اجتماعاتها العامة . وعن الاتصال بالشعب اتصالاً لم يشترك . فلم يكن واجبهم يتعدى عند تولي منصب الوزارة « التأقلم » مع ذلك « الروتين » الرهيب الذي فرضته أرادة « المستشارين » الانجليز على الاداة الحكومية .

ولقد أثبت الانجليز في أكثر من مناسبة تشبثهم بتلك الخطة من المياعة بين الشعب ووزرائه فأقصوا عن الوزارة كل وزير ثبت أنه اقرب نحو احساس شعبي ما . على نحو ما يجري في أية دولة متعمدة ...

ولكن ذلك الموقف تغير تماماً في بضعة الأعوام الاخيرة . منذ أعلن الدستور في عام ١٩٢٣ فقد شهدت مصر لأول مرة . سياسة يقفزون من مناصب « المحاماة » فجأة إلى مناصب الوزارة . وأنهارت فكرة « الروتين » القدمة للفوز بمناصب الدولة الكبرى فوصل اليها عدد من الشبان لم تكن أعمارهم المبكرة تسمح — فيما سبق — بأن يتولوها . .

وتقدمت مصر خطوة أخرى نحو احترام مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث فلم تعد محكمة الاستئناف العليا وهي كبرى الهيئات التي تمثل السلطة القضائية « معهداً » لتخريج وزراء العهد الجديد . وغير الانجليز موقعهم فأحسوا بواجب الاستعانة بكفاءة خصبوم الامس من سياسة مصر وقادة ثورتها في تولي مناصب الوزارة باعتبار أنهم اقرب الى احساس الشعب وألصق بميوله . وأدري بالآلامه من الطبقات لاخرى التي كان الانجليز يعتمدون عليها في العهد الغابر . استعرضت كل هذه الحقائق قبل البدء في جمع البيانات

والاحصائيات والارقام التي جعلتها أساسا لهذا الكتاب، وانتهيت  
إلى أن من واجب الجيل الجديد من الكتاب المصريين المشتغلين  
بالمسائل العامة أن يضع لنفسه برنامجا للإصلاح الاجتماعي العام  
وأن يتعهد أمام ضميره وأمام أهل وطنه بأن يعمل على تنفيذه.  
وأولى خطوات هذا العمل هي الدعوة إليه. وتبيان حقه من  
الوجاهة والصواب. وتعرف مدى ما يمكن أن يشيره من تقدير  
أو استنكار.

ثم بدأت في وضع الكتاب منذ أول الصيف الماضي حتى أنجزته.  
أننى أو من بان فى الامكان رفع مستوى معيشة ثمانية ملايين  
مصرى ومصرية يعيشون الآن كما تعيش البهائم بتعديل تشريعى  
بسيط. وفي الامكان حل أزمة المتعلمين العاطلين حلا سريعا بتعديل  
دستورى عادى. وفي الامكان تحرير المصريين من نير شركات  
الاحتكار الاجنبية التى تتولى مباشرة الخدمات العامة بعمل أيجاجى  
شرعى، وفي الامكان إصلاح الأمن العام اصلاحا يكفل تحقيق  
الوسائل المصرية التى تمنع الجريمة قبل وقوعها وترفع الاداة  
البوليسية إلى أرقى من مستواها الحالى. وفي الامكان توحيد  
القضاء المصرى توحيدا يقضى على الفوضى التى ضج المصريون  
بالشكوى منها. وفي الامكان رد حقوق دولية مهضومة للمصريين  
بمجرد اشعارهم بأن حدود بلادهم الطبيعية الشرعية أوسع مدى  
مما هي عليه الان

أو من بان فى الامكان تنفيذ هذا البرنامج الاصلاحى. وفي  
كل سطر من كل صفحة من فصول هذا الكتاب دليل على  
أن الامر أهون بكثير مما كان يخيل إلى وزراء العهد  
الماضية . . .

## (١)

### ملل

هي ظاهرة تميزت بها الحياة السياسية في مصر خلال الاعوام  
الاخيرة . ظاهرة أحس بها الجيل الجديد من الشبان المصريين  
الذين تلقوا تعليمهم العالي في مصر أو في أوروبا، ظاهرة الملل من  
ركود حركة الاصلاح في مصر ركودا يعود الى عدة عوامل  
الاشك ان في مقدمتها تقدم معظم المتحسين في مصر  
مصر في السن تقدا يحمل معه طائفة من الامراض والعلل التي  
حطمت أعصابهم وارهقت قوتهم المعنوية وكسرت من حدة  
تحمسهم الواجب لا تقاذ هذا الشعب من المصائب والنكبات التي  
توات على رأسه والتي كنا — نحن أبناء الجيل الجديد — نحني  
الهامة لها معلمين النفس باقتراب اليوم الذي ينتهي فيه قادة الرأي  
العام من فض المشكلة السياسية الكبرى الخاصة بمرکز مصر  
الدولي للتفرغ الى أوجه الاصلاح الداخلي العديدة التي لا حصر  
لها .... ولكن ....

ولكن بعد أن انتهى المصريون من اقرار الحل الذي ارتضاه  
قادة الحركة السياسية الوطنية لتلك المشكلة تفتوا عن قادة الاصلاح  
الداخلي فلم يجدوا أحداً ....

كان الجهاد السياسي الحزبي في مصر منذ نشأة الحزب الوطني  
في أوائل هذا القرن. وقيام الحركة الوطنية في عام ١٩١٩ وانقسام  
المشتغلين بها أحزابا وطوائف بعد عام ١٩٢١ — كان ذلك التطور



قد عود قادة الرأي العام المصري على اطالة المناقشات «الافلاطونية» على منابر الخطابة أو في أنهر الصحف السيارة وهي المناقشات التي كانت تعتمد تارة على التماس الاساليب الاخاذة المشيرة لعواطف الجماهير لا كتساب رضاها وتارة أخرى على القذف بتهم الخيانة الوطنية والتفريط في حق الوطن في وجه الاحزاب المضادة لاثارة سخط تلك الجماهير عليها . فلم يسلم واحد من أولئك القادة من رذاذ تلك التهم الدنيئة . . فاعتاد شباب عام ١٩١٠ أن يسمع عن مصطفى كامل انه كان مأجوراً للباب العالي يدعوا الى تثبيت سيادته على مصر في مقابل المبالغ التي كانت ترد اليه منه ورداً لجميله . الا نعام عليه برتبة الباشوية واعتاد شباب عام ١٩١٤ أن يسمع ان حسين رشدي قد قبل ذل الحماية البريطانية في مقابل ثلاثة ملايين من الجنيهات «الانجليزية» واعتاد شباب عام ١٩٢٠ أن يسمع ان عدلي يكن «بردة» الانجليز . وأن يسمع بعد ذلك بقليل أن عبدالحق التي ثروت قد قبل تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٣٢ ليفوز برتبة الرياسة ويمكن لأبنائه وأبناء اخوته وأهله من الترقية على حساب مال الدولة . واعتاد شباب ١٩٢٤ أن يسمع حتى عن الزعيم سعد زغلول أن ورثته ارتضوا لأنفسهم أن يقتسموا المال الذي خلفه في المصارف باسمه مع انه مال الامة المجموع للوفد المصري باسم الدعوة الوطنية !

اعتاد الشباب المصري أن يسمع تلك التهم نكال في غير تورع ولا رحمة لكبار قادة مصر . حتى لم يبق واحد منهم وله صحيفة يمكن أن يزعم بأنه دخل بها ميدان الخدمة الوطنية بيضاء وخرج منها ميتاً أو معتزلاً وهي لا تزال بيضاء !



وترك ذلك ( التقليد ) النذل المجرم في الاقناع السياسي آثاره  
السوداء حتي بعد ان استقر الجهاد الوطني عند « معاهدة الزعفران »  
بين مصر وانجلترا . فأحس قادة الرأي العام الذين ألقيت اليهم مهمة  
الاصلاح الداخلي أن خير وسيلة للتخلص من ثقل تبعه أهمال ذلك  
الاصلاح هي القذف بأمثال تلك التهم ونبش القبور ورفع ترابها  
وتعفير وجوه الخصوم بها لكي ينصرف الرأي العام بمشاهدة هذا  
النوع العجيب من النضال السياسي « الجرانجنيولي » علي حد تعبير  
المسرحيين — عن التفكير في وجوه الاصلاح التي يجب أن تكون  
شاغل أولئك القادة الاول والآخر

## أين البرامج ؟

ولكن طول العمل بذلك ( التقليد ) قد كشف الآخذين به  
فبدأ الجيل الجديد من الشباب المثقف يتساءل ( أين برامج هذه  
الاحزاب التي تتداول الحكم في مصر ؟ )

وبدأ ذلك التساؤل على شكل همس خافت ثم أخذ يقوى  
ويشتد علي أثر تفاقم سوء الحالة العامة . تفاقم يبدو جلياً في انحطاط  
مستوى المعيشة انحطاطاً مذللاً يكاد يلصق ملايين المصريين بالبهائم  
وفي تدهور الامن العام تدهوراً لا شك أنه تمت بسبب قوي الى  
انحطاط مستوى المعيشة كما يبدو أكثر وأكثر في ذلك السد المرعب  
الخفيف العاتي الذي يقف حائلاً بين مليون من المصريين يتلقون العلم  
الآن في مختلف معاهده وبين الرزق الشريف وهذا المليون هوزهرة  
هذا الشعب وعدة هذا الوطن . وذخيرة هذه الامة عند الخطر

انقل ذلك الهمس من الخفوت الى الصراخ الذى توحى به  
فكرة بيلة سامية . فكرة وجوب أن يسخر كل شيء لهذا الوطن  
التعس . أن يسخر وقت كل متصدر للخدمة العامة لهذا الوطن لا  
لتدبير الدسائس لخصمه السياسى ، وأن يكون كل ما تضعه حكومة  
ما مقصودا به خدمة هذا الوطن لا خدمة مصلحة شخصية لرجال  
الحكم أو أنصارهم أو أصهارهم ومحاسبيهم... وان توجه كل الجهود  
لاسعاد هذا الوطن لا لاسعاد طائفة على حساب طائفة أخرى وان  
يعلى من شأن هذا الوطن قبل كل شيء مهما ضحى فى سبيله من  
اعتبارات الاشخاص والجماعات وان توضع النظم الحاسمة الكفيلة  
بتحقيق فكرة « الكل للوطن »

وتكونت حول هذا كله عقيدة الدعوة الى برنامج صريح  
عصرى النزعة . حر التفكير . يمتليء ايماننا بمجد الوطن

## عبيد القرن العشرين

ويكفى لاقتناع الناس فى مصر بوجوب هذا البرنامج أن نعرض  
هذه الحقائق الرهيبة التى تقطع فى الدلالة على أن ثلث هذا الشعب  
يعيش فى ظروف لا تعرفه مطلقا عن الظروف التى كان يعيش فيها  
العبيد الذين حررهم التشريع الحديث ومن بينه التشريع المصرى  
وأنا لا ألقى القول عبثا بل استند الى أحدث الاحصائيات  
الرسمية التى تصدرها الحكومة المصرية

وأبدأ بأن أضع امام قارئ هذا الكتاب احصائية عن  
عدد المصريين الذين يتلقون العلم فى المدارس على اختلاف أنواعها  
وعدد المصريين الذين تضمهم جدران السجون على اختلاف أنواعها

ليتبين القارىء أن كل الجهود التى تبذلها الحكومة المصرية لرفع المستوى الانساني عند المصريين ولتخلق فيهم روحا سامية من جانب مصدرها الخيبة لان السجون تفتح أبوابها لتلقى نسبة مخيفة من هؤلاء المصريين أنفسهم من جانب آخر . وفي نفس الوقت . فآخر احصاء رسمي يدل على أن ٩٠٢٦٨٠ مصرياً يتلقون العلم فى المدارس المصرية والاجنبية منهم ٦٦٦٦٥٣ من الذكور و٢٣٦٠٢٧ من الاناث و آخر احصاء يدل على أن السجون المصرية قد ملئت فى عام ١٩٣٦ من المصريين ١٣١٦٣٨ قضت المحاكم بآدانتهم وتوقيع العقوبات البدنية عليهم لارتكابهم جرائم مختلفة وتلى أن عدد الجنايات التى ارتكبت فى ذلك العام بلغ ٧٩٧٩ جناية أى نسبة ٧ فى المائة لكل عشرة آلاف من المصريين ، وعلى ان عدد الجنح التى ارتكبت فى ذلك العام بلغ ٢٧٦٠٤٤ وهو أكثر من ربع المليون أى بنسبة ١٩٩١ لكل عشرة آلاف من المصريين ويجمع علماء الاجرام على أن هناك نوعا معينا من الجرائم تدل كثرة اقترافه فى بيئة معينة على مستوى المعيشة فيها ومدى توفر الكماليات الضرورية لافرادها . ولا شك أن جرائم السرقة بأنواعها والاختلاس وإن صدرت فى كثير من الاحيان عن تأصل الاجرام فى بعض مقترفيها الذين قد يولدون مجرمين كما يذهب علماء الجنائيات إلا أنها تصدر فى غالب الاحيان عن الحاجة أو الفاقة . أو سد سبل الرزق فى وجه المجرم ويدل آخر احصاء لوزارة الحفانية على أن عدد جنات السرقة والاختلاس التى ارتكبت فى عام ١٩٣٦ وقدمت الى قضاة الاحالة أ وحفظت وقتا بلغ ٥٧٥ جناية وعدد جنات السرقة والاختلاس

التي قدمت الى محاكم الجنايات وفصلت فيها بلغ ١٠٤١ جناية وبلغ عدد جميع السرقات الجزئية والمركزية التي ارتكبت في ذلك العام ٩٩١٨٢ وقضايا التشرذ ٣٦٤٣

فماذا يعني هذا الاحصاء الرهيب ؟ وعن أية حقيقة مخيفة دامية يكشف ؟

إن هذا الاحصاء يدلنا على اننا اذا كنا قد أرسلنا الى معاهد العلم في السنة الدراسية ١٩٣٤—١٩٣٥ عدداً من الطلبة والطالبات بلغ ٩٠٢٦٨٠ مصرياً ومصرية فاننا في العام التالي مباشرة أى في عام ١٩٣٦ هويانا الى حظيرة الاجرام بعدد من المجرمين والمجرمات بلغ ٣٤٣٠٨٥ أى أكثر من ثلث مليون من المصريين والمصريات ؟ اتري ؟

ثلاث مليون من المصريين والمصريات يرتكبون الجنايات والجناح التي يعاقب عليها قانون العقوبات في كل عام ! ومن بين هذا العدد من المصريين الذين لا يزالون يتمشدقون بأن وطنهم هو جنة الله في أرضه . من بين هذا العدد من المجرمين المصريين نجد ١٠٤٤٤١ لصاً ومختلساً ومتشرداً ارتكبوا جرائمهم في عام ١٩٣٦ موزعين على الشكل الآتي :

جنايات السرفة والاختلاس التي قدمت الى قضاء الاحالة	٣٦٢
جنايات السرقة والاختلاس التي حفظت مؤقتاً	٢١٣
جنايات السرقات بعود والشروع فيها والاختلاس التي قدمت الى محاكم الجنايات	١٠٤١
خسح السرقات الجزئية والمركزية التي حفظت والتي قدمت الى المحاكم وفصلت فيها	٩٩١٨٢
قضايا التشرذ	٣٦٤٣



يا للهول !!  
أكثر من مائة ألف مصرى ومصرية يسرقون ويختلسون.  
ويتشردون في كل عام

## كارثة قومية

وماذا نتوقع اذا استمرت هذه النسبة عشرة أعوام أو عشرين  
عاما أخرى حتي مع تفاضينا عن الماضي ؟  
ألا يحق لي أن أقول صراحة إن إهمال علاج هذه الحالة  
سيقودنا الى أفزع كارثة قومية يمكن أن ينكب بها شعب  
وهي أن يتحول تدريجياً الى مجموعة انسانية منبوذة من  
الصوص والمختلسين والمتشردين ؟

وكيف يمكن أن يقبل الجيل الجديد من شباب مصر المتعلم  
على نفسه أن يري أبناء وطنه يتردون الى ذلك المصير الرهيب  
وهو مكتوف اليدين يلمو بمشاهدة ذلك العراك المسرحي الرخيص  
بين قادة الرأي العام من أبناء الجيل الماضي ؟

## فقراء

وليس الباحث الاجتماعي الذي يستعرض ذلك الاحصاء في  
حاجة الي كبير عناء لكي يتبين أن كل أولئك الاصوص والمختلسين  
والمتشردين من مواطنينا المساكين ينتمون الى طبقة معينة من  
المصريين سدت في وجوههم أبواب العمل . وانحط مستوى حياتهم  
الى حد يكاد يلصقهم بالبهايم . .  
لا شك أن أولئك المائة ألف من المصريين الاصوص والمتشردين

ينتمون الى تلك الطبقات من المواطنين الذين قضى توالى أهال  
مشاريع الاصلاح الداخلى بأن يعيشوا بأجر شهري لا يزيد عن  
ثمانين قرشا . وهي طبقا لآخر احصاء لا تقل عن أربعة ملايين  
من المصريين . أي اكثر من ربع سكان مصر ...  
أجل !

أربعة ملايين من المصريين يشتغلون فى أراضى ملاك الاراضى  
الزراعية من الاجانب والمصريين أو ينضمون مرغمين الى قوافل  
« الترحيلة » للعمل مع كبار المقاولين بعيدين عن أهلهم وذوهم  
أو يتشردون بلا عمل ولا مأوى . وهذه الملايين الاربعة من  
الفقراء الذين لا يزيد متوسط اجرهم الشهري عن ثمانين قرشا  
بحسبان المدد التى يقضونها بلا عمل هى التى تهوى الفاقة بأكثر من  
مائة الف من بينهم سنويا . الى حظيرة الاجرام !

لو كانت مصر من البلاد العاجزة عن أن تكفل العيش الرغد  
لكل القاطنين فيها لا رضى الشباب المصرى المتعلم حكم القدر  
ولما فكر فى أن يصرخ هذه الصرخة واسكن ..

ولكن مصر البلد الزراعية تغل الخير العميم لغيرأبنائها وترك  
أربعة ملايين من المصريين يتضورون جوعا الى حد أن أكثر  
من ثلث مليون منهم ينفقون انسايتهم فى كل عام ويعودون الى  
درك الجريمة . واكثر من مائة الف من ثلث المليون يرتكبون  
بالضبط الجرائم التى تمت باقوى سبب الى مستوى المعيشة وهى  
جرائم السرقة والتشرد .

ويكفى أن يعرف قراء هذا الكتاب أن مساحة الاراضى الزراعية  
فى مصر ٧١٥٠٠ر ٢٤٠٠ . وأن من بين تلك الاراضى الزراعية المصرية

٢٨٠٩٧٢ فداناً أى نصف مليون فدان . أى نحو عشر مجموع  
الأراضي الزراعية مملوكة لها اجانب لا يزيد عددهم عن ٦٣٢٦  
ولكى أقرب ما يؤدى اليه هذا الإحصاء العجيب اقنع بأن  
اخبرك أن آخر احصاء رسمى يدل على :

أن متوسط ما يملكه المصرى من أرض بلاده هو ٢٣٣ر٢ فداناً  
وأن متوسط ما يملكه الاجنبى من أرض مصر هو ٧٨٥٧ر٢ فداناً  
أى أن متوسط ما يملكه الاجانب من ملاك الأراضي الزراعية  
المصرية يزيد عن ثلاثة أضعاف ما يملكه المصريون وهذه النسبة  
المروعة تظهر في ملكية الأراضي المتسعة المساحة فمتوسط ما يملكه  
المصري من كبار المزارعين الذين يملكون أكثر من خمسين  
فداناً هو ١٥٠ر٢٢ فداناً

بينما متوسط ما يملكه الاجنبى ٤٠١٣٤ر٤ فداناً !

وصدى هذا التفريق المخزى يظهر في تفاصيل مستوى المعيشة .  
فالمصري الذي لا يملك الا متوسطاً قدره فدانين وبعض الفدان  
لا يستطيع أن يحقق إلا نوعاً منحنطاً من المعيشة . ولذلك نجد أن  
مصر هي البلد الوحيد بين بلدان العالم التى تجدها أن ركاب الدرجة  
الاولى من قطارات السكك الحديدية فى عام ١٩٣٥ لم يزد عن  
٥٢٣ الفا نسبة الاجانب فيهم — كما هو المشاهد — مرتفعة ارتفاعاً  
عظيماً بينما ركاب الدرجة الثالثة فى ذلك العام بلغوا ثلاثة وثلاثين  
مليوناً ومائة وأربعون الفا كلهم من المصريين الذين حشروا فى  
عربات تلك الدرجة كما تحشر البهائم ..

لذلك كان أول واجب على كل حكومة تعزم رفع مستوى  
المعيشة بين المصريين أن تحد من ملكية الاجانب لتملك العقارات

وأن تعمل على تحرير مصر من القيود الدولية قديمة كانت أو حديثة التي تغل حق مصر الطبيعي في حصر تلك الملكية بين أبنائها

## الفلاح الجائع

ومن العبت أن يتقدم حزب سياسى في مصر الى العمل العام دون أن يكون أربعة أخماس برنامجه خاصا بالفلاح . كما أن من العبت الجريء أن يبدأ الكتاب فى الكلام عن تنقية الماء الذى يشربه وهو يكاد لا يجد الخبز الضرورى الذى يحشو معدته ومعدة زوجته وأولاده . ومن السخرية المتجنية أن يجهد الباحثون أنفسهم فى بحث خير الطرق لإنشاء مجارى تحمل متخلفات الفلاح وهو لا يعرف طعم اللحم الامرة أو مرتين فى العام !  
أجل !

أربعة أخماس برنامج أي حزب مصرى جديد يجب أن يقتصر على الوسائل العملية السريعة لتحقيق التى ترفع أكثر من نصف الشعب المصرى من المستوى الذى يعيش فيه الآن إلى مستوى الادميين .

ولقد أشرت منذ برهة الى أن نحو من أربعة ملايين من المصريين يعيشون بأجر شهرى لا يزيد عن ثمانين قرشا فى الشهر . ولكن هذا الرقم الاجمالى جزء من مقدمة عامه لا يعد تعبيراً دقيقاً عن حقيقة الفقر الرهيب الذى يعانيه الفلاح المصرى . فان آخر احصاء رسمى يدل على أن الذين يشتغلون بالزراعة فعلاً فى مصر . وهم طبقة الفلاحين يبلغ عددهم ١٣٧١٠٣٤١٣ موزعين على



## الفئات الانية .

يزرعون في أراضيهم	٧٢٤ر٨٧٧
يستأجرون أراضي غيرهم	٢٣٨ر٣٥٦
يساعدون أهلهم من المزارعين	٩١٣ر٥٧٣
فلاحون وعمله بالاجرة	١ر٤٥٥ر٧٣٦
بستانيون	٨ر٥٦٥
المجموع	٣ر٣٤١ر١٣٧

فاذا قدرت أن لكل من أولئك الفلاحين أسرة يعولها متوسط عدد أفرادها يتراوح بين شخصين وثلاثة أشخاص من النساء والاطفال الذين يقل سنهم عن خمس سنوات ولا يشتركون في مساعدة آبائهم في أعمالهم الزراعية لا تضح لك أن مجموع الذين يعيشون على الزراعة في مصر لا يقل بحال من الاحوال عن ثمانية ملايين من المصريين . ثم اذا علمت أن مجموع الاراضى الصالحة للزراعة في مصر لا يتجاوز ٩١٢ر٨٣٦ر٥ فداناً لا تضح لك أيضاً أن الملاح المصرى لا يزرع أكثر من ١ر٦٦ من الفدان وهي نسبة منحطة لا تكفل للملاح ألا تلك الكسر من خبز الذرة ولا تمكنه — كالعادة التى درج عليها — الا من تذوق اللحم مرة أو مرتين فى العام !

ويكفى لتبين انحطاط تلك النسبة أن نذكر أن ما يخص الزارع فى الجهات الزراعية من فرنسا وألمانيا وإيطاليا وإنجلترا والهند يتراوح بين فدانين ونصف و ١٢ فداناً واتساع مساحة الاراضى التى يختص بها المزارعون فى تلك البلاد يساعد على أن تحتفظ الارض بخصوبتها فيغزر انتاجها كما هو معروف عن الزراعة التى يطلق عليها فى الاقتصاد الزراعى اسم extensive خلافاً للشوع

الآخر المتبع في مصر والمعروف باسم Intensive (ص ١٢٥) كتاب.  
تحليل نتائج التعداد في مصر للدكتور السيد صبرى)

## عاطلون .... !

وربما يتبادر إلى ذهن البعض أن من الخير أن ينصرف بعض  
أولئك الفلاحين إلى غير الزراعة مادامت طبيعة الظروف الزراعية  
المصرية لا تكفل لهم العيش الضروري ....

ولكن الواقع أن حالة العمال الذين يشتغلون في غير الأعمال  
الزراعية وإن كانت أقل ضنكا من حالة العمال الزراعيين إلا أنها --  
على العموم -- لا تدل على متوسط يمكن الاطمئنان إليه من مستوى  
الحياة

فإن آخر احصاء يدل على أن مجموع أصحاب الحرف والصناعات  
من المصريين والمصريات يبلغ ١٢٧ ر ٧١٨ ر ٥ من بينهم ١١٩ ر ٥٩١  
بين عاطلين وعمال أقعدهم المرض أو منعه السجون أو بعض عوائق  
أخرى عن العمل. وهي كآثري نسبة مخيفة. لأنها تدل على أن  
أكثر من نصف مليون من المصريين والمصريات لا يستطيعون للوطن  
شيئا ويعيشون عالة على المجموع.

والاجانب المقيمون في مصر يتنافسون المصريين من العمال الذين  
يشتغلون في مختلف الصناعات منافسة هائلة. فإن مجموع عدد أولئك  
العمال الاجانب بلغ في آخر احصاء ١٢٧ ر ٥٣٨ نفسا من مجموع عدد  
الاجانب المقيمين مصر وهو ٦٠٠ ر ٢٢٥ نفسا. فإذا استبعدنا  
الاطفال منهم الذين تقل أعمارهم عن خمسة أعوام بلغت نسبة  
العمال الاجانب إلى مجموع الاجانب ٦١٥ في الالف وهذه النسبة  
لا تتجاوز بين المصريين ٤٧٩ في الالف

وهذا الوضع الذى يدل عليه هذا الاحصاء، والذى يشهد بأن مصر توجد عملا لا جانب يبلغ عددهم ١٢٧٥٣٨ نفسا فى الوقت الذى يتشرد فيه ٥٩١١٩١ عامل مصري، لا مثيل له فى أية دولة أخرى من دول العالم !

ولا أدرى كيف غابت هذه الاحصائيات الرسمية الدقيقة عن سعادة الدكتور حافظ عفيفى باشا عندما استعرض حالة المصريين الذين يعيشون بأقل من جنيه مصرى واحد فى اليوم، فذكر أن عدد العمال المتعطلين لا يزيد عن ٣١٠٠٠ واحد وثلاثون ألف عامل أضاف اليهم عشرة آلاف من المتشردين والمتسولين (ص ١٦٥ كتاب على هامش السياسة . بعض مسائلنا القومية) مع أن احصاء عام ٩٢٧ يدل على أن أصحاب الحرف غير المنتجة، أي التى لا تغل لأصحابها ربحاً ما ، والحرف المجهولة، أي التى لا تدخل فى نطاق الاعمال المعروفة، قد بلغوا ٥٩٥٨٠١ من المصريين والمصريات ( ص ٣٧ الاحصاء السنوى العام ٩٣٥ — ٩٣٦ ) وذلك عند الكلام على سكان القطر مرتبين حسب الحرف الصناعات ، وهذا الرقم لا يختلف كثيراً عن الرقم الذى ذكرته والذى استخلصته من بيان الحالة العملية للمشتغلين بالصناعات المختلفة من المصريين والاجانب ( ص ١١٧ كتاب تحليل نتائج التعداد ) كما ان آخر احصاء يدل على أن المحاكم الجنائية المصرية قضت فى سنة ٩٣٥ — ٩٣٦ قضائية فى ٣٦١٣ قضية تشرد (ص ٤٧ الاحصاء القضائي السنوى . وزارة الحقانية) وقانون المتشردين والمشبوهين قد مضى على صدوره أكثر من ١٥ عاماً طبق أثناءها باستمرار، وهو القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣

## أجانب صهيون!

وقد يعترض بألا ضرر من أن تسمح مصر للأجانب بالزواج اليها باعتبار أنهم قد يطيلون الإقامة فيها ويتناسلون و«يتأقلمون» بالجو المصري .

ولكن هذا الاعتراض لا يستند إلى أساس صحيح لأن الأجانب الذين يمتلكون في مصر ٢٨.٠٩٧ فداناً أي نحو عشر مجموع الأراضي الصالحة للزراعة، والذين يعمل منهم ١٢٧.٥٣٨ في مختلف الحرف والصناعات المصرية، هؤلاء الأجانب لا يزيد عددهم في مصر — كما عرفت — عن ٢٢٥.٦٠٠ ولد منهم خارج مصر ١٢٦.٤٤٤ أي أكثر من نصف مجموع الأجانب

وهذه النسبة تقطع في الدلالة على أن نزوح الأجانب إلى مصر ليس ملتوطين والإقامة، وأن معظمهم حديث عهد بمصر وبأهلها، ومقارنة عدد الأجانب في احصاء ٩٢٧ بعددهم في الاحصائيات السابقة يدل على أن عدداً كبيراً ممن كانوا مقيمين في مصر، قد عاد إلى بلاده بعد أن جرب حظه فيها . كما أن المشاهد أن الغالبية العظمى من أولئك الأجانب يشترون بالأموال التي يجنونها في مصر، العقارات في بلادهم . ويودعون أموالهم في بنوك تلك البلاد . ويساهمون بقدر كبير منها في شركاتها . ويرسلون أبناءهم وبناتهم لتلقي العلم في مدارسها، ويأبون الزواج بالمصريين بل حتى بأبناء جنسهم الذين يكون قد انقضي وقت طويل على إقامتهم بمصر !

## الملكية العقارية والهجرة

بعد هذه الأرقام التي تنطق ببؤس الفلاح المصري والعامل



المصري . والى تجزم بأن أية محاولة لتحسين صحته أو اصلاح مسكنه أو تصريف مواده البرازية ستخيّب اذا لم يرتفع مستوى المعيشة العام ارتفاعاً يمكن تلك الملايين من المصريين من حياة انسانية معقولة — بعد ذلك، أليس من واجب شباب الجيل الجديد أن يعمل على وضع برنامج صريح . مشروع يكون كأساس لاصلاح تلك الحالة الرهيبة ؟

وأليس من حق ذلك الشباب أن يكون أول ما ينصرف اليه ذهنه أمران .

الاول — تعديل القانون المدني المصري بحيث ينص فيه صراحة على تحريم تملك الاجانب لعقارات في مصر .

الثاني — اصدار قانون ينظم الهجرة الى مصر ويمنعها منعاً باتاً بالنسبة لطوائف العمال وأصحاب الحرف ولا يسمح في ذلك بأي استثناء، كما يوضح الحالات التي يبعد فيها العمال الاجانب الذين يعيشون عالة على المجتمع المصري ؟

قد يعترض بأن مصر مقيّدة ببعض قيود دولية تحد من حقها في اصدار ذينك التشريعين . وقد يحتج بأن مصر قد التزمت في المادة السادسة من معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى الموقع عليها بلنדרه في ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ بما يأتي

« يصرح صاحب الجلالة ملك مصر بامتتضي هذا أن أي تشريع مصري يطبق على الاجانب لن يتنافى مع المبادئ المعمول بها علي وجه العموم في التشريع الحديث، وأنه فيما يتعلق بالتشريع

المالى على الخصوص فان هذا التشريع لن يتضمن تمييزا مجحفاً  
بالاجانب بما فى ذلك الشركات الاجنبية »  
وبأن مصر التزمت أيضاً فى المادة الثانية من الاتفاق الخاص  
بالغاء الامتيازات فى مصر الموقع عليه فى ٨ مايو سنة ١٩٣٧ بموترو  
بما يأتى: —

« مع مراعاة مبادئ القانون الدولى يخضع الاجانب للتشريع  
المصرى فى المواد الجنائية والمدنية والتجارية والادارية والمالية  
وغيرها

ومن المفهوم أن التشريع الذى يسرى على الاجانب لن يتنافى  
مع المبادئ المعمول بها على وجه العموم فى التشريع الحديث، ولن  
يتضمن فى المسائل المالية على الخصوص تمييزاً مجحفاً بالاجانب،  
والشركات المؤسسة وفقاً للقانون المصرى والتي يكون فيها  
الاجانب مصالح جدية

والحكم السابق فيما لا يعتبر من قواعد للقانون الدولى المعترف  
بها لا يطبق الا أثناء فترة الانتقال »  
قد يعترض بأن فى ذينك النصين قيوداً على مصر لا يسهل على  
حزب مصرى أن يتحرر منه

ولكن ذلك القيد — كما رأيت — لا يمنع مصر من أن  
تصدر القوانين التى تراعى فيها مبادئ القانون الدولى العام .  
وهذا القانون لا يتعارض مع أن تحرم دولة ما على الاجانب  
المقيمين خارج اقليمها تملك العقارات فيه، بل حتى تملك المنقولات،  
وان تحرم على اولئك الاجانب وراثه العقارات أو المنقولات  
الموجودة فيه . « ص ٢٣٦ كتاب القانون الدولى العام للدكتور

نجمود سامي جنينه وكييل كلية الحقوق »

والذى نشاهده فى مصر أن معظم ملاك الاراضى الزراعية فى مصر من كبار الملاك الذين يقيمون فى بلادهم ، أو ينتقلون فى المصايف والمشاتى الاوربية معظم العام ويستغلون اراضيهم بواسطة وكلاء عنهم ، فالقاعدة القانونية الدولية التى تبيح للدولة حرمان هذا النوع من الاجانب من تملك العقارات فيها وحرمان وراثتهم من وراثتها تنطبق عليهم كل الانطباق

أما فيما يختص بتنظيم الهجرة والابعاد فان البند الرابع من التصريح الصادر من الحكومة المصرية والملحق باتفاق مونثرو

ينص على ما يأتى : —

فما يختص بالابعاد

« ولو أن الغاء الامتيازات يستتبع محو كل قيد لحق الحكومة الملكية المصرية فى ابعاد الاجانب الموجودين بالارضى المصرية فانه ليس فى نية الحكومة أن تستعمل فى فترة الانتقال حقها فى ابعاد اجنبي خاضع لقضاء المحاكم المختلطة اذا كان قد أقام فى مصر خمس سنين على الاقل ، أو أن ترفض دخوله فى اراضيها اذا كان قد غادرها مؤقتاً إلا فى الاحوال الآتية

أ — اذا كان قد حكم بادانته فى جناية أو فى جنحة يعاقب عليها القانون بالحبس لأكثر من ثلاثة أشهر

ب — اذا أتى أعمالاً من شأنها أن تؤدى الى الاضطراب أو تخل بالنظام العام أو بالسكينة أو بالآداب أو بالصحة العامة .

ج — اذا كان فقيراً وعالة على الدولة »

فإذا علم الناس بعد ذلك ان الاحصاء الرسمى الاخير يدل على  
ان من بين الاجانب الموجودين بمصر ١٦٥٨ عابلاً و ٣٤١١٣  
بين مريض ومسجون ومحروم من الارتزاق عن طريق عمل  
معين لسبب ما . أفلا تعترهم الدهشة لسكوت الحكومة المصرية  
عن ابعادهم . وحقها الصريح في هذا الابعاد الشرعى مقرر فى البند  
الرابع من تصريح الحكومة المصرية المشار اليه حتى ولو لم تنقض  
على اقامتهم فى مصر خمس سنين ؟ ! !



(٢)

## مستوى منحنى منحنى

تبين للجيل الجديد من الشبان المصريين المتعلمين اذن أن أكثر من نصف مليون من مواطنيهم يعيشون عالة على مجموع الشعب لانهم لا يجدون عملا يرتزقون منه، والرغبة في العمل الشريف لا تعوزهم، ولكن فتور المهمة عن تنفيذ مشاريع الإصلاح الداخلى الرئيسية قد سد أبواب ذلك العمل فى وجه أكثر من نصف مليون من المصريين والمصريات !

وتبين أيضا أن نحو ثلاثة ملايين من المصريين، وهم طبقة المزارعين الذين يعملون فى الاراضى الزراعية، يعيشون بأجر شهري لا يتجاوز متوسطه ثمانين قرشا . والعامل الزراعى فى مصر يتقاضى أجرا يوميا يتراوح بين قرشين ونصف وثلاثة قروش . وهو لا يشتغل فى العام أكثر من مائتى يوم . كما أن متوسط عدد الاشخاص الذين يعولهم يتراوح من شخصين الى ثلاثة أشخاص، بين زوجة وأولاد يوزع عليهم ذلك الاجر الحقيقى، فلا يكاد يصيب الواحد منهم فى اليوم قرش واحد ! أى ان هناك نحو ثمانية ملايين من المصريين والمصريات يعيش كل منهم بأقل من عشرة مليمات فى اليوم، وهو مستوى منحنى منحنى لأنه يهوى بأولئك المواطنين المساكين الى أقل من مستوى البهائم التى تشاركهم نفس الحياة الريفية فى مصر !

وأنا في هذا لا أغلو أقل مغالاة فان مقدار ما تتكلفه الماشية الواحدة من مواشى الفلاح الفقير في العام، لا يقل عن سبعة جنيهات يمكن توزيعها على الشكل الآتي :

قرش	
٣٥٠	أجارة نصف فدان برسيم
٦٧٥	» ثلث فدان برسيم « بين زراعة الاذرة والقطن »
١٠٠	تمن خمسة أحمال تبين أبيض
١٥٠	أردب فول عليق
١٢٠	قيمة ما يحتاجه من الدراوة أو عفش زراعة فدان أذرة

٧٨٧٥ مجموع تكاليف الماشية الواحدة  
 أى أن ماشية ذلك الفلاح الفقير تكلف أكثر من ثلاثة أضعاف ما يناله هو نفسه، وثمانية ملايين مصرى يعيشون من العمل في الزراعة !!

لأنك قد رأيت أن متوسط ما يكسبه الواحد من الفلاحين المصريين الذين يبلغون أكثر من ثلاثة ملايين هو ٦٩٠ قرشا في العام باعتبار ثمانين قرشا في الشهر. وأن أولئك الملايين الثلاثة يعولون الي جانبهم نحو ستة ملايين بين نساء وأطفال أقل من خمسة أعوام . أى أقل من السن التى يبدأ فيها الطفل في الارتزاق، فلا ينال الواحد منهم أكثر من ٢٠٠ قرشا في العام

وقد يعترض بأن الفلاح المصرى يستفيد من لبن ماشيته ومن نتاجها . ولكن هذا الاعتراض لا قيمة له، لأن تلك الاستفادة تكاد تكون وهمية، فان لبن البقرة المصرية يستنفدها بنها الرضيع

الذي اذا بيع بعد أربعة أو خمسة شهور من ولادته ، أي عند انقطاع اللبن ، فلن يتجاوز ثمنه أربعة جنيهات ، كما أن أقصى ما يمكن أن يستفيده الفلاح المصري من جاموسه أن يبيع ابنها بعد شهر من ولادته بثمن لا يمكن أن يتجاوز جنيهين ، وأن ينتفع بلبنها في تحويله الى مسلي لن يتجاوز قدر صفيحتين ثمنهما أربعة جنيهات ، والى جنب قدر « بلاصين » لن يتجاوز ثمنهما جنينها واحدا

ومن ذلك يتضح لك أن الماشية تتكلف أكثر من ضعف أو ثلاثة أضعاف ما يناله الآدمي العامل في أرض مصر ( ص ٢٢٣ كتاب الاقتصاد الزراعي وإدارة العزب . عبد الغني غنام الاستاذ بكلية الزراعة ) وهي لا تغل في العام الا ما أنفق عليه فعلا صاحبها ان لم يكن أقل مما أنفق . فلا يمكن ادخال ايراد تلك الماشية السعيدة في حساب رزق الفلاح !

بل أن هناك أكثر من ذلك .. هناك البهائم التي لا تعطى للفلاح المصري لبنا ولا مسليا ولا جبنًا ولا « مشا » ومع ذلك فهي تتكلف أكثر من متوسط ما يكسبه نفس ذلك الفلاح .. هناك الحمير التي لا تكاد تفيد مالكاها الفلاح الا في نقل الأتربة أو الركوب الى مسافات قريبة ، فمتوسط تكاليف الحمار الواحد عند الفلاح المصري الفقير في العام لا يقل عن ثلاثة جنيهات ونصف يمكن توزيعها على الشكل الآتي .

قرش	
١٤٠	أجارة خمس فدان برسيم
٣٠	تمن حمل ونصف حمل تبين

١٥٠	تمن اردب فول
٢٠	اربعة قراريط عفش زراعة ذره

---

٣٤٠ مجموع تكاليف الحمار الواحد في العام

العمل إذن على رفع هذا المستوى المنحط المزرى الى المستوى  
الآدمي المعقول هو أول واجب يمكن أن يلقي على عاتق جيل  
جديد يتقدم ببر ناصحه الى رأى العام، لأن ترك ثمانية ملايين  
مصرى يعيشون بأقل مما تعيش به المواشي والبهائم سبة عارلا يقبل  
الجيل الجديد من الشباب المصرى المثقف أن يوصم بها

## نحو الملكيات الزراعية الصغيرة

ولقد اتضح لقراء هذا الكتاب أن متوسط ما يزرعه الفلاح  
المصرى من أرض مصر لا يتجاوز ١ر٦٦ فداناً، وهى نسبة تافهة  
لا مثيل لها فى معظم البلاد الزراعية الاخرى التى ترتفع فيها تلك  
النسبة الى عشرة أفدنة واثني عشر وخمسة عشر فداناً

وقد اتضح أيضاً أن متوسط ما يملكه المصرى من اراضى  
بلاده لا يتجاوز فدانين وثلاثة وعشرين فى المائة من الفدان، وهى  
الاخرى نسبة ضئيلة تدل على أن مساحة الاراضى الزراعية المملوكة  
أضيق من أن تكفل ايجاد طبقة وافرة العدد من أصحاب الملكيات  
الزراعية المعقولة

وبحث حالة الملكية العقارية فى مصر ينتهى بالباحت إلى أن  
أكثر من نصف ملاك الاراضى الزراعية فى مصر يعيشون فى نفس



المستوى الذى يعيش فيه العمال الزراعيون لأن الذين يملكون أقل من فدان واحد يبلغ عددهم طبقاً لآخر احصاء ١٦٢٣ر٦٧٥ نفساً ومتوسط ما يملكه الواحد منهم لا يتجاوز ٤١ من مائة من الفدان، أى أقل من نصف فدان

والذين يملكون أقل من خمسة أفدنة يبلغ عددهم ٢٣٧ر٥٦٣ نفساً ومتوسط ما يملكه الواحد منهم لا يتجاوز فدانين وثلاثة من مائة من الفدان

وأقصى أمنية لهذه الطبقة من صغار ملاك الاراضى الزراعية التي يبلغ عددها كما رأيت أكثر من مليونين من المصريين، أن يتسم نطاق ملكيتها قليلاً حتى يوفر لأفرادها وأسرهم مستوى من الحياة أعلى من المستوى المنحط الذى يعيشون فيه الآن .

وفي مصلحة الدولة ولا شك أن يرتفع ذلك المستوى . ومن واجبها أن تعمل على تحقيق تلك الامنية الطبيعية . وفي مكنيتها أن تدبر الوسيلة العملية لهذا التحقيق .

ولا شك أن أول ما ينصرف اليه الذهن، هو وجوب أن تعمل الدولة على تحويل تلك المساحات الشاسعة التي تملكها من الاراضى البور الى اراض صالحة للزراعة . فقد بلغت مساحة ما تملكه الحكومة الى آخر عام ١٩٣٦ من الاراضى البور غير المؤجرة ١٨٢٣ر١١١ فداناً . وهذه المساحات الشاسعة بعد اصلاحها وجعلها صالحة للزراعة اذا وزعت على صغار الملاك الذين يملكون أقل من نصف فدان وهم يبلغون — كما رأيت — مليوناً ونصف مليون مصرى، لكفت لكي تضيف الى ثروة كل واحد من أولئك المزارعين المصريين الذين يكادون يتضورون جوعاً

فدانا، أى ضعف ثروته الحالية التى لا تكاد تكفل له القوت الضرورى،  
ولرفعت مستوى المعيشة لدى مليون ونصف مليون مصري الى  
درجة تسمو به عن الدرك الحيوانى المخجل الذى هو عليه الآن .  
وهؤلاء المزارعون المصريون الذين لا يملك الواحد منهم  
متوسطاً أكثر من ٤١ من مائة من الفدان والذين يبلغ عددهم  
١٦٢٣٠٠٠٠٠ نفساً، هم أسوأ حالا بكثير من العامل الزراعى، لأن  
هذا العامل — كما رأيت — يشتغل فى العام مائتى يوم، يتقاضى عنها  
ستة جنيهات بمعدل ثلاثة قروش فى اليوم الواحد، بينما المزارع  
الذى يملك نصف فدان لا يمكن أن تغل له هذه الملكية فى أحسن  
الظروف أكثر من خمسة جنيهات فى العام، بعد استبعاد التكاليف  
الزراعية، كالمال ورسوم مجلس المديرية وأثمان التقاوى، هذا مع اعتبار  
أن هذا المزارع المالك يشتغل فى أرضه بلا مقابل أى بلا حساب لأجره  
هذا المليون ونصف المليون من المزارعين المصريين اذن هم  
أكثر طبقات الشعب المصرى فقراً وأشدّهم فاقة . وأدناهم إلى  
مستوى البهائم . . . بل إلى أقل من ذلك المستوى كما أتضح من  
المقارنة التى فى صدر هذا المقال . والبدء برفع مستوى معيشة هذا  
العدد الضخم يجب أن يحتل المكان الاول من برنامج الجيل الجديد .  
وتفاصيل توزيع أراضى الحكومة البور التى رأيت أن مساحتها  
تبلغ ١٤٧٦٣٠٠ فداناً على صغار الملاك من هذه الطبقة ليس هذا  
مقامه الآن، ولكن فى يقينى أن هذا التوزيع يجب أن يراعى فيه  
عدد أفراد أسرة كل مالك من الملاك الذين يملكون أقل من  
فدان . أى أن تقرر مساحة معينة من القراريط . كثنائية قراريط  
مثلاً عن كل «رأس» من رؤوس أسرة ذلك الفلاح . فلا يمنح

الملاح المالك الذي لا يعول الا زوجة وولدا واحدا وملك نصف فدان ، مثل ما يمنح الفلاح الذي يملك نفس القدر ويعول زوجة وخمسة أولاد أو ستة . كما يجب أن يدخل في التقدير ما عرف عن الفلاح المصرى من نفور من الهجرة والانتقال من قريته ومسقط رأسه . فيراعى جمع أبناء القرية الواحدة عند توزيع أراضى الحكومة عليهم فى جهة واحدة حتى تخف عنهم وحشة الانتقال والبعد عن مسقط الرأس

## ضمان اجتماعى

وهذا الذى ندعو اليه لى يكون أساسا من الاسس التى يقوم عليها برنامج الجيل الجديد لايجاد طبقة جديدة من صغار الملاك يتراوح ما تملكه بين الفدان والثلاثة أفدنة، هو خير ضمان للقضاء على كل احتمال فى نشوء آراء اجتماعية هدامة كالتى تفشت فى بعض دول أوربا وآسيا الغربية . وهى الآراء التى تؤمن بأنها شر وبيل . يجب الاحتياط لتطهير هذا الوطن من جرثومته الخبيثة قبل أن تولد، ولا سبيل الى هذا الضمان الاجتماعى الا بخلق تلك الملكيات الصغيرة التى ستغرى الفلاح على الاكثار منها . والتوسع فيها والاعتزاز بها والحرص عليها، وبذلك تثبت فى روحه عقيدة الحق على كل رأي قد يحرمه من تلك الملكية التى ستكون مع الزمن جزءاً من كيانه . ولسنا أول من فكر فى هذا النوع من الضمان الاجتماعى فقد سبقتنا إلى ذلك دول أوربية أوجست خيفة من تسرب تلك الآراء المجرمة المخربة الى حدودها كرومانيا . اذ حدثت من الملكيات الكبيرة التى تزيد عن خمسمائة فدان واكثر من الملكيات

الصغيرة مهتدية بعقيدة أن تلك الآراء تشن الغارة على نظام الملكية، فتثبتت هذا النظام والعمل على استقراره وتوطيد أركانه هو خير واق منها . بل هو الوسيلة العملية الوحيدة التي لا تدع لها مجالاً للظهور، والتي تملأ صدر الجيل الجديد من الشباب المصرى المثقف اطمئناناً إلى أن شرورها المسمومة لن تعكر توفرهم على وضع وتنفيذ برنامج الإصلاح الداخلى

## مهما كانت تكاليفه...

وغدا سيتقدم من يتهم هذا البرنامج الذي يكمل رفع مستوى معيشة مليون ونصف مليون من المصريين والمصريات يعولون على الأقل ضعف هذا العدد، أى نحو خمسة ملايين من المواطنين، أى ثلث الشعب المصرى . . غدا سيتقدم من يتهم هذا البرنامج بأنه خيالى، لأن إصلاح مليون فدان من الاراضى البور وهى التى يقضى هذا البرنامج بتوزيعها على صغار الملاك سيكلف أكثر مما تطيقه ميزانية الدولة وأنا أعرف قبل أن أقدم بهذا البرنامج أن أمثال هذه التهم ستوجه إليه وإلى غيره من التماسيل . وأعرف أيضاً مدى التكاليف التى يجب انفاقها على كل فدان من الاراضى البور حتى يمكن أن يكون صالحاً للزراعة . بل أعرف على وجه التحقيق الوقت الذى يلزم أن ينقضى قبل أن يصبح صالحاً للزراعة وهو ثلاث سنوات — على الأقل — والمال الذى يجب أن ينفق على مختلف البنود حتى تتم هذه الصلاحية، فإن التقدير الفنى لهذه التكاليف يذهب إلى أن الفدان الواحد يجب أن يصرف عليه مدة الأعوام الثلاثة على التوالى ما يأتى .



	جنيه	مليم
جملة مصاريف السنة الاولى قبل أن تقل الارض أى ايراد	١٩	٧١٦
جملة مصاريف السنة الثانية بعد خصم الايراد	٣	٣١٢
جملة مصاريف السنة الثالثة بعد خصم الايراد	٢	٤٢٧

---

جملة مصاريف لغاية نهاية السنة ٢٥ ٥٥٥

الثالثة ( ص ٥٤٢ من كتاب الاقتصاد الزراعي وإدارة العزب )  
أى أن مجموع المصاريف التى تنفق على اصلاح المليون فدان  
البور التى يجب اعدادها للتوزيع على صغار المزارعين يتراوح بين  
عشرين وخمسة وعشرين مليوناً من الجنيهات موزعة على ثلاثة أعوام .  
وهذا المال يجب تدبيره بأى تم ، وفي أقصر وقت ممكن لأنه  
الخطوة الأولى لرفع مستوى خمسة ملايين من المصريين مما  
هو أقل ، كما رأيت ، من مستوى البهائم الى مستوى آدمي  
معقول . ويجب أن يدخل في تقدير أهمية تدبير هذا المبلغ أن  
الحكومة بعد اصلاح تلك الأراضي ستحصل منها على الضرائب  
العقارية المقررة ، وضرائب المليون فدان ستكفى ولا شك لسداد  
فوائد قرض قدره عشرون مليوناً أو خمسة وعشرون مليوناً من  
الجنيهات ، بل وسداد جزء من رأس المال . على فرض استحالة تدبير  
هذا المبلغ الا من طريق القرض

كما لا يجب أن يغرب عن البال نسبة الاقتصاد الذى ستتماله  
ميزانية الدولة فى مختلف بنودها التى تنفق على مرافق انشئت

بسبب تمت عن قريب أو بعيد إلى جوع الفلاح المصري وفقره أو انحطاط صحته .

فوزارة الصحة وحدها بلغت ميزانيتها عن سنة ٣٥ — ٣٦ مليوناً و ٥٨٨ ألفاً و ٣٧٤ جنيهاً . ومصلحة السجون ، بلغت ميزانيتها عن نفس السنة ٦٦٦ ر ٤٠٦ جنيهاً ، والمحاكم الأهلية التي تقضي في الجرائم التي يرتكبها المصريون بلغت ميزانيتها عن نفس السنة ٥٣٥ ر ٩٦١ جنيهاً ، وليس هناك أدنى شك في أن رفع مستوى المعيشة بين ثلث الشعب المصري إلى الدرجة التي يحققها هذا البرنامج سيكفل اقتصاداً في ميزانيات تلك المرافق الحكومية التي لا تتصل في الغالب بالراجح إلا بنفس تلك الطبقة من المصريين والتي يقتصر نشاطها على العمل في دائرة مفرغة لتدبير حلول وقتية وعلاجات تافهة لا ثمرة لها ، لأمراض الفلاح المصري الجائع — الاجتماعية والجسدية

(٣)

## نشاط مقيد

هذا الفقر المدقع الذي يعانيه نصف الشعب المصري، أى ثمانية ملايين مصرى ومصرية لا يكتسب الواحد منهم في العام أكثر من ٢٠٠ قرشا — هذا الفقر الرهيب ليس قاصرا على طبقة العمال المزارعين الذين يبلغون ١٣٧ر١٣٤ر٣٤ نفسا، وطبقة صغار الملاك الذين لا يزيد متوسط ما يملكه الواحد منهم عن نصف فدان ويبلغون ٦٢٣ر٦٧٥ر١٠ نفسا، ومن يعولون بل يتعداهم الى كبار ملاك الاراضي الزراعية الذين أثقلت الديون العقارية كواهلهم الى حد أذل كبرياءهم الربيفي الذي كان تراثا تقليديا مصريةا وحد من نشاطهم وقيدهم . . . بل واستذلهم للبنوك العقارية فتحول ذلك النفر من ( أعيان ) المصريين الذين كانوا يحكمون مزارعهم حكما أشبه بالحكم الاقطاعي — استذلهم كالعبيد الارقاء لتلك البنوك التي لم تترك فرصة تمر دون المطالبة بديونها المستحقة مطالبة أطلقت الارتباك في طريقة ادارة المالك لأرضه وأرغمته على أن ينصرف عن العناية بتلك الارض والبقاء فيها والاشراف عليها لكي يتفرغ الى مباشرة القضايا المرفوعة عليه من البنوك الدائنة. ومحاولة تأجيلها لكسب الوقت ثم التأسب للملاقة خطر دعاوى نزاع الملكية فقضايا البيوع قالا لتجاء الى المشاغبات القضائية التقليدية التي درج عليها المدينون المصريون لتأجيل خطر انتزاع أراضيهم الموروثة عن آبائهم وأجدادهم كدعوى الاستحقاق

والاسترداد . وهي المشاغبات التي لوئث خلق كبار الملاك و «الاعيان»  
و «الوجهاء» وعودتهم على الكذب وهوت بعزتهم وأقتهم و كبريائهم  
القدمة الي الحضيض !

وقد ينخيل الي البعض أن هذا الارتباك المالي محصور في دائرة  
ضيقة من الملاك الزراعيين الذين أساءوا ادارة أراضيهم فحق عليهم  
أن يدفعوا الثمن غاليا . ولكن الواقع أن هذا الارتباك بان هذه  
الكارثة تكاد تكون قومية عامة . لان ديون البنوك العقارية بلغت  
رقما يكاد يلتهم الثروة الزراعية المصرية وهي التي تعيننا الآن .  
فالبنك العقاري المصري وحده يرتهن من الاراضى الزراعية  
في مصر ٤٠٣٥٤٨ فداناً . أي نحو نصف مليون فدان . أي عشر  
مجموع الاراضى المزروعة . وقيمة الدين الذي عليها لذلك البنك  
بلغ ١٢٧٥٥١٢٥ جنيهها لغاية ٣١ أكتوبر سنة ٣٦ أي أن متوسط  
الدين على كل فدان يبلغ ٣١٦١ جنيهها وهو متوسط مخيف . هذا  
قبل حساب القروض المعطاة من ذلك البنك على الاطيان التي عليها  
مبان وقيمتهما تبلغ ١٣٣٢٧٥١ ر ٣٣٣ جنيهها والقروض التي على المباني  
وقيمتها ٢٠١١٨٨٧ ر ٢٠١١ جنيهها . وهؤلاء الدائنون لا يسكتون  
— طبعا — عن المطالبة بحقوقهم . وهذه التشريعات التي تصدرها  
مصر لا يقاف البيوع الجبرية . . . مدداً معينة ، والاجتماعات التي  
يعقدها وزراء المالية في مصر مع مديري البنوك الدائنة للوصول  
الى حلول في مصلحة المدينين المصريين انما هي علاجات مؤقتة  
تافهة لا أثر لها في دفع تلك الكارثة الخطيرة . ودليلنا على ذلك أن  
مساحة الاراضى الزراعية التي نزلت ملكيتها بسبب الديون في  
عام ١٩٣٦ بلغت ١٥٠ ر ٣٤ فداناً بلغ ثمنها ١٥٢٦ ر ٤٢٩ جنيهها .



و يبلغ مجموع أثمان الاراضى الزراعية وأراضى البناء والمنازل التى  
نزعت ملكيتها فى ذلك العام وحده ٣٨٢ ر ٠٨١ ر ٢٠٨١ جنيها  
ولعل مما يثير الدهشة بل الذعر أن يعقد الباحث مقارنة بين

أثمان الاراضى التى نزعت ملكيتها بسبب الديون فتجرد أصحابها  
الذين غالبيتهم العظمى من المصريين من ملكيتهم « الارض » التى  
هى التراث المقدس الذى به تزيه الفلاح المصري منذ فجر التاريخ .  
وبين أثمان الاراضى التى نزعت ملكيتها للمنافع العامة ، كانشاء  
الشوارع الجديدة والطرق الزراعية وشق الترع . واقامة الجسور  
فإن أثمان مجموع ما نزع ملكيته لهذا السبب العام لم تزد عن  
٨٦٤ ر ٢٧٤ جنيها !

هذه المقارنة تثير الدهشة والذعر لأنها تدل على أن المحاكم  
المصرية مشغولة بالفصل فى قضايا نزع ملكيات المدينين المصريين  
وبيعها أكثر من انشغالها بالفصل فى تقدير أثمان عادلة للاراضى  
التي نزع ملكيتها للمنفعة العامة ! أو بتعبير أدق أربعة اضعاف  
اشتغالها بهذا الامر الحيوى العام . وفى معنى آخر أن النشاط فى مصر  
يبدو ملتها حماسيا فى تجريد الملاك المصريين من ملكياتهم الزراعية  
وغير الزراعية لسداد ديون مستحقة عليهم بينما الكسل والتراخي  
والجمود ، بل الموت يسري فى الادارات الحكومية المختلفة التى  
يفرض وجودها لتعمل على انقاذ سكان الاحياء الفقيرة المزدحمة  
فى العواصم والبنادر من حشرهم بحشرا فى أزقة ضيقة تقادم عليها  
العهد دون أن تنفذ أشعة الشمس اليها لافتقارها الى شارع جديد  
ينشأ وسط الحي الراكد فى غفلة الدولة عن مصلحة ساكنيه أو  
لتعمل على شق سكة زراعية وسط آلاف من الافدنة لاسبيل الى

« نصقيعها » ورفع قيمتها . وتسهيل الوصول اليها الا بشق تلك السكة أو لتعمل علي حفر ترعة توصل الماء الى أرض عطشي . لكي تنبت الخير العميم علي أصحابها والعاملين فيها . أجل ! ٢٧٤ر٨٦٤ جنيهها هي كل مادفعته الحكومة المصرية . في مدى عام كامل لكي تحقق تلك المنفعة العامة ، المنفعة الجوهرية . وهو رقم لا يكاد يكفي لا تقاذ سكان حي واحد من أحياء القاهرة . الفقيرة كحي باب الشعرية الذي يدل آخر احصاء رسمي علي أن . الكيلو متر المربع منه يسكنه ٧٠٢٥٩ نفس . وهو رقم مخيف . لأنه يدل علي أن مواطنينا المصريين الذين نكبوا بالسكنى في ذلك . الحى لا يكادون يجدون الهواء الضرورى للتنفس لحشدهم في حيز ضيق مع ضخامة عددهم

ويكفى لمعرفة مدى ارتفاع تلك النسبة أن أذكر هنا أن . الكيلو متر المربع في مجموع القاهرة لا يسكنه أكثر من ٦٥٨٤ . ولا حاجة الى القول أن ذلك يرجع الى أن متوسطى الحال والاثرياء . موزعون على ضواحي المدينة وأطرافها حيث تتوفر الشروط الصحية أو علي الأقل يتوفر الهواء والشمس .

هذا المثل الواحد الصغير ، مثل حي باب الشعرية وحاجته الى شوارع جديدة تمكن عشرات الآلاف من ساكنيه المصريين الصميمين . من التنفس لعدم العناية بأدراج الاعتمادات التي تخصص للمنافع العامة . وتفاهة مبلغ ال ٢٧٤ر٨٦٤ جنيهها الموزعة كأثمان للملكيات التي نزلت في كافة أنحاء القطر المصرى لتحقيق المنافع العامة في عام كامل — هذا المثل الصغير وحده يدل علي أننا مساقون الي الخراب بنحطى سريعة . أو علي الأصح أننا منصرفون شعبا وحكومة

ولجانا تشريعية ، ومحاكم الى تجريد المدينين المصريين من ملكياتهم  
لسداد ديون الدائنين الذين غالبيتهم العظمى من الاجانب ولاهون  
بهذه الكارثة القومية عن التفكير في مشاريع الاصلاح الجوهرية  
البدئية التى تكفل لغالبية الشعب المصري حياة لا اقول أنها  
حياة ترف أو رفاهية بل على الاقل حياة آدمية لا تمتن فيها  
انسانيتهم كما تمتن انسانية الملايين من المصريين الذين يعيشون إما فى  
الحقل أدناً مما تعيش البهائم . ويقتاتون بأقل مما تقتات به . وأما  
يعيشون فى المدن عيشة هي سبة فى جبين هذا العصر !

## انقاذ

وفى يقينى أن البرنامج الجديد الذى سيتقدم ليحمل على عاتقه  
عبء القيام باصلاح عام فى المرافق المصرية يجب أن يبدأ بانقاذ  
المدينين المصريين من ذلك الشبح المخيف شبح نزع ملكية أراضيهم  
وتجريدهم من تراث آبائهم وأجدادهم وتركهم يتشردون . وهذا  
الذى ندعو اليه هنا ليس فيه أدنى افتئات على روح القانون ومبادئ  
العدالة لأن الحقيقة المرة القاسية أن أولئك المدينين فى الغالب الراجح  
انما تورطوا فى الاستدانة بسبب خارج عن ارادتهم . بسبب تراخي  
الحكومات الحزبية السابقة عن القيام بمشروعات الاصلاح التى  
تعود فائدتها على مجموع الشعب والتى ترفع بطبيعتها مستوى المعيشة  
العامة الى الدرجة التى لا تدع معها مجالاً للتفكير فى الاقتراض  
ولقد نزلت بمصر أزمات اقتصادية فى مناسبات مختلفة لم يجد  
المصريون أبان تلك الازمات من يفكر فى تخفيف وقعها .  
وتلفتوا حولهم فرأوا وزراء يلهون بتعيين الاقارب والاصهار ،

وترقيتهم، عن معالجة الاخطار القومية ودفعها ، أو وزراء اختيروا  
لنصيب هم أجهل الناس بها ، وأقلهم دربة وكفاءة وقدرة على  
مواجهة أعبائها، ولذا ألقى الملك المصريون المدينون بأنفسهم  
وأراضيهم وأبنيتهم الى هوة الدين مرغمين

اتخاذ أصحاب الملكيات العقارية المرهونة واجب قومي لأن  
تركهم يكافحون أصحاب الديون من مصارف وأفراد وهم عزل  
سيتتهي بانهمزاههم وبتحطيم قواهم المعنوية وبانهيار « العصبية »  
الريعية التي هي عدة مصر عند الخطر . وبتشتيت تلك الحيوية  
الزراعية التي كانت كامنة في الادمغة المصرية التي انزعجت مشاغبات  
المحاكم المختلطة من قراها وبعثرتها على مقاعد المقاهي المجاورة لدور  
تلك المحاكم وأدنتها من عقليات « العرضحالية » وصغار كتبة  
المحامين !

ولا سبيل الى هذا الاقاز إلا بأن تحمل الدولة محل البنوك  
الاجنبية الدائنة وأن تخفض الفائدة الى اثنين في المائة . وأن تقسط  
الديون على مدة لا تقل عن خمسين عاما حتى يجسد المدينون ومن  
بعدهم ورثتهم الوقت الكافي لاستعادة نشاطهم الزراعي القديم  
أما تدبير المال الذي يحقق حلول الدولة محل البنوك الدائنة .  
فسوف نقرده له بحثا خاصا .

(٤)

## الدولة يجب أنه تضع يدها على شركات الاحتكار التي تتولى المنافع العامة

### تاريخ مدل

والشباب المصري الذي أتم تعلمه لكي يتولى العمل على تحقيق  
عظمة وطنه يتلفت حوله فيجد أن عدة مرافق هامة خطيرة من  
المرافق العامة التي تغل الخير والبركة والرزق قد انتقل استغلالها  
إلى أيدي عدد محصور من الشركات الأجنبية التي ما كانت تستطيع  
أن تمكن الحملة أسهمها من البقاء والاستقرار ولا المديريتها من التحكم  
والعنت والتعسف في مصر لولا تلك الوزارات المصرية الضعيفة  
الذليلة التي تولت حكم مصر في أواخر القرن الماضي . وخاصة  
الوزارة التي رأسها الأرمي نوبار باشا الذي لم يتورع عن منح  
طائفة من الأجانب أصحاب رؤوس الأموال حقوقا واسعة في  
استغلال تلك المرافق المصرية فعملوا على تأسيس الشركات المساهمة  
وارتبطت تلك الشركات مع تلك الحكومات المصرية بعقود هي التي  
يطلق عليها التعبير الفرنسي اسم *Cahier des charges* أي  
« قائمة الشروط » أو « كتاب الشروط » وهي عقود كتبت  
بأسلوب مضطرب . غامض . ملتو . معقد تعتمد فيه محامو تلك



الشركات عند تعاقدها مع الحكومة المصرية أن يسدوا المنافذ على أية حكومة مصرية يقظة قد تفكر فيما بعد في محاسبة مديري تلك الشركات على ما تقتضيه في حق مصر والمصريين . وقد قبلت حكومة نوبار باشا والحكومات الضعيفة التي تلتها تلك الشروط المرهقة . لأنها كانت — في الواقع — حكومات لا تحس احساسا حقيقيا بالآلام الملايين من المصريين وأمانهم . كانت حكومات تتألف من وزراء طاعنين في السن . لم يتلقوا من العلم شيئا . يجهلون أبسط مبادئ الاقتصاد الاهلي الحديث ولا يكادون يعرفون القشور عن الاسس العصرية التي تبنى عليها البرامج التي ترمى الى تنمية الثروة القومية العامة . وقد تركوا أمام نفر من المحامين والاقتصاديين الفرنسيين والبلجيكيين الذين سخرروا من جهل وزراء مصر في ذلك العهد وحصلوا منهم على تلك الامتيازات الرهيبة التي ابتزوا باسمها دماء المصريين منذ أكثر من خمسين عاما .

## المنافع العامة

والذي يزيد في إثارة نائرة الشباب المصري الجديد أن معظم تلك الشركات التي حصلت على امتيازاتها في عهد نوبار باشا ومن بعده عملت على احتكار المرافق المصرية التي لها صفة (المنفعة العامة) *Utilitie Publipue* أي المنافع التي لها وثيق الصلة بحياة الجمهور وصحته . ومعاشه كالنور وماء الشرب وملح الطعام ووسائل النقل . ونظرة واحدة الى احصاء الشركات المساهمة التي تقوم بأهم أعمالها في القطر المصري تدل على مبلغ تغفل نفوذ شركات الاحتكار وسلطانها وسيطرتها . فان آخر احصاء لتلك

الشركات المصرية وأجنبية لغاية ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٥ يقرر أن مجموع رؤوس أموالها ٦٥ مليوناً و ٥٣١ ألفاً و ١٩٨ من الجنيهاً وزعت أرباحاً عن السنة المالية ١٩٣٥ بلغت تسعة ملايين و ٦٨ ألفاً و ٣٨٨ من الجنيهاً .

وإذا نحن استبعدنا شركات بنك مصر وعدداً آخر لا يكاد يذكر من شركات مصرية أو شبه مصرية صغيرة برؤوس أموال متواضعة لا تضح أن أكبر الشركات التي تعمل في مصر . وأغناها واشدها نفوذاً . وأكثرها صلها على الحكومة المصرية والاهالي المصريين هي الشركات التي شاء جهل حكومة الارمنى نوبار باشا والحكومات الساذجة الضعيفة التي عاصرتة ان يمنحها امتياز احتكار مرافق المنافع المصرية العامة .

ولا يتسع هذا المقال ليراد كل الامثلة التي تنطق بفداحة الخسارة التي عادت علي مصر من الاسراف اسرافاً سفيهاً في منح تلك الامتيازات ولكن يكفي أن أدلل على ذلك ببضع شركات هي

١ — شركة مياه الاسكندرية ورأس مالها ٨١٩ ألفاً من الجنيهاً وقد وزعت في سنة ١٩٣٥ المالية ٨٠٣ ر ١٢٠ من الجنيهاً كإرباح علي مساهميها

٣ — شركة مياه القاهرة ورأس مالها ٩٨٠ ر ٣٢١ من الجنيهاً وقد وزعت في سنة ١٩٣٥ المالية ٤٣٩ ر ٢٨٥ من الجنيهاً كإرباح علي مساهميها .

٣ — شركة الملح والصودا ورأس مالها ٣٤٧ ر ٤٨٥ من الجنيهاً .

وقد وزعت في سنة ١٩٣٥ المالية ٥٤ ألفاً و ٦٠٢ من الجنيهاً كإرباح علي مساهميها

٤ — شركة ترامواى القاهرة ورأس مالها ٣٥٤ر٥٦٤ من الجنيهاً وقد وزعت في سنة ١٩٣٥ المالية ٨١ر٥٥٠ من الجنيهاً كأرباح على مساهميها .

٥ — شركة سكك حديد مصر الكهربائية وواحاحات عين شمس ورأس مالها مليونان وثلاثون ألفاً وتسعة جنيهاً وقد وزعت في سنة ١٩٣٥ المالية ٧٣ر٦٧٥ من الجنيهاً كأرباح على مساهميها

٦ — شركة السكر والتكرير المصرية العمومية ورأس مالها مليون و ٣٤١ ألفاً و ٥٣٤ من الجنيهاً وقد وزعت في سنة ١٩٣٥ المالية ٦٧ر٠٧٧ من الجنيهاً كأرباح على مساهميها

٧ — شركة كوم امبو ورأس مالها مليون و ١٧٠ ألفاً من الجنيهاً وقد وزعت في سنة ١٩٣٥ المالية ٣٥ر٥٠٦ من الجنيهاً كأرباح على مساهميها

هذه هي أهم الشركات التي تحتكر الماء والنور والملح والسكر والنقل في القاهرة والاسكندرية . عاصمتى القطر بعد أن استبعدنا شركة غاز القاهرة التي هي فرع من ( شركة الانارة بالغاز الفرنسية الكبرى ) لليون وشر كاؤه لان مصالحة الاحصاء والتعداد في مصر لم تدرج بياناً عن رأس مالها وارباحها باعتبار أنها شركة عالمية وأن فرعها في مصر تابع في حساباته ونشاطه لمرکز الشركة الرئيسى في الخارج . ويكفي أن أذكر أن هذه الشركة قد حصلت على امتياز مد مواسير الغاز للمحلات العمومية والمنازل في سنة ١٨٧٣ لمدة ٧٥ سنة ثم حصلت على امتياز توصيل التيسارات الكهربائية للانارة وادارة الآلات في سنة ١٩٠٦ وينتهي هذا الامتياز في سنة ١٩٤٨ فاذا علمنا الى جانب هذا أن من مجموع الشركات المساهمة التي تقوم بأهم أعمالها في مصر بين اجنبية ومصرية والتي تبلغ رؤوس أموالها — كما سبق — ٣٥١ ر ٥٣١ر ٦٥ جنيهاً

توجد ثلاث شركات فقط .. أجل ! ثلاث شركات أجنبية تبلغ  
رؤس أموالها نحو ثلث هذا المبلغ وهى شركة البنك العقارى المصرى  
التي يبلغ رأس مالها سبعة ملايين و ٧١٥ ألفا من الجنيهات وقد وزعت  
على مساهميهيها في سنة ١٩٣٥ المالية ٨٠٠ ر ٤٧٤ جنيهها كأرباح، أى نحو  
نصف المليون وشركة قناة السويس العمومية ورأس مالها ستة ملايين  
و ٢٢٢ ألفا و ٦٨٨ من الجنيهات وقد وزعت على مساهميهيها في سنة ١٩٣٥  
المالية خمسة ملايين و ٨٦٠ ألفا و ٣٢٨ من الجنيهات، والشركة  
الشرقية «ايسترن كامباني» ورأس مالها خمسة ملايين من الجنيهات  
ثلاث شركات أجنبية فقط يبلغ مجموع رؤوس أموالها هى  
وحدوها عشرون مليونا من الجنيهات أى انها حكومة داخل الحكومة  
المصرية الاصلية بل هي في الواقع أقوى من الحكومة الاصلية ،  
وأثبت مركز الاننا بينما نرى الحكومة المصرية لا تكاد تستطيع  
أن توفر في جملة ايراداتها في سنة ١٩٣٥ المالية التي بلغت ٣٤ مليونا  
و ٩٥٩ ألفا و ٦٢٦ من الجنيهات الا نحو مليون من الجنيهات اضافته  
الى الاحتياطى مع البخل بتنفيذ مشاريع الاصلاح الحيوية الهامة  
والضن برفع مستوى ثمانية ملايين من المصريين والمصريات يتضورون  
جوعا بينما نرى الحكومة المصرية تفعل ذلك نجد أن البنك العقارى  
المصرى قد وزع على مساهميهيها نحو نصف مليون من الجنيهات  
ارباحا جمعها من دماء المدينين المصريين المرهونة املاكهم لديه  
والمنزوعة ملكياتهم العقارية سدادا لديونهم المستحقة وأن احتياطى  
البنك بلغ ٧٢٨ — ٧٣٦ — ٢ جنيهها واحتياطى الطوارئ بلغ  
٧٧٢ ر ٢٨٥ ر ٣ جنيهها وتجد أن شركة قناة السويس قد وزعت  
على مساهميهيها ارباحا نحو سبعة ملايين من الجنيهات وهذه القناة يشهد  
التاريخ بأن سواعد مئات الآلاف من المصريين قد شقتها والكرباج  
يلهب ظهورهم وسط الصحراء فى أشد شهور الصيف قيظا وأن.

أرواح الآلاف منهم قد أزهقت تحت ضربات السوط وعذاب  
الجوع وقيظ الصيف وجحيم الصحراء حتى شقت القناة في صميم  
أرض مصر . !

## مثل رهيب

ولم تتوان جريدتي « الجامعة » لحظة من لحظات ماضيها الطويل  
معتذرا عن التثديد بذلك الصلف الزري الذي اعتادت شركات  
الاحتكار أن تعامل به المصريين حكومة وشعبا

فقد سبق أن نشرت في العدد ٣٠٥ من ( الجامعة ) الصادر  
بتاريخ ٢ ديسمبر سنة ١٩٣٧ مثلا من أمثلة ذلك الصلف عاملت به  
شركة مياه القاهرة مصلحة حكومية وهي إحدى الشركات  
الاجنبية التي تحتكر مرفقا من مرافق المنافع العامة ، وقد حصلت  
على امتيازها في سنة ١٨٧٠ وامتيازها وينتهي في سنة ١٩٦٩ هذا الذي  
نشرته ( الجامعة ) يتلخص في أن الحكومة المصرية متعاقدة مع  
شركة مياه القاهرة علي ان تقدم الشركة ما يلزم لوزارات الحكومة  
ومصالحها من الماء بنحو سبعين الفا من الجنيهات سنويا

وحدث أن رغبت المدرسة الحربية في العباسية في انشاء حمام  
لتدريب الطلبة علي السباحة واتضح لادارة المدرسة أن تغيير ماء  
الحوض يوميا يستدعي استهلاك كميات هائلة من المياه قد تصل  
إلى نحو عشرة جنيهات يوميا ففضلت استخراج المياه من آبار  
ارتوازية . ولكن لم تكد شركة المياه تعرف ذلك حتى  
انذرت وزارة الحربية بأن اقدام المدرسة الحربية علي  
ذلك فيه مخالفة لشروط الامتياز الممنوحة لها لان المدرسة لا تعدو  
كونها مصلحة حكومية . . .



وإذا عرف القارىء أن المتر المكعب من الماء المستخرج من الآبار الارتوازية لا يتكلف أكثر من ملجم واحد بينما الشركة تباع المتر المكعب بتسعة وعشرين ملما اتضح مبلغ الجرامة في تعنت الشركة! وإذا عرف القارىء أن السبعين ألفا من الجنيهات التي تدفعها الحكومة المصرية في كل عام إلى شركة مياه القاهرة ربح رأس مال قدره نحو مليونين من الجنيهات بفائدة أربعة في المائة. وأن تقارير الاختصاصيين في تصميم المدن وهندستها تثبت أن في الأماكن إنشاء نظام هندسي عصري جديد يزود مصلحة التنظيم بالمياه اللازمة لها. ولباقي وزارات الحكومة ومصالحها ولا يتكلف أكثر من ربع مليون من الجنيهات يكون ملكا خالصا للحكومة. إذا عرف القارىء ذلك كله لزادت دهشته من اصرار شركة مياه القاهرة على الوقوف هذا الموقف العجيب من الحكومة المصرية ورجل الشارع في مصر يدفع الضريبة للدولة. ويدفع التأمين لشركة مياه القاهرة كما يدفع السعر المرتفع المرهق الذي تفرضه عليه فرضا في مقابل الماء الذي تبيعه له وهو يجهل أن المستندات التي تنظم الصلة بين وزارة الأشغال المصرية وملك الشركة — التي نتخذها في هذا البحث مثلا لتحكم شركات الاحتكار — تكشف عن فضائح الحكومات السابقة التي كانت تتولى الحرص على مصالح المصريين. فمن بنود شروط الامتياز بند ينص على أن للحكومة المصرية خمسة عشر ألفا من أسهم الشركة وأسهم الشركات — كما هو معروف — تغل لجاملها ربحا يختلف ارتفاعا وهبوطا باختلاف الأرباح السنوية التي تكسبها الشركة من نشاطها الاقتصادي. وقد حدث في احدي الوزارات المصرية السابقة أن تقدمت الشركة الى وزارة الأشغال بطلب تحديد مبلغ معين ثابت.

تتناوله الحكومة المصرية في آخر كل عام كأرباح عن الخمسة عشر ألف سهم التي تملكها بدلاً من تناول أرباح قد تختلف عاماً عن آخر باختلاف سني العسر واليسر فقبلت الحكومة العرض... وكانت النتيجة أن احصاء قامت به إدارة الشركات في وزارة المالية أخيراً أثبت أن ما خسرتة الحكومة المصرية بسبب قبولها الساذج لذلك العرض بلغ إلى اليوم نحو نصف ما يوزن من الجنيهات !

وشيء آخر يجب أن نذكره هنا وهو أن إراكيل نوبار باشا ابن رئيس الوزارة المصرية التي وافقت على إعطاء شروط امتيازات معظم شركات الاحتكار يحمل معظم أسهم شركة مياه القاهرة ويتحدث هواة الاحصاء أن ثروة نوبار باشا قد رفعت ذات يوم إلى مصاف أغني الأثرياء الأرمن المتناثرين في بقاع العالم المختلفة وقد انضمت لوزارة الأشغال بعد مراجعتها لنصوص شروط الامتياز أن الشركة تخل بالكثير منها من ذلك

(١) إن هذه الشروط تحتم على الشركة إيجاد آبار ارتوازية تكون على أهبة الاستعداد لسد حاجة المدينة بالمياه الصالحة للشرب إذا ما تلوث ماء النيل بميكروب وبائي يهدد حياة السكان بالخطر. ولكن الشركة اعتادت في أشهر الصيف عند ما يكثُر استهلاك المياه أن تلجأ إلى تلك الآبار لكي تساعد مرشحيها في تغذية المدينة بالمياه. فلما نهتها الوزارة إلى إخلال ذلك بالشروط لأن مياه الآبار الارتوازية لا يجوز الالتجاء إليها إلا في حالات الضرورة القصوى احتجت الشركة بأن حفظ الآبار في حالة من الصيانة تمكنها من أداء مهمتها عند الحاجة يستدعي استئصالها بين كل وقت وآخر! وعندئذ أجابتها وزارة الأشغال بأن لها أن تستخدم مياه الآبار في

أى وقت تشاء ولكن لا لكي تغذي المدينة بمياهها بل لا لقاء هذه المياه فى النيل دون اطلاقها فى المواسير !

(٢) اتضح من مراجعة وزارة الانغال فى العهد الدستورى لنصوص شروط امتياز شركة المياه أن هناك نصا يقضى بوجوب أن يتم ترشيح كل مائة متر مكعب من الماء فى متر مربع من الرمل فقط.. ولكن العمل جرى فى الشركة على زيادة كمية المياه المرشحة فى المتر المربع الواحد الى مائة وعشرين متراً مكعباً وأحياناً الى مائة وثلاثين . وفى هذا أضعاف لضمانات التطهير والنقاوة فنهت الوزارة الشركة الى ذلك

(٣) يقضى قانون الشركة الاساسى باجتماع الجمعية العمومية للمساهمين فى كل عام لاختيار أعضاء مجلس الادارة. ولقد اتصل بالوزارة أن معظم الاسهم فى أيدى قليلة معدودة وكان المتكلمون باسم الشركة فى مفاوضاتها مع الحكومة ينكرون هذه الحقيقة ويزعمون أن الاسهم معروضة فى السوق وموزعة على عدد كبير من المساهمين فى مختلف الجهات فأوفدت الوزارة مديراً ادارة الشركات فى العام الماضى ليحضر اجتماع الجمعية العمومية باعتبار أن الحكومة تحمل ١٥ الف سهم من أسهم الشركة طبقاً لنصوص شروط الامتياز ولكن هذا المندوب لم يتمكن مطلقاً من معرفة أسماء حملة الاسهم . ولم يستطع أن ينتخب من بين لجنة الاثنين التى يقضى نظام المناقشات فى جمعية المساهمين بانتخابهما لفحص الاسهم المودعة من المساهمين لاثبات حقوقهم فى حضور الجمعية ... !

## يجب وضع اليد

وقد حاولت وزارات مصرية مختلفة أن تصل مع الشركات التي تحتكر ماء مصر . ونور مصر . وملح مصر . وسكر مصر وأرض مصر الى حلول مؤقتة ترد أجزاء تافهة حقيرة من حقوق المصريين التي اهدرتها الاتفاقات التي نالت هذه الشركات بمقتضاها من الحكومات المصرية السابقة امتيازات الاحتكار فلقيت من دلال مديري الشركات ما جعل صبر شبان الجيل الجديد يفرغ . بل ما جعلهم يبحثون ويدرسون فينتهون الى أن حق مصر في التخلص من هذه الشركات مقرر لا شك فيه . فان المنطق وحده يكفي لكي يوضح أن الحكومات التي وضعت تلك المنافع العامة الجوهرية الدقيقة في أيدي الشركات الاجنبية كانت حكومات جاهلة وساذجة وأن تصرفها وأن اتخذ في ظاهره الشكل القانوني إلا أنه في الواقع تصرف مطعون فيه لأنه قيد مصر بالتزامات الى آجال طويلة دون تنبه الى ما يمكن أن يطرأ من ( تغير الظروف ) الذي يجعل تنفيذ تلك الالتزامات مستحيلا . والدليل على ذلك ان تلك الشركات لا تزال تصر في تمنع عجيب على ان تكون كل أعمالها ومكاتبها بلغات أجنبية لكي تحرم الشبان المصريين الذين لا يجيدون تلك اللغات من الارتزاق الشرعي عن طريق العمل فيها . . فان كان هذا مفهوما في عام ١٨٧٠ و ١٨٨٠ أيام كان عدد المسلمين بمبادئ القراءة والكتابة بين المصريين من الندرة بحيث لا يجب ان يحسب لهم حساب فهو ليس مفهوما على الاطلاق بل هو اجرام

فى «حق مصر» وقد زاد عدد المتعلمين من المصريين الى حد اكد اكدت  
معه المة اهى بعشرات الآلاف من عاطليهم والى حد بلغ فيه عسدد  
الطلبة والطالبات فى مختلف مدارس القطر ومعا هذه وكلياته طبعا  
لآخر احصاء نحو المليون .

أن مصر إذ تطلب التخلص من نير شركات الاحتكار انما  
تدافع عن كيانها دفاعا شرعيا . والاستجداء من مديرى تلك  
الشركات لكي يقبلوا تخفيض سعر متر الماء أو ثمن الكيلوات  
من الكهر باء مليمين أو ثلاثة مليات لا يثمر ولا يجدى فى رفع  
الغبن التاريخى الهائل الذى ظل المصريون يرزحون تحت ثقله نحو  
ستين عاما .

ولاشك أن هذه الشركات انما عمدت الى هذا التمدل السمج  
والتجني المثير لأنها تعلم أن الوزارات التى تعاقبت على حكم مصر  
فما سبق كانت وزارات تنتمي من قريب أو بعيد الى أحزاب  
مصرية لا برامج لها تتعهد امام الرأى العام بتحقيقها وتنفيذها اذا  
تولت الحكم . وهى لذلك تقنع بأن تخدر الرأى العام بوعده تنقله  
عن لسان مدير شركة ويدلى به الوزير المختص الى مخبرى  
الصحف ! أو تصرّيح يلقيه هذا الوزير من منبر أحد مجلسى البرلمان،  
يشير الى أن الخلاف مع شركة معينة من الشركات التى ضج الجمهور  
بالشكوى منها قد أحيل الى لجنة . وانه ينتظر تقرير تلك اللجنة !  
الجيل الجديد الذى نعبر فى هذا الكتاب عن آرائه لا يعترف  
بشحاذة حقوق المصريين من الشركات الاجنبية التى تقوم بأهم أعمالها  
فى مصر . والى تبرز دماء المصريين وتستغل مرافقهم لتوزعها  
أرباحا على مساهمين يقيمون فى مدن أوروبا وأمريكا ! ولا يعترف بأن



حقوق المصريين يمكن أن تكون محل مساومة على موائد لجان التحكيم  
أو حتى إدارات الحكومة المصرية المشرفة أو المقال أنها مشرفة  
على أعمال تلك الشركات . ولا يعترف بأن بحث امتيازات تلك  
الشركات و (قوائم شروطها) التاريخية بين دوسيهات أقلام قضايا  
الحكومة المصرية وعرضها على المحامين والنواب ومساعدى  
المستشارين وتلقى فتاويهم ، وانتظار (تأشيراتهم) يمكن أن يؤدي  
الى حل حاسم سريع لهذه المشكلة العامة الكبرى . هذا الجيل  
يؤمن بفكرة واحدة هي وجوب أن تبدأ الدولة فتضع يدها نوا ،  
ومنذ اليوم على جميع الشركات الاجنبية التى تتولى منفعة مصرية  
عامة ، وأن تديرها بنفسها وبواسطة اخصائيين تستخدمهم هي  
لادارتها دون انتظار المواعيد التى تنص اتفاقات تلك الشركات  
مع الحكومات المصرية السابقة على أن امتيازاتها تنتهى فيها . على  
أن يترك لها أن تقاضى الحكومة المصرية لتحصل على ثمن الادوات  
والآلات التى تستولى عليها بشمئها الحقيقي باعتبار حالتها الراهنة  
دون مغالاة أو تهويل ، والتعويض الذى يتناسب مع أرباحها  
المعقولة عن المدد الباقية فى عقود الامتياز

وليثق قراء هذا الكتاب أن أرباح الحكومة المصرية من  
الحلول محل تلك الشركات فى استغلال المرافق المصرية التى  
طال احتكارها لها ستزيد عن اضعاف ما سوف تقضى به أكثر  
المحاكم سخاء وكرما من تعويض

أجل !

للتقدم الحكومة المصرية . يؤيدها الدم الحار الذى يجري فى عروق

هذا الجيل المصري الجديد الذي يرى قراء هذا الكتاب روحه  
مائلة واضحة ولتضع يدها على تلك الشركات وتتولي ادارتها  
وقد ينخيل الى البعض أن هذا الجزء من البرنامج قد يعيبه  
شيء من التطرف . لان تلك الشركات لها حقوق مكتسبة من  
الاتفاقات التي عقدتها مع الوزارات المصرية التي منحتها حقوق احتكار  
تلك المنافع العامة

ولكن القائلين بنظرية الحقوق المكتسبة يجهلون ولا شك أن  
آخر تفسير مصري للعلاقات التي تربط الدولة بتلك الهيئات التي تتولي  
الخدمات العامة أنها لم تعد ناشئة عن حق *droit subjectif* وإنما  
هي ناشئة عن قاعدة قانونية *droit objectif* والقاعدة القانونية  
التي تصلح لوقت ما قد تصبح غير صالحة للتطبيق في وقت آخر فينبغي  
تغييرها وهذه ( المرونة ) القانونية التي تحتمل تغيير القواعد القانونية  
طبقا لتغير الظروف هي التي مهدت لعبقرية شراح القانون في فرنسا  
فاتاحت لهم أن يتقبلوا القواعد القانونية التي كانت مقررة في ازمان  
سابقة وأن يغيروا فيها ويعدلوها بحيث تسير العصر الحاضر وتلائمه .  
ليس لشركات الاحتكار التي تتولي الخدمات العامة في مصر  
كشركات المياه والنور والنقل والملح والسكر حقوق مكتسبة قبل  
الدولة لان تفسير علاقتها بالدولة على هذا الضوء فيه انكار لسلطان  
الدولة على هذه الخدمات العامة وهو سلطان واجب يدعو شراح القانون  
العام الى وجوب الاستزادة منه . ولكن كل ما في الامر أن تلك  
الشركات قد نالت امتيازاتها وفقا لقوانين ولوائح استند اليها الوزراء  
المصريون الذين نزلوا لها في غفلة الزمن عن تلك الامتيازات . وهذه

القوانين واللائح يمكن تعديلها بل يجب تعديلها بل أن تعديلها أصبح  
فريضة وطنية مقدسة بعدما تبين من صلف تلك الشركات وعنادها ،  
وطغيانها، وافتياتها على حقوق الشعب الذي ما توات الوزارات الحكم  
إلا بتفويض ضمني منه لا سعادته لا للتآمر مع من لا يرحمه. ومتى تقرر  
هذا التفسير الذي دعا اليه في فرنسا العلامة ليون دوجي استاذنا السابق  
في كلية الحقوق المصرية وعميد كلية الحقوق في جامعة بوردو بفرنسا  
انتفت سخافة الحقوق المكتسبة

وشيء آخر قد يعترض به على مادعونا اليه هو أن الدولة لا يجب أن  
تتوسع في الهيمنة على أعمال قد يكون من المصلحة أن تترك لنشاط  
الأفراد والشخصيات المعنوية كالشركات. ولكن هذا الاعتراض  
ايضا مردود عليه بما ذهب اليه العلامة دوجي في صفحتي ٧٦ و ٧٧  
من كتابه ( القانون الدستوري ) إذ أنكر الفكرة الخاطئة التي  
كانت سائدة من أن الدولة يجب أن يقتصر عملها على البوليس والقضاء  
والجيش ورحب بزيادة سلطان الدولة على مرافق أخرى عامة حتي  
ولو كانت فنية . واعتبر ذلك تأكيذا لفكرة نيابة الدولة عن  
الجماعة في العمل على ترقيتها ورفاهيتها .

اننا ندعو اذن الي وجوب أن تتقدم الحكومة الى اصدار  
تشريع يحرم التنازل عن استغلال الخدمات العامة الي شركات  
أجنبية . والي وجوب وضع يد الدولة على الشركات التي من  
هذا النوع كما ندعو الي شيء آخر له وثيق الصلة بهذا الموضوع  
ندعو الي وجوب تحريم عضوية الوزارة علي كل مصري يقبل  
عملا باجر في شركة من الشركات الاجنبية التي تعمل في مصر  
أو في الخارج .

أجل ! لا يجب مطلقا أن يسكت المصريون عن هذا العيب الذي يحدث علانية وجهرًا من السماح لطائفة من المصريين أن تتقاضي تلك الاتاوات المفروضة على الشركات الأجنبية طول المدة التي يقضونها خارج الوزارة فإذا دعوا إلى الاشتراك في وزارة ما تحايّلوا على القانون فاستقالوا من تلك الشركات لكي يعودوا إليها بعد سقوط الوزارات التي يشتركون فيها

هذا العيب يجب أن يقف عند حد . ويجب أن يقول القانون كلمته الصريحة فيه فيجعل قبول العمل في تلك الشركات مستقطا لاهلية المصري لتولي الحكم — بشروط خاصة سنعود إلى شرحها في مكان آخر هذا من الكتاب — وبالتالي لمحاسبة تلك الشركات على ما تقترفه في حق المصريين من آثام

(٥)

## قناة السويس

الممر الدولي الذي سالت فيه دماء المصريين قبل أن يغمره الماء  
بيانات وأرقام يجب أن يحفظها كل مصرى  
بهم العالم في هذه الأيام بالطلبات التي تقدمت بها إيطاليا إلى فرنسا  
بشأن استرداد تونس ونيس وسافواى ومنها امتيازات معينة في  
سكة حديد جيبوتى وإدارة قنال السويس وتخفيضات في رسوم  
مرور بواخرها من تلك القناة .

ويوالى الصحفي الايطالى الكبير سنيور «جايدا» نشر سلسلة  
مقالات تنقلها البرقيات إلى أنحاء العالم وترجمها صحف الامم المختلفة  
يدعى فيها بأن لايطاليا حقوقا على تلك القناة ويستند إلى أرقام  
وبيانات تبرر موقف الحكومة الايطالية .

ولقد تعرضت الصحف المصرية للرد على مزاعم الصحف  
الايطالية وأبانت التضحيات الهائلة التي قدمتها مصر في  
سبيل تحقيق حلم فرديناند دليسبس التاريخى ، التضحيات  
التي وصلت الى حداثهاق أرواح عشرات الآلاف من العمال  
المصريين وهم يقومون بحفر القناة وسط الصحراء في أشد أيام  
الصيف قيظا وحرارة تحت عتو سياط المهندسين الفرنسيين الذين  
أوفدتهم الشركة التي تألفت لاختراع المشروع التاريخى الى حيز  
الوجود . وواجبى هنا وسط ذلك الصخب الدولي الطاغى يقتصر  
على إبراز حقوق مصر الطبيعية البديهة في تلك القناة التي تخترق



أرضها دون التعرض للأرقام والتواريخ التي أدت الصحف اليومية في المدة الأخيرة واجبها فسردها عند بحث هذا الموضوع الخطير

فعلي المصريين أن يذكروا .

١ — ان عشرات الآلاف من العمال المصريين الذين حفروا قناة السويس بمعاولهم ورفعوا أتربتها فوق كواهلهم وتلقوا سياط المهندسين والمقاولين الفرنسيين علي ظهورهم قد جمعوا بطريقة «العونة» أي السخرة أي عملوا في حفر القناة دون أجر

٢ — ان أولئك العمال كانوا مرغمين علي تناول أطعمتهم من مندوبي شركة قناة السويس نفسها دون غيرهم وعلي دفع أثمان تلك الأطعمة من النقود التي كانت تصلهم من أهلهم وذويهم في قرى مصر

٣ — ان شركة قناة السويس عندما حصلت علي امتياز حفر القناة من الخديو محمد سعيد باشا في ٣٠ نوفمبر عام ١٨٥٤ كان ذلك الامتياز قاصراً علي حفر القناة وحدها أي علي المساحة اللازمة لعرض القناة علي اعتبار أنها خط مستقيم يبدأ من المسكان الذي تقوم عليه مدينة بورسعيد الآن الي السويس وكان ذلك العرض عند سطح الماء نحو ٢٢ متراً

ثم اتضح للشركة بعد أن بدأت عملية الحفر في ٢٥ أبريل عام ١٨٥٩ أنها مضطرة الي اقامة مدن وأبنية علي الجانبين فعقدت اتفاقاً آخر مع الحكومة المصرية بعد ذلك التاريخ بنحو عشرة أعوام وبتعبير أدق في عام ١٨٦٦ أعطتها الحكومة بمقتضاه الحق في التوسع علي الجانبين لاقامة تلك المدن والأبنية

علي أنه لا يجوز للشركة أن تطالب بمساحات من الأراضي بقصد المخابرة أو الحصول على أراضى لزراعتها أو لبيعها عند تكاثر عدد السكان .

وحددت مناطق على طول القنال برسوم وخرط أرفقت باتفاق ١٨٦٦

٤ — ان شركة قناة السويس تبينت فيما بعد أن التزامها بعدم استغلال الأراضي التي سمح لها بالبناء فيها سينتج عنه حرمانها من مورد كبير ، لأن عملية البناء قد أغرت السكان على التجمع في الامكنة التي قامت عليها فيما بعد مدن الاسماعيلية وبورسعيد وغيرها كما أنها تبينت انها مضطرة عند انتهاء مدة الامتيازات في عام ١٩٦٨ الى أن تتنازل عن كل تلك الابنية الى الحكومة المصرية طبقا لما جاء في المادة العاشرة من فرمان الباب العالي في عام ١٨٥٤ الذي صدق على امتياز حفر القناة واستغلالها والذي ينص على

« عند انتهاء أجل الامتياز تحل

الحكومة محل شركة القناة وتتمتع بدون قيد بجميع حقوقها وتتملك القناة بين البحرين ملكا تاما مع جميع المذشآت التابعة لها »

تبينت الشركة ذلك فأخذت تسعى مستغلة ضعف الوزارات التي كانت تتولى الحكم في مصر وقتئذ حتى تمكنت في غفلة الزمن

— وعلى حساب حقوق الملايين من المصريين — من أن تنتزع في عام ١٨٦٩ من حكومة ذلك العهد اتفاقا مفسرا لاتفاق عام ١٨٦٦ تقرر في المادة الاولى منهما يأتي

«يجوز بيع الاراضى المخصصة للشركة على طول القناة والصالحه لانشاء المدن والمحطات والمباني الخاصة ما عدا ما يتضح لزومه طبعا لاستغلال القناة»

وتقرر أيضا في ذلك الاتفاق أن يقسم الربح الناتج من استغلال تلك الاراضى التى تزيد عن حاجة الشركة بين الشركة والحكومة المصرية مناصفة !

أى ان ذلك الاتفاق قد أهدر في جرأة جنائية حق الملكية البديهي للحكومة المصرية على تلك الاراضى المصرية الصميمية ! وأمعت الشركة في ذاك الاهدار المتجنى فحصلت على موافقة بانشاء لجنة من أربعة أعضاء — اثنان يمثلان الشركة واثنان يختارهما الخديوي لتحديد الأراضى التى تعرض للبيع والتى ترى الشركة انها زائدة عن الضرورى لحاجات الشركة !

هـ — إن الحكومة المصرية — رغم هذا كله — لم تتقاض حتى اليوم أرباها من استغلال الأراضى التى « صقعت » وارتفعت قيمتها على جانبي القناة !

وقد يذهل القراء اذا عرفوا هذه الحقيقة الرهيبة ، ولكن الواقع الأليم أن شركة القناة قد تعمدت أن تعد حساباتها بحيث يتضح منها ان استغلال تلك الأراضى لا يعود — آخر الامر — بفائدة ما . بعد استبعاد المصروفات ، ولها في ذلك حكمة جليلة ، هى أن الشركة ملزمة طبقا لقانونها الأساسى بأن تخفض رسوم المرور

في القنائة اذا تجاوزت أرباحها نسبة معينة !  
وليس من مصلحة الشركة أن يتم ذلك التخفيض، ولذا فهي  
تنفق ببذخ عجيب لكي تقف الأرباح عند تلك النسبة  
ويكفي لكي يأخذ القارئ فكرة عن ذلك البذخ أن أذكر —  
على سبيل المثال — أن الشركة قد بنت ورشة لاصلاح السفن.  
انفق على بناء سقفها نصف مليون من الجنيهات

أجل خمسمائة ألف من الجنيهات لبناء سقف ورشة !

وان مجموع ما تكلفه اتمام بناء الورشة بلغ مليوناً !

وان جدران الورشة من القيشاني !

٦ — ان الشركة قد استطاعت بعد ذلك في عام ١٩٢٠ في عهد

وزارة يوسف وهبه باشا أن تحصل من الحكومة المصرية على اقرار  
بأن منازل العمال والموظفين التي تقيمها الشركة تعتبر ملكاً خالصاً  
لها من حق الشركة أن تزيلها عند نهاية أمد الامتياز وأن الحكومة  
المصرية تتعهد بأن تشتريها جميعاً طبقاً للثمن الذي تقدر به بعد  
خصم سعر الأرض المقامة عليها !

وهذا العهد الذي سمحت ضمائر وزراء ذلك العهد باعطائه على  
شكل قرار صادر من مجلس الوزراء المصري الذي يمثل مصالح  
الشعب المصري — هذا التعهد فيه اعتداء جريء على أبسط القواعد  
التي يتلقاها طلبة السنة الاولى في كليات الحقوق عن إحق الملكية  
العقارية !

هذه هي الحقائق والبيانات والارقام التي نضعها الآن تحت أبصار  
المصريين المتتورين . .

هي حقائق دامية ورهيبة !

وقد أثارت من قبل ضمائر نقر من المؤرخين الذين تعرضوا

لدراسة التطورات التي مرت بها مسألة قناة السويس . ويكفى أن  
أشير الى أن مأساة واحدة من سلسلة « المآسى » التي رواها تاريخ  
مصر الحديث قد أثارت ضمير ممثل « دبلوماسى » كان يقوم بعمل  
« قنصل جنرال » للولايات المتحدة فى مصر أيام حكم الخديوي  
اسماعيل باشا فخرفته مع غيرها — لوضع كتاب عن تلك المجزرة  
التاريخية فقد تبين لشركة القناة أن استغلال المنطقة التى شقت فيها  
يستدعي حفر ترعة تغذيها بالماء « الحلو » ولما بدأت تتفاوض مع  
الحكومة المصرية لحفر تلك الترعة قيل للخديوي أن من الأصح  
أن تتولى الحكومة المصرية حفرها خشية أن تتحكم الشركة اذا  
حفرتها هى — فى بيع الماء اللازم لرى تفتيش الوادي الذى على  
جاني الترعة !

وقامت الحكومة المصرية بحفر الترعة التى سميت فيما بعد « ترعة  
الاسماعيليه »

ولكن الشركة عادت تطالب الحكومة المصرية بتعويض  
بدعوى انها لو كانت حفرت الترعة لاستفادت من بيع السمك الذى  
يمكن أن يوجد بها !

وقد رت قيمة ذلك السمك فى طول مدة الامتياز. أى منذ حفرت  
الترعة الى عام ١٩٦٨ تم طالبت به الحكومة !

ولما عرض الامر على نابليون الثالث ملك فرنسا الذى عين  
حكما للفصل فى الخلافات التى كانت قائمة بين الشركة والحكومة  
المصرية قضى بالزام مصر بدفع التعويض المطلوب !

لقد شهدت مصر من تعسف شركة قناة السويس أضعاف ما  
شهدته اليهود من حكم النازى !

والفرق اننا أصحاب القناة وملاك أرضها وهم دخلاء !



(٦)

## امساس الشباب نحو الاصراع الجامعي

وقد تعقدت مشاكل التعليم الجامعي في الايام الأخيرة وظهر هذا التعقد جلياً في سلسلة الاضرابات التي أطلع القراء على أخبارها في الصحف اليومية وفي اغلاق عدد من الكليات واحدة بعد الأخرى . وفي ذلك القلق الاليم الذي تبدو مظاهره على وجوه الجامعيين .. القلق على مصير الطلبة وعلى كرامة العلم !

وفي يقيننا أن علاج هذا كله لا يتحقق بتعديل برامج التعليم ولا تنقيح اللوائح التي تنظم العمل في الكليات ولا في توفير الضمانات التي تكفل للجامعيين حياة رغدة بعد تخرجهم وإنما العلاج العملي الوحيد الذي يجب أن يبدأ به الحريصون على مستقبل الجامعة هو التدقيق غاية الدقة في اختيار الرؤوس التي تتولى الاشراف العلمي والاداري على كليات الجامعة المختلفة . رؤوس حازمة سمها كيف شئت « عمداء » أو « نظار » أو « مدبرين » . . . ولكن المهم الجوهرى أن تتوفر في تلك الرؤوس مزايا معينة توحى بهيبة الطلبة لها وتجمع هيئات التدريس حولها وتنقطع السنة المتخربين دونها

ولا شك أن النظام الذى جرى عليه العمل حتى الآن فى كليات الجامعة بشأن اختيار العمداء هو نظام لا يتلاءم مع طبيعة الحياة العلمية المصرية وأعني به نظام «انتخاب العميد» من بين اساتذة الكلية ومساعدى الاساتذة فيها وبواسطتهم، فقد دلت التجربة على أن هذا الانتخاب لا يجرى فى جو رحب طليق لا تشوبه شوائب المصلحة الشخصية بل تدخله اعتبارات لا علاقة لها بحسن اختيار العميد ..

ولقد أثبتت هذه التجربة القاسية — ولنقلها كلمة صريحة — أن التيارات الحزبية قد لعبت دورها الرهيب فى انتخاب عمداء الكليات فى بضعة الاعوام الاخيرة . وبلغ الامر الى حد أن «أغراء» الاساتذة الاجانب على عطاء اصواتهم للاساتذة المرشحين كان يكفى للحصول عليه التلويح بأن مرشحا معيناله صلة بحكومة حزبية معينة وأن هذه الصلة تكفل تجديد عقود أولئك الاساتذة بعد انتهائهم! وبلغ ايضا الى حد الاشارة إلى علاوات معينة يمانع مجلس الجامعة فى منحها إلى بعض اساتذة مصريين أو مساعدى اساتذة وإلى «تسوية حالات» خاصة بال بعض الآخر منهم تحتاج فى اقرارها أو «تمريرها» من اللجنة المالية ومجلس الوزراء الى تفوذ عميد طيب العلاقة بالحكومة القائمة فى ذلك الجو، العجيب الجو الخائق لكرامة العلم العالى تجرى معظم انتخابات عمداء الكليات وفى ذلك الجو كانت تعطى الاصوات بين جدران أقدم معاهد العلم المصرية وهمس خفى يسرى بين مقاعد الاساتذة ومساعدتهم يكرر الحكمة الدارجة المعروفة « شيلني وأنا أشيلك » !

فإذا تمت عملية الانتخاب وأعلن إقرار وزير المعارف لذلك التعيين — إذا تم ذلك وبدأ العميد عمله أحس الاساتذة والمساعدون أنهم أصحاب فضل في أتمام التعيين ولذا تتشعب مطالبهم وأحس العميد نفسه بأنه مدين بذلك المنصب اليهم ولذا تضعف هيئته أمامهم. ونحن مهما أرسلنا البعوث العلمية الى باريس ولندن وبرلين - ومهما مكث أعضاء تلك البعوث في أوروبا .. أربعة أعوام أو خمسة أو عشرين عاما - نحن بلد شرقي لنا عقلية شرقية خاصة . وطريقة تفكير خاصة ، ونظرة خاصة الى الامور وتقدير خاص لمسدى سلطة الرئاسة — ادارية كانت أو علمية - وهذه الرئاسة لا تتمكن من اداء واجبها — عندنا — وقد تمت وسط ذلك الجو، ثم وهى مكبلة بتلك الاغلال ، فنظام ( انتخاب العميد ) اذن نظام اثبتت التجربة أنه عقيم ، ومن الواجب العدول عنه الى نظام ( التعيين ) . فاذا ترك حق التعيين الى شخص ضنين بكرامة العلم حريص على قداسة البحث الجامعي الحر فانا سنصل الى نتائج قيمة

ولنضرب مثلا على هذه المشكلة الجامعية بكلية الحقوق فطلبة الحقوق يذكرون العهود التي تولى فيها « ادارة » المدرسة ثم الكلية المرحوم الدكتور عبد الحميد بك أبوهيف وصاحب المقام الرفيع علي باشا ماهر والمرحوم أحمد بك أمين والدكتور محمد كامل مرسى بك الى عام ١٩٢٨ . في تلك العهود كان « ناظر » المدرسة يعين تعيينا وكان « الادب التشريعي » يكسب عشرات الكتب القانونية في كل عام . وكان الاساتذة يشعرون بأن الناظر له هيئته . وان لافضل لهم في تعيينه . وكان هو يحس بأن تعيينه قد تم لان السلطة التنفيذية قد اختارته لصلاحيته لا لآى

اعتبار آخر . فكان يعمل بما يوحى به اليه ضميره العلمي . وكان لا ينظر بقلق الى اليوم الذي يعاد فيه انتخابه . وكان لا يقض مضجعه أن عليه ديناً واجب الوفاء لمن رفعوه الى مقعد (النظارة) ! كانت طبقات الطلبة تفخر طبقة بعد أخرى بأنها تتلمذت في عهد معين منسوب الى اسم (الناظر) رمز المدرسة وعلمها . . أما اليوم . فالطلبة المساكين حيارى لا يعرفون الى أى من اساتذة الكلية يعزون فضل تعليمهم !

وشيء آخر يجب أن يكون نصب أعين الذين يفكرون في مصير التعليم الجامعي ، ذلك هو العمل على أبقاء الاساتذة الذين نخصب انتاجهم العلمي داخل قاعات الدرس في الكليات ، وقطع الطريق على كل من يحاول أغراءهم على هجر (استراحة) الاستاذ إلى وظائف الحكومة الاخرى

أن الجامعة تنفق ببذخ على اقامته برج للساعة التي في ساحتها ، وببذخ على استحضات اساتذة اجانب يلقون بضع محاضرات ثم يعودون إلى بلادهم ، وببذخ على ارسال مندوبين يمثلونها في مؤتمرات تعقد في لاهاى وهامبورج ووارسو وبوخارست ولكنها تبخل على استاذ موفق فلا تعطيه المرتب الذي يجعله يضحى بوظائف الدولة الاخرى من أجل طلبته والعلم الذي توفر على دراسته . أن أمثال أحمد ماهر وعبد الحميد بدوى وبهي الدين بركات وحسن نشأت وحسين سرى ونجيب الهلالي وعبد العشماوى وعبد العزيز احمد وعبد الحميد سليمان وجاد الله أبو العلا وغيرهم — أمثال هؤلاء جميعاً كان ممكناً أبقاؤهم في الكليات التي بدأوا فيها حياتهم العلمية اذا تحررت الجامعة من قيود (الروتين) المالي وأطلقت يدها بعد اختيار (الرؤوس)

الحازمة التي تتحكم في مصائرهما — في تقدير كفاءات أساتذتها  
بطريقة تختلف عن طريقة تقدير رؤساء المحفوظات في مصالح  
الحكومة و ( باشكتاب ) المديریات ومفتشي المساحة والمحاجر  
والمناجم !!

ونحن ندعو إلى وجوب إعادة أكبر عدد ممكن من أولئك  
الذين قست الظروف فانزعجتهم من الجامعة الى حظيرة العلم .  
ندعو الى ذلك ونلج في وجوب احداث حدث جرىء يرفع  
عن كاهل الجامعة عبء اللوائح المالية وأثقال « الروتين »  
الكريه !

وهذا المظهر — هو الآخر — من المظاهر التي أذلت كرامة  
الجامعة في الاعوام الاخيرة وكانت نتيجة مباشرة لعدم وجود رئاسة  
حازمة تتحكم في الكليات المختلفة !

ان الكتب التي يطبعها أساتذة الكليات ومساعدوهم لا يجب  
مطلقاً أن يكون الموهي بطبعها ونشرها وتوزيعها على الطلبة  
غرضاً مادياً تجارياً وألا تحولت الفكرة الجامعية الى تجارة من نوع  
تجارة مصطفى محمد ونجيب متری والبستاني وهندية وهو مارباً  
بالجامعة عن أن تردى اليه !

ان للاستاذ الحق في أن يبحث ويؤلف ويصدر كتباً ولكنه  
يجب أن يتذكر دائماً انه لا يبيع علمه إلا بالقدر الذي يمكنه  
من اصدار كتاب جديد ! كما أن ارغام الطلبة علي استسذكار  
المادة في كتاب معين يفرض عليهم ويبيع في نفس الكلية ،  
يحمل اسم أستاذ المادة . ويحرر كشف بأسماء الطلبة الذين  
يشترونه واحداً بعد الآخر — هذا « الشكل » ! لا يضمن اليه



الحريصون على كرامة الجامعة .

كما أن السماح لكل هيئة التدريس بأن تؤلف وتصدر كتباً يجب أن يوضع له حد .. أولئك الشبان الذين يغادرون « تحت » التلمذة ثم يرسلون مباشرة الى أوروبا ليتغيبوا عامين أو ثلاثة أعوام ثم يعودون ليعتلوا « استراحة » التدريس والعدد الكبير من زملائهم لا يزالون طلبة — أولئك الشبان لا يجب أن يسمح لهم بتأليف الكتب أو المذكرات . بل لا يجب إطلاقاً أن يسمح لهم بالتدريس إلا بعد أن يتولوا خارج الكليات عملاً ما عامين أو ثلاثة أعوام أخرى يطلب اليهم فيها أن يداوموا اتصالهم بالبحث الجامعي عن طرق كتابة الدراسات في المجلات العلمية أو عن طريق الترجمة الحرفية البحتة عن بعض كبار علماء المادة التي يعدون أنفسهم لتدريسها فيما بعد ، ترجمات عربية تنشرها الكلية التي أوفدتهم إلى الخارج كنماذج لمدى اتصال أولئك المرشحين لوظائف التدريس بالبحث العلمي

## (٧)

### يجب أنه تغلق العيادات الخاصة

لأساتذة كلية الطب !

ومثال آخر لأحاساس الجيل الجديد نحو الإصلاح الجامعي وهذا المثال الذي نعالجه هنا في هذا الباب ليس موضوعاً جديداً بل هو ذيول تاريخ قديم يعود الى العهد الذي بدأت فيه « مدرسة » الطب، تتخذ شكلها الدراسي الحالي الذي تطور أخيراً فأصبح شكلاً جامعياً .

فقد بدأت « مدرسة » الطب بعد أن تحول التعليم بها من الفرنسية إلى الانجليزية . باسناد مهمة التدريس فيها إلى أساتذة كانت تختارهم من كبار الاطباء الانجليز . وظل منصب « ناظر » مدرسة الطب وقفا على الاطباء الانجليز ردحاً طويلاً . وإذا استعرضت أمامك الآن كبار الاطباء والجراحين المصريين واحداً بعد الآخر لوجدت الغالبية العظمى منهم قد تتلمذوا على أولئك الانجليز وعاشوا تحت كنف النظام الدراسي الذي سنوه لمدرسة الطب وللمستشفى « القصر العيني » . ولا يزال اسم « كيتنج » يتردنيا من الذكريات في صدور الآلاف من الحداث منهم !

في ذلك الوقت كانت « كراسى » الاستاذية يحتلها الاساتذة

الانجليز وكان ال Prestige الانجليزى يقضى بأن تظل تلك الكراسى وقفاً عليهم رغم توالى ارسال البعثات من الطلبة المصريين إلى انجلترا للتخصص في فروع الطب المختلفة . وللحصول على الالقاب الطبية العالية المعروفة M.R.C.P في الامراض الباطنية و F.R.C.S في الجراحة . فقد كان أعضاء هذه البعثات يعودون من الخارج ليحتلوا مناصب المستشفى الصغرى . فكان الجراحون يعودون ليحملوا لقب « جراح » وكان المتخصصون في الامراض الباطنية يعودون ليحملوا لقب ( طبيب ) أى أن أحداً منهم لم تتح له فرصة الاشتراك في لقاء المحاضرات . ومما قيل عن تلك الفترة من تاريخ مدرسة الطب فالواجب يقضى أن تقرر هنا أن الاساتذة الانجليز الذين تولوا الاشراف على أعداد الجيل الحالي من الاطباء المصريين كانوا يعملون جهدهم لراحة ضمايرهم من حيث التوفر على البحث العلمى . والرغبة الصادقة في توطيد التقاليد الصالحة التى يقوم عليها الآن ( القصر العينى ) .

ولا تزال الاوساط الطبية العلمية في مصر تذكر جهود الاساتذة Day في تدريس الامراض الباطنية آيما أن تكون له عيادة خاصة تدر عليه الربح ! وجهود الاساتذة ( دولي ) في تدريس الجراحة آيما هو الآخر أن تكون له عيادة خاصة . أو مستشفى يحمل اسمه . ويستغل فيه شهرته للجراحية لتقاضي الاتعاب الفادحة عن اجراء العمليات الناجحة .

ولا تزال هذه الاوساط نفسها تذكر أن الاساتذة الانجليز الذين كانت لهم عيادات خاصة لم يفرطوا لحظة في واجبه العلمى نحو طلبتهم . رغم قلة عدد الطلبة اذ ذاك . وقلة أسرة المستشفى .

فكان ( فيليبس ) في الامراض الباطنية . و ( مادن ) في الجراحة .  
و ( دوين ) في أمراض النساء و ( فيشر ) في الرمد يكادون  
يفنون أنفسهم في تثبيت دعائم البحث العلمي قبل العمل على جمع  
ثروة من بلد كان الطب فيها بكرا كمصر !

ولما كان الاضطلاع بالقاء المحاضرات وأعدادها عندئذ  
منوطا بالاساتذة الانجليز — وجد مساعدوهم المصريون وقتا  
كافيا يمكنهم من أداء عملهم في أسرة مرضى المستشفى . وفي شيء  
آخر . هو مباشرة ( العيادات الخاصة ) !

ونشأت فكرة « نصف الوقت » . أى اعطاء الحكومة  
نصف وقت الطبيب في مقابل تقاضى نصف المرتب المقرر لوظيفته .  
والسماح له بفتح عيادة خاصة يخصص لها النصف الباقي من الوقت .  
وكان المفهوم — بداهة — أن النصف الذى تناله الحكومة  
من الطبيب الاستاذ يكفي لى يؤدي واجبه الدراسى نحو طلبته .  
وواجبه نحو مرضى القسم الذى يشرف عليه فى المستشفى .

ولكن الحالة تغيرت بعد ذلك . اذا انسحب الاساتذة الانجليز  
من « مدرسة » الطب واحدا بعد آخر . . وحل محلهم المساعدون  
المصريون الذين كانت شهرتهم عن طريق انتسابهم الى هيئة التدريس .  
فى المدرسة قد ذاعت فى الخارج . وتهافت المرضى على « عياداتهم  
الخاصة » تهافتا جعل بعضهم كالدكتور نجيب محفوظ يرفع  
اتعابه عن فحص المرضى من قرشين صاغ — فى أول حياته .  
الطبية — الى خمسة قروش . . الى خمسين قرشا . الى جنيه . فجنيهين .  
وامتلات كراسى الاستاذية بالمساعدين المصريين وأصبحوا

مضطلمين بالقاء ال Course الذى كان يلقيه الاساتذة الانجليز  
شذوذاً

وظهر في هذا الوسط العلمي المصرى إشكال شاذ لا مثيل له  
فى أمة أخرى . فقد أتاحت المدة الطويلة التى سمح فيها للجراحين  
والاطباء المصريين من أعضاء البعثات المصرية بالعمل فى العيادات  
الخاصة لهم فرصة النجاح والكسب بينا وظائفهم العلمية فى  
المدرسة لا تزال صغيرة الشأن ، تافهة القدر من الوجهة الجامعية .  
ويكفى أن أذكر أن أول مصرى سمح له بالقاء ( درس ) وتحمل  
تبعته هو الدكتور سيد عبد الحميد سليمان باشا سنة ١٩٢١ .  
اذ حل محل الاستاذ ( فيشر ) وكانت شهرته اذ ذاك وشهرة  
زملائه أمثال علي ابراهيم باشا والمرحوم علي ابراهيم رامت بك  
وعبد العزيز سليمان باشا وسليمان عزمي باشا قد طبقت آفاق مصر  
واحتشد المرضى فى عياداتهم — ظهر اذن هذا الاشكال الشاذ  
وهو وجود طبقة من كبار الاطباء والجراحين المصريين . أصحاب  
« العيادات الخاصة » يكلفون فجأة بالقاء « محاضرات » على طلبة  
أكبر معهد طبي فى مصر . مع أن صلتهم بالبحث العلمى النظرى  
قد انقطعت أو كادت منذ عودتهم من البعثة .

أجل ! شذوذ . وشذوذ عجيب !

لأن الوضع الطبيعى الذى يشاهد فى غير مصر أن صغار  
الاطباء الذين يتوفرون على البحث العلمى . والدراسات الجامعية  
يزهدون أثناء شبابهم فى جمع المال عن طريق « العيادات الخاصة »  
ويتنسكون داخل المعامل وقاعات المحاضرات ، والمستشفيات  
وخلف زجاجات المجاهر . وأمام واجهات الكتب فى المكتبات ..



فلذا تدرج رقيهم في مناصب التدريس ووسموا الي درجة الاستاذية وعهد اليهم بالقاء المحاضرات . وتكونت حولهم حلقات الطلبة . وذاعت تعاليمهم ونظرياتهم وطرائقهم واكتمل تدريبهم علي التدريس — وجدوا من الوقت ما يسمح لهم بالاشراف اشرافا محدودا علي « عيادة خاصة »!

ولقد ظهرت النتائج الوخيمة لتكليف أولئك الاطباء الذين ( تشغى ) عياداتهم بالمرضى — بالتدريس واعداد الطلبة أعدادا علميا كاملا . لأن العيادات الخاصة كانت قد استنفدت الجزء الأكبر من أوقاتهم . فلم يجدوا من تلك الاوقات فسحة تمكنهم من الاعتكاف داخل المكتبات لأداء الرسالة الجامعية علي الوجه الأكمل وهوي مستوي الجيل الجديد من الاطباء الشبان .. وجأر المخلصون لمستقبل البحث العلمي بالشكوى . ونحن ندعو هنا إلي وجوب تعديل قانون الجامعة تعديلا يقضي بحرمان أساتذة كلية الطب من حق فتح عيادات خاصة ولا يكفي هذا الحرمان اذا نص عليه غامضا مبهما . بل يجب النص علي أن عقوبة مخالفته هي تجريد الطبيب من لقبه العلمي وغلق عيادته وعليه قبل أن يعتمد الي التحايل علي المنع أن يختار بين الاستاذية والعيادة الخاصة .

أن الثروات التي جمعها كبار أساتذة كلية الطب في مصر وصلت الي أرقام تكاد تكون خرافية . والاعتاب التي يتقاضونها تشير دهشة أساتذة الجامعات الاوربية ويكفي أن أسوق مثلا علي ذلك أن الأستاذ كاستلاني . وهو أكبر أخصائي ايطالي في الامراض الباطنية وحوسير مايلز لا مبسون السفير البريطاني في مصر وأحد الاطباء المخصوصين لجلالة ملك ايطاليا

وأمر أطور الحبشة — يتقاضى عن الفحص الذى يستغرق  
أربع ساعات . على يومين متتاليين . ما يوازي مائة وعشرين  
قرشا . بما فى ذلك تحليل الدم والبصاق والبراز فى معاملته الخاصة !  
أنا ندعو الى غلق هذه العيادات الخاصة لأن هذا الغلق —  
مهما أحس أصدقائنا أساتذة الطب بصرامته وقسوته وشدة —  
فيه انقاذ لكرامته الاستاذية . وضمان لحسن خلق جيل جديد  
من الأطباء الشبان ، وارتفاع سمعة الجامعة عن مواطن الشبه !  
تم فيه شىء آخر ....

فيه مساهمة عملية فى حل أزمة حادة عنيفة . هى أزمة الأطباء  
الشبان الذين لا يجدون عملا . والذين يكفى أن نذكر أن بعضهم  
أقدم فعلا على الانتحار تخلصا من الفاقة دون أن تتحرك حكومة  
لبحث الأسباب التى دفعت به الى ذلك !

(٨)

## الدستور المصري يجب أنه يعمل تعدى لا يكفل صيانة كرامتنا القومية

( لا يسوغ تقييد حرية أحد في استعماله أية لغة في المعاملات الخاصة أو التجارية أو في الأمور الدينية أو في الصحف والمطبوعات، إيا كان نوعها أو في الاجتماعات العامة ) المادة ١٦ دستور  
( لا يجوز للوزير أن يشتري أو يستأجر شيئاً من أملاك الحكومة ولو كان ذلك بالمزاد العام كما لا يجوز له أن يقبل أثناء وزارته العضوية بمجلس إدارة أية شركة ولا أن يشترك اشتراكاً معنياً في عمل تجاري أو مالي ) المادة ٦٤ دستور

### أزمة حادة

مصر تواجه أزمة من أدق وأشد الأزمات التي صادفتها هي أزمة المتعلمين العاطلين الذين تقذف بهم كليات الجامعة المصرية بالآلاف في كل عام دون أن يوفقوا إلى عمل شريف يرتقون منه، والحكومة ازاء أزمتهم مكتوفة اليدين . لان ميزانية الموظفين تكاد تبتلع موارد الدولة . وأية حكومة لا تستطيع أن تحيل وظائفها إلى « تكية » لا غرض لها الا توفير القوت لا كبر عدد ممكن من اللاجئين لها كما أن أية حكومة متمدنة لا تستطيع أن تشهد ذلك العدد الهائل من حملة الاجازات الجامعية يتضورون جوعاً دون أن تحس بواجب العمل على تمهيد السبل امامهم للارتزاق . أولاً لان

ذلك أول حق من حقوق الشبان العزل من رأس المال في بدء حياتهم العملية وثانياً لأن التفاضل عن العناية بشأنهم معناه بذر نوع من المبادئ الاجتماعية الهدامة المخربة التي لم يأل المشروع المصري — عن حق — جهداً في أن يمنع تسربها الى الحدود المصرية .

## ولكن ..

ولكن الحكومات المصرية الحزبية تعاقبت على مصر واحدة بعد الأخرى دون أن تعثر على حل لازمة المتعلمين العاطلين . بل أن الحالة — بالعكس — تفاقمت تفاقماً يثير الذعر ويبعث الحسرة ويورث الحزن والالم المجمع . فقد أصبحنا نسمع بأن حملة ليسانس الحقوق قبلوا العمل كأنفار « بوليس ملكي » في أقسام البوليس مقابل مرتب لا يتجاوز أربعة جنيهات في الشهر ! وبتنا لا نستبعد أن نجد في أي مكتب من مكاتب وزارات الحكومة ومصالحها حملة « بكارلويوس » التجارة يعملون في وظائف كتابية حقيرة تحت رئاسة موظفين قد لا يكونون حصلوا على الشهادة الابتدائية أو ما يعادلها ! وغداً عادياً أن نجد حملة دبلوم الزراعة العليا يعملون في حدائق مصلحة التنظيم بالقاهرة « اليومية » كالسعاة والخدمة السائرة وكرامة العلم العالي أنهما في الطين ! حدث هذا فعلاً وسوف يحدث ما هو ألعن منه لأن الحلول التي توصل بها الوزراء المصريون حتى اليوم لحل أزمة أولئك المتعلمين العاطلين كانت حلولاً جزئية . فرعية . تافهة لا قيمة لها .

# والشركات الكبرى!

أجل!

لقد قنع بعض وزراء المالية السابقين بأ إنشاء مكتب للمتعلمين العاطلين . اقتصرت مهمته علي ارسال كتب دورية كلها «توسل» واستعطاف الي مديري الشركات والبنوك الاجنبية الكبرى في مصر بأن يقبلوا الحاق بعض اولئك المتعلمين المصريين العاطلين في أعمالها!

ولم تتغير أجوبة مديري تلك الشركات والبنوك عما كانت عليه منذ حصل معظمها علي « عقود الامتياز » في أواخر عهد اسماعيل .. هذه الاجوبة تنحصر في أن مكاتبات تلك الشركات تحرر بلغاتها الاجنبية وحملة الاجازات العليا المصريون لا يجيدون التحرير بتلك اللغات ، ولذا فمديروها يفضلون الحاق موظفين من جنسياتهم أو اجانب يجيدون تلك اللغات!

وظلت المكاتبات التجارية في تلك الشركات والبنوك تحرر بلغات غير اللغة العربية وتضخمتم أعمالها وتشعبت صلاتها بالمصريين أصحاب البلد وبلغ مجموع رؤوس أموال تلك الشركات — طبقا لآخر احصاء رسمي — ثمانية وخمسين مليوناً وسبعمائة وثلاثة وسبعين الفا وثلثمائة وثلاثة وخمسين جنيهاً أي ما يقرب من الستين مليوناً من الجنيهاً وبقي المتعلمون المصريون محرومين من الفوز بوظائفها!

وجاء الدستور المصري في عام ١٩٢٣ فنص في المادة ١٦ منه على اطلاق حرية تلك المؤسسات الاجنبية في تحرير مكاتباتها التجارية بأية لغة شاءت!



وبذلك ظلت حجة مديرها في الامتناع عن قبول المصريين  
في وظائفها قائمة !

## السر !

وشىء من الصراحة يكفل كشف السر في اصرار تلك  
المؤسسات الاجنبية علي عدم المساهمة في الواجب القومي المقدس  
واجب توفير العمل الشريف لمتعلمينا العاطلين ، هذا السر هو أن  
مجالس ادارات كل تلك الشركات والبنوك الاجنبية ملائى باعضاء  
مصريين سبق أن تولوا رئاسة الوزارة أو عضوية الوزارة . ونظام  
تأليف الوزارات في مصر يقضى باختيار الوزراء من بين رؤساء  
الوزارات والوزراء السابقين وهؤلاء السادة لا يجدون من أنفسهم  
— إذا ما تولوا الحكم — الشجاعة الكافية لمكاشفة مديري  
الشركات التي كانت تدفع لهم مرتبات سنوية مرتفعة في مقابل حضور  
بضع جلسات بالحقيقة الرهيبة .. حقيقة أن أولئك المديرين يتنحون  
في تجن عجيب عن اداء واجب بديهي نحو الشباب المتعلمين العاطلين !  
وأنا هنا لا ألقى القول جزافا دون دليل

فقد تولى المرحوم اسماعيل سري باشا وزارة الاشغال مدة  
طويلة ولهذه الوزارة صلات وثيقة بشركة قناة السويس ، ثم عين  
بعد أن تنحى عن الوزارة عضوا في مجلس ادارة الشركة وظلت  
هذه العضوية تدر عليه سنويا بضعة آلاف من الجنيهات ، ولكن  
محضرا واحدا من محاضر جلسات مجلس ادارة تلك الشركة لم  
تذكر فيه كلمة واحدة منسوبة الى الوزير المصري الراحل تشير  
الى وجوب أن تعمل الشركة الفرنسية التي تستغل القناة على أن  
تلتحق المصريين بأعمالها مع أن تلك القناة مشقوقة في أرض مصر

وهي تغل للشركة سنويا ارباحا تقدر بملايين الجنيهات . ومع ان تلك الشركة تدفع للعامل « المراكبي » الاجنبي نحو ثلاثين جنيها كمرتب شهري !

بل أكثر من ذلك . أن المرحوم سرى باشا اراد أن يلحق أحد أبنائه باحدي وظائف الشركة فلم يستطع لأن المرتب الذي كان يتقاضاه لم يمكنه من الاحتجاج والشكوى والصراخ .  
وانارة « المسألة » أمام الرأي العام !

وتولي المرحوم محمد توفيق نسيم باشا رئاسة مجلس ادارة شركة مياه القاهرة في مقابل مرتب سنوي ضخيم ظل يتقاضاه أعواما عديدة . ولكن محاضر جلسات ذلك المجلس الذي كان يرأسه لم تسجل هي الاخرى كلمة واحدة تطالب بحق المتعلمين المصريين في الموز بوظائف الشركة مع أن نسيم باشا تولى وزارتي المالية والداخلية أكثر من مرة ، وشاهد بعيني رأسه احتشاد المتعلمين العاطلين أمام بابي مكتبه في الوزارتين !

## الحل الوحيد

وفي يقيني بعد دراسة هذه المشكلة أن الحل الوحيد هو تعديل المادة ١٦ من الدستور المصري تعديلا من مقتضاه تحميم أن تكون مكاتبات الشركات والبنوك المساهمة التي تعمل في مصر باللغة العربية . لان الوقت الذي يبذله الطالب المصري في استيعاب مواد الثقافة العامة المختلفة أثناء دراسته الثانوية ثم مواد الفن الذي يتخصص فيه أثناء دراسته العالية — ذلك الوقت لا يمكنه — عمليا — من أن يبرع في اللغات الاجنبية البراعة التي تبدو لأول وهلة على الاجنبي الذي لايزهو برأس مال علمي إلا تخصصه في

لغة أوروبية ما اومع ذلك فقد أثبتت احصائيات وزارة المعارف في مصر أن عدد «الخصص» المخصصة للغات الاجنبية في المدارس المصرية أكثر من الخصص المخصصة لهذا الغرض في أية دولة أوروبية .. كما أنه يجب تعديل المادة ٦٤ من ذلك الدستور بحيث تصبح كما يأتي .

« لا يجوز للوزير أن يكون قد قبل العضوية بمجلس ادارة أية شركة في خلال الاعوام الخمسة السابقة على توليه الوزارة »  
هذا التعديل هو الخطوة الاولى لحل أزمة المعلمين العاطلين .  
ولصيانة كرامتنا القومية .

(٩)

## هذا الدستور يجب أن يعدل

### لكي يتفرغ وزراءنا لأعمالهم

مجلس الوزراء — بحكم الدستور المصري — هو المهيمن على شئون السلطة التنفيذية . وهذا المجلس يضم الوزراء الذين يشرف كل منهم على وزارة تتولى مرفقا عاما من المرافق المصرية . ففي مصر وزير للزراعة ووزير للتجارة والصناعة . ووزير للمعارف العمومية . والمصريون يحسون احساسا ارتفع بعد صرخات الشباب في الاعوام الاخيرة الى درجة الايمان — بأن هناك أمورا تصرف أولئك الوزراء عن التفرغ للأعمال التي يفرض الدستور أن الواحد منهم يتقاضي من دافعي الضرائب ثلاثة آلاف جنيه في كل عام لكي يؤديها !

ماهي إذن تلك الامور ( الهامة ) التي تصرف وزير الصحة مثلا عن ايجاد حل سريع حاسم لتفشي البلهارسيا والانكلستوما في دماء الفلاح المصري . والتي تصرف وزير المعارف عن ايجاد عمل للمتعلمين العاطلين من أبنائنا . والتي تصرف وزير الحقانية عن اصدار التشريعات التي تكفل صيانة الثروة العقارية المصرية وعدم تسريبها الى أيدي الاجانب وهم يملكون حسب آخر احصاء نحو عشر تلك الثروة ؟

حدثني وكيل وزارة سابق اشتغل مع نحو عشرين وزيرا  
مصريا فأكد لي أن الوزير المصري لا يكاد يدخل إلى غرفته  
ويترجع على كرسیه حتى يستدعى « مدير المستخدمين » في الوزارة  
ويحصل منه على كشف بالوظائف الحالية . ودرجاتها ومراتبها .  
وما ينتظر أن يخلو في الميزانيات القادمة . ثم لا يلبث الوزير الذي  
صدر المرسوم الملكي بتعيينه لكي يشرف على « السياسة العليا »  
لوزارته — لا يلبث أن يتحول هو نفسه إلى « مدير مستخدمي » !  
بعد قرارات تعيين ابنه ، أو زوج ابنته . أو ابن عمه ، أو ترقية لهم .  
أو طلب علاوة استثنائية لأحدهم . وفي سبيل هذا يراق ماء وجوه  
أولئك الوزراء فلا يتورعون عن الاتصال بوكيل المالية إذا كان  
التعيين أو كانت الترقية من النوع الذي يجب أن يمر على اللجنة  
المالية ، فمجلس الوزراء . بل أن بعض أولئك الوزراء يهوى إلى  
ما هو أكثر من ذلك فيتصل بمن هو أقل من وكيل المالية شأنا  
في وزارة المالية لكي ينجز الإجراءات السابقة على عرض الأمر  
على اللجنة المالية . وأمام هذا الاهتمام العظيم من الوزير بمسائل  
الوظائف والموظفين يجد الموظفون الفنيون في وزارته أنقسهم  
عاجزين عن عرض مشروعاتهم الإصلاحية أو برامجهم الانشائية .  
وبعد !

فحول موائد « نادي محمد علي » بشارع سليمان باشا يجتمع نحو  
مائة وعشرين . أو مائة وخمسين من الوزراء السابقين ينتظرون  
دائما أن يعهد اليهم بمنصب في وزارة جديدة . . انهم الرديف  
الاحتياطي للهيئة المشرفة على السلطة التنفيذية . ولقد عاشوا في  
جو كان ( المفروض ) فيه ألا يفكر الوزير المصري وألا يتكر  
وأن يأنى عقله أمام المستشار الإنجليزي وأن ينصرف إلى الاقارب



والاصهار والمحاسيب ومهما تبدلت الحال في الظاهر ومهما تمسّدق.  
هذا الرديف الآن بكلمات الوطنية فانه قد شب وشاب وسط الجو  
الذى كانت تنعقد في سحبه حلقات دخان ( البيبة ) المتأرجحة  
على قم ( جناب المستشار ) !

ولاصلاح لهذه البلد الا بالاقلاع اقلاعا تاما عن الالتجاء  
لهذا الرديف الذى تجأر في أجسام أفراده مظهرة من أمراض  
الذئبة الصدرية وتصلب الشرايين ، وتضخم البروستاتا وفقر الدم  
وأمراض أخرى يستحيل معها قيامهم باعباء عمل شاق يستنفد  
عشرين ساعة من كل يوم كما يفعل الوزراء الشبان في الدول الاوربية  
الناهضة ولكن هذه الخطوة لا يمكن — عمليا — تحقيقها الآن  
ولذا نرى وجوب تنقيح الدستور المصرى بحيث ينص فيه صراحة  
على تحريم تعيين أبناء الوزراء وأخوتهم وأبناء أبنائهم وأبنائهم  
وأزواج بناتهم وأبنائهم وعمامهم وعماتهم . وأخوانهم وأخواتهم  
قد يعترض على فكرة هذا التنقيح بأنه لا يجوز حرمان الدولة  
من كفاءة ابن وزير أو زوج ابنة وزير اذا ثبتت كفاءته بطريقة  
ما . ولكن هذا الاعتراض لا قيمة له اطلاقا إذ تذكرنا أن ما حدث  
من استغلال المناصب الوزارية في تعيين الاقارب قد لوث سمعة  
نزاهة الحكم في مصر .. وان الناس اعتادوا أن يتحدثوا علنا عن  
توفيق ابنة وزير معين إلى زواج شاب متعلم رغم دمامة وجهها  
وقبحه لان ذلك الشاب موعود بوظيفة معينة في الوزارة التى يتولاها  
ذلك الوزير !

وفي هذا منتهى الزرارة بالهيئة التى جعل لها الدستور حق الهيمنة  
على السلطة التنفيذية ! .

أن التعديل الذي تقترحه قد يبدو غريبا في نظر  
شراح القانون الدستوري ولكنه — بالنسبة لمصر — لا مناص  
عنه إذا أردنا أن نرتفع بالوزراء من درجة « مدير مستخدمين »  
إلى منصب وزير « يرفع عن النظر في الوظائف ولا يتمرغ إلا لما  
هو أجل وأسمى »

(١٠)

## قانون الانتخاب يجب ان يعدل تعديلا يكفل تطعيم نظامنا النيابي

بدم جديد

مما لا شك فيه أن المصريين أجمعين بعد تجربة النظام النيابي الذي نص عليه الدستور المصري الذي صدر به الامر الملكي رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٣ بتاريخ ١٩ ابريل سنة ١٩٢٣ والمكمل بقانون الانتخاب الذي صدر به القانون رقم ١١ لسنة ١٩٢٣ المعدل بقانون رقم ٤ لسنة ١٩٢٤ — بعد تجربة ذلك النظام — قد شعروا بانه لم يحقق أحلامهم الديمقراطية التي دأبت أخيلة زعمائهم الشعبيين على صور شتى كانت ترمي كلها الى تحقيق تمثيل ارادة الشعب بواسطة مجلس ينطق باسم هذا الشعب ، ويعرض آلامه ويعبر عن احساساته . وينشد مصلحته .

تلك الصور الشتى التي تجلت في حركة السيد عمر مكرم قبيل قدوم محمد علي باشا الكبير الى مصر وانتهت بانتخابه واليا عليها بارادة الشعب . ثم تطورت في أواخر أيام الخديوى اسماعيل باشا بالمشروع الذي وضعه شريف باشا لتحقيق نظام نيابي لمصر واتخذت

شكلا ثوريا عنيفا خلال الثورة العرابية عندما قام زعماء الجيش بحركتهم أثناء حكم الخديوى توفيق باشا لتوسيع مدي النظام النيابي ووضعت عندما تألف الحزب الوطني المصرى برئاسة مصطفى كامل باشا عندما ارتفع صوته الشاب يدوى على المنابر فى مصر وفرنسا بتقرير حق الشعب المصرى فى أن يحكم نفسه بنفسه حكما نيابيا ديموقراطيا صحيحا . وأخيرا . فى خطب الزعيم سعد زغلول باشا الذى كان يشير الى ذلك الحق فى خطبه العديدة ويضعه فى مقدمة مطالب المصريين الذين أنابوه للمطالبة به .

أجل ! شعر المصريون بعد أن «الوا ذلك الحق وبعد أن تقرر فى شكل دستور موضوع « على أحدث المبادئ العصرية » — عند حد تعبير المرحوم سعد زغلول باشا — لأن لجنة الدستور كما يعرف شراح الدستور المصرى قد استلمت أثناء وضعه وحي الدستور البلجيكي — شعروا بأنه لم يحقق الأحلام التاريخية التى تفنن زعمائهم على مر السنين فى التغني بها وأبرازها داخل إطار ذهبي جذاب ! وأثبتت التجربة منذ اجتماع أول « برلمان مصرى » فى عام ١٩٢٤ وفق « أحدث المبادئ العصرية » ان الشعب المصرى لم يمثل تمثيلا صادقا . وان أكثر من « اعتبار » كان له الأثر فى ذلك التمثيل .. الأثر فى تحويل ارادة الشعب الصحيحة عن مجراها الى مجرى آخر أوفى كبت تلك الارادة . أو فى تجاهلها . فلم يكن النواب الذين انتخبوا على ضوء قانون الانتخاب المصرى المعمول به هم « خير » من يمثل الشعب لأن تلك الاعتبارات أبعدت — الى حد كبير — أصلح العناصر عن أن تنال شرف النيابة عن الأمة . وأول اعتبار لعب أكبر دور فى حياتنا النيابية هو « العصبية » « عصبية » الاسر الكبيرة التى أبت أن تعترف بمنطق المصلحة العامة ،

والوطنية الصحيحة ، فرشحت زعماءها . وحدث في معظم الجالات .  
ان شهدت مصر رجالا من زعماء تلك الاسر ، طاعنين في السن . لا  
يكاد الواحد منهم يقوى على كتابة اسمه أو قراءة خبر عادي في  
صحيفة سيارة يرشحون أنفسهم تسند ظهورهم «عصبية» محلية في  
دوائرهم الانتخابية .. «عصبية» جاهلة عمياء منقادة دون وعي أو  
أدراك ضد مرشحين أتموا تعليمهم العالي وتوفروا على التخصص في  
دراسات معينة ليتمكنوا من اسداء خدمات الى وطنهم و كانت  
النتيجة على الدوام فوز أصحاب «العصبيات» العائلية القوية واجتياح  
الشبان من المتعلمين الذين خيل اليهم أنهم واصلون الى قاعة مجلس  
النواب عن طريق كفاءتهم العلمية . وبرامجهم الواضحة

و كانت النتيجة أن تحولت الانتخابات لعضوية مجلس النواب  
المصرى الى نوع من «المواسم» التي اعتاد زعماء الاسر في أرياف  
مصر أن يتباهوا أثناءها بالنفوذ والجاه والسيطرة . وخرجت عن  
أن تكون وسيلة لتعرف رأى الشعب الصحيح . ورسخ في عقول  
الجيل القديم من زعماء تلك الاسر أن الدائرة الانتخابية هي  
«منطقة نفوذ» يجب أن تستأثر بها الاسر التي ينتمون اليها كبرك  
السماك التي كانت تتوارث احتكار الصيد فيها بعض تلك الاسر  
جيلا بعد جيل ، أو كبعض مناطق الموانئ التي كانت تحتكر هداية  
السفن فيها أسر معينة جيلا بعد جيل . أو كبعض أطيان وزارة  
الاعراف التي كانت تحتكر استئجارها أسر أخرى جيلا بعد جيل ..  
رسخ ذلك في عقولهم ولم يخطر لهم قط ان النيابة عن الامة ليست  
«احتكاراً» لاسر معينة تسندها عصبية قوية وإنما هي «مقدرة» علي  
يعرف رأى الدائرة الانتخابية . وعرض ذلك الرأي عرضاً صحيحاً ..



وترتب علي ذلك أن أولئك النواب الذين رفعتهم (العصبيات) الريمية الي مقاعد النيابة لم (يفهموا) الدور الذي علي النائب أن يمثله علي مسرح الحياة البرلمانية فقفنوا بالنضال أثناء الانتخابات للفوز بالعضوية حتى اذا ما فازوا بها اتخذوا مقاعدهم علي الارائك الوثيرة لكي يجيبوا بهز الرأس أو رفع الاصبع عندما يدوي صوت رئيس الجلسة

«موافقين» أجابة تتفق مع ما يبدو من ميل زعماء الاحزاب التي ينتسبون اليها !

وسجلت حياتنا النيابية منذ عام ١٩٢٤ أن مجلس النواب المصري لم يقترح ولا مرة واحدة علي عدم الثقة بوزارة أو بوزير وهو المظهر الاول من مظاهر الرقابة التي فرض الدستور أن يتولاها النواب باسم الشعب علي الحكومة القائمة - بل بالعكس سجلت هذه الاعوام الخمسة عشر أن الوزارات التي كانت تتعاقب علي حكم مصر هي التي كانت تتولي استصدار الاوامر الملكية بحل مجالس النواب واحدا بعد الآخر !

وفي يقيني أن ذلك كله يرجع الي أن المادة ٣١ من قانون الانتخابات تؤيد ذوى «العصبيات» من المرشحين وترجح كفتهم علي المرشحين الشبان من حملة الشهادات العليا . فهذه المادة تسرد الشروط التي يجب توفرها لمن يرشح نفسه لعضوية مجلس النواب كما يأتي :

«أولا — يكون سنه ثلاثين سنة ميلادية كاملة علي الاقل  
ثانيا — ان يكون اسمه مدرجا بأحد جداول الانتخابات  
وأن يكون محسنا للقراءة والكتابة

ثالثا — أن لا يكون من الضباط المستودعين ولا من الجنود الذين فى الاجازة الحرة

رابعا — ان يرشح نفسه للانتخاب ، وان يودع خزانة المديرية أو المحافظة وقت الترشيح مبلغ مائة وخمسين جنيها مصريا تخصص للأعمال الخيرية المحلية بالدائرة الانتخابية اذا عدل عن الترشيح أو اذا لم يحز فى الانتخاب عشر الأصوات الصحيحة التى أعطيت على الأقل »

ولا شك أن المخلصين لهذا الوطن قد راعتهم تجربة السماح لأشخاص كل محصولهم العلمى أنهم محسنون للقراءة والكتابة بأن ينوبوا عن الشعب المصرى كله بحكم الدستور وأن يشتركوا فى عضوية لجننتين من لجان مجلس النواب ويحضروا جلساتها لاعداد مشروعات القوانين . ودراسة الموضوعات الفنية البحتة التى الفت تلك اللجان لبحثها ثم ان يشتركوا فى مناقشة المجلس لتقارير اللجان أثناء عرضها لاختذ الرأى !

رابعهم أن يتقرر فى تاريخنا النيابى أن نوابا من الذين لا يستطيعون قراءة عنوان خبر فى صحيفة سيارة قد اشتركوا - مثلا - فى مناقشة مشروع قانون عرض على المجلس بشأن منهج الدراسة فى كلية الطب بجامعة فؤاد الاول وتقسيم مادة « الفسيولوجى » على ثلاثة أعوام بدلا من عامين ! أو مشروع قانون لحفظ حقوق المؤلفين والمخترعين والموسيقيين تنفيذاً للمادة الخاصة بذلك فى القانون المدنى المصرى . أو مشروع بانضمام مصر الى الاتفاقية الدولية الخاصة بذلك .. لقد هال المخلصين لهذا الوطن أن يحدث ذلك ونحن نجتاز الربع الثانى من القرن العشرين

وأن يكون لاصوات أولئك النواب أثر في اقرار تلك القوانين والاتفاقات الدولية . مع أنهم لا يستطيعون أن يفقهوا سطوراً واحداً منها ولا من المذكرات الايضاحية المرفقة بها . ولا من تقارير اللجان التي تلاها « المقررون » عليهم تأييداً لها !

والحل الوحيد هو تعديل المادة ٣١ من قانون الانتخاب تعديلاً يقضى بأن يعفى بمقتضاه المرشحون حاملو الشهادات العليا من شرط التأمين المالى الذي قدرته المادة بمائة وخمسين جنيهاً . وأن يضاف الى عدد الاصوات التي ينالها كل من المرشحين حملة الشهادات العليا ربع عدد الاصوات الصحيحة التي أعطيت في الدائرة . وبذلك لا يمكن أن ينال المرشحون من غير المتعلمين شرف النيابة عن الامة إلا إذا تبين بجلاء أن « الدائرة » تكاد تجمع رغم كل الاعتبارات علي انتخابهم

وقد يعترض على هذا التعديل بأنه افتئات على حرية الناخبين في اختيار ممثليهم ! ولكن الواقع الذي تنطق به تجربة الانتخابات التي أجريت في مصر حتى اليوم أن ذلك « الاختيار » كان دائماً « سوريا » وأن أحد عشر في المائة فقط من مجموع من لهم حق الانتخاب هم الذين يقرر نوابهم مشروعات القوانين في مجلس النواب ولا يظن القراء أنني أغالي في هذا الرقم فقد قرره الدكتور السيد صبرى مساعد استاذ القانون الدستوري في كلية الحقوق المصرية بعد دراسة الاحصائية الرسمية للانتخابات في عهودها المختلفة إذا تضح له أن عدد الاصوات التي اعطيت لمرشحين لم ينجحوا في الانتخابات والناخبين الذين لم يحضروا لاعطاء اصواتهم بلغ مجموعها تسعة وخمسين في المائة من مجموع عدد أصوات الناخبين الذين لهم حق الانتخاب وبذلك تكون الاصوات الممثلة في المجلس ٤١ في المائة من مجموع أصوات الناخبين . ولما كان القانون يقضي بأن قرارات المجلس تكون

صحيحة اذا وافق عليها نصف عدد الاعضاء زائداً واحداً فان  
٢١ في المائة من مجموع أصوات الناخبين الذين لهم حق الانتخاب  
هي التي تصدر قرارات مجلس النواب المصري .

ولما كان قانون الانتخاب يجعل اجتماع المجلس صحيحاً  
بحضور نصف عدد الاعضاء زائداً واحداً فيكون ممثلو ١١ في  
المائة من مجموع الناخبين هم الذين يمكن أن يقرروا القوانين والميزانيات  
والاتفاقيات الدولية التي تعرض على المجلس !

فمن ذا الذي يجرؤ على أن يدعي أن مجلس النواب المصري —  
وهو بهذه الحالة — يعبر أدق تعبير عن ارادة الشعب المصري الحرة؟!  
وأليس من الوطنية — إذن — أن يدقق المشرع المصري  
في حماية ذلك الشعب من أن تعبت بها اعتبارات «العصبيات»  
العائلية الريفية وأن يرتفع بمستوى مجلس النواب الى حيث يتمكن  
أعضاؤه من الاضطلاع بواجب العمل لخير ذلك الشعب المسكين.  
وهو واجب لا يمكن أن يحس به ويقدره إلا المتعلمون الأكفاء.

(١١)

## الامم العام في العهد الجديد

لم يشك واحد من شراح القانون العام في أن « النظام » ركن رئيسي من الاركان التي تتكون منها الدولة بل أن هذا الركن ظاهر من التعاريف التقليدية التي تواتر شراح القانون الاداري على تصدير كتبهم بها ولعل التعريف الدارج هو تعريف بلانتشلي Bluntschli الذي يقول ( الدولة جماعة مستقلة من الافراد المجتمعين الذين يعيشون بصفة مستمرة على أرض معينة بينهم طبقة حاكمة وطبقة محكومة ) فمنصر « الحكم » في هذا التعريف يحمل بين طياته معنى خضوع الطبقة المحكومة للطبقة الحاكمة كما أن تعريف الرئيس ولسن الذي صدر به كتابه ( الدولة ) the State أكثر صراحة وجلالة في التعبير عن وجوب نهوض النظام والخضوع للقانون اذ يقول أن الدولة ( شعب خاضع للقانون يقطن أرضا معينة ) أما هولاند وهو أحد كبار شراح القانون الاداري أيضا فيغلو في الاشارة بوجوب ذلك النظام اذ يقول أن الدولة ( جماعة كبيرة من الناس تحتل عادة بقعة معينة من الارض تسود فيها آراءه الغالبية أو ارادة طبقة خاصة بقوة تلك الغالبية أو الطبقة سيادة تسيطر على كل من يخالفها ) والواقع أننا مهما استعرضنا الآراء المختلفة التي تكلمت عن



أغراض الدولة وعن الاتفاق الذي لا يتسنى للدول أن تتعداه فأننا  
لا نجد خلافاً في أن من واجبات الدولة الدفاع عن حرية الفرد  
ودراً الاعتداء عليه وهو المعنى الموجز المقصود من التعبير  
البوايسي (حفظ الأمن والنظام) فلو أننا تغاضينا عن النظرية  
الفوضوية التي دعا إليها «برودون» والتي تنكر قيام الحكومات والتي  
لا تجد إلى الآن إلا الاستنكار سواء من الوجهة النظرية أو العملية  
والتي يكفي لإثارة السخرية منها أنها تعتبر «الملكية سرقة!» مع أن  
الملكية هي أولى الأشياء التي وضعت القوانين للمحافظة عليها —  
إذا استبعدنا هذه النظرية لوجدنا أن هناك ثلاث نظريات تتحدث  
عن أغراض الدولة أولها النظرية (الفردية) التي تنادي بقصر عمل  
الحكومة في الدولة على النذر اليسير من الاختصاصات لا يعدو  
الدود عن حريات الأفراد ومنع الاعتداء عليهم كما قلنا وثانيها  
النظرية (الاشتراكية) التي تنادي بوجوب زيادة تدخل الحكومة  
في جميع الأعمال التي يزاو لها الأفراد وشل أيديهم عنها ثم أخيراً النظرية  
(المتوسطة) التي تقف حيرى بين الاثنين  
ولقد كان هربرت سبنسر من أكثر دعاة النظرية الأولى تحمسا  
ونظرة بسيطة إلى المبادئ التي دعا إليها في كتابه

#### Social State and man versus the state.

تكفي للإيمان بأن واجب الحكومات الأول هو إقرار الأمن  
والنظام لأنه عال قيام الحكومات ونسبه إلى (أثرة الفرد وميله  
إلى الجريمة. فمن الخطأ الادعاء بضرورة وجود الحكومات بشيء  
عارض يجب أن يندثر بزوال السبب الذي دعا إلى وجودها)  
ولست في حاجة إلى التذليل على ما في هذا القول من التناقض فالجريمة

لم تخيف من أفق الانسانية بعد ولا ينتظر ان تحتق وحتي مع التسليم جدلا بنظرية سبنسر فانا نجد أنفسنا أمام ضرورة تحتم قيام الحكومات لدراء اخطار أثره الفرد وانايتته وايقاف ميله الى الجريمة وهما الامر ان اللذان اعترف بهما سبنسر أكبر داعية من دعاة النظرية الفردية الاولى

أما النظرية الاشتراكية فهي صريحة الصراحة كلها في أن تضع الحكومة أنفها في كل شيء وإلا يقتصر ذلك على حفظ الامن والنظام بل يتعداه إلى غيرهما مما يزاوله عادة الافراد بل أن شراح القانون العام استطاعوا أن يكونوا أكثر ايجازا من ذلك كله عند ما ذكروا « ان النظام هو قيام سلطة يخضع لها المجموع فلو وجدت الاركان الاخرى وانعدم هذا الركن فلا دولة » ولقد لخص الاستاذ مصطفى بك الصادق هذه الآراء في كتابه « مبادئ القانون الدستوري المصري والمقارن ص ٢٤ » والدولة اذ تباشر سلطاتها تستمد تلك السلطات من سيادتها فهي تأمر الافراد باسم الوطن وتقضي فينفذ قضاؤها ولو أدى ذلك الى استعمال القوة. ولقد اعتاد الناس في فترات الانتقال بين الحكم المطلق والحكم الديموقراطي ان يكثروا من الثروة عن حقوق الافراد وهي الحقوق التي أعلنتها الثورة الفرنسية والتي عرفت باسم (اعلان حقوق الانسان) والتي تصدر بها عادة الدساتير في كل أمة ويسهب شراح القوانين الدستورية في التعليق عليها واعطائها مسحة توهم رجل الشارع ان عمله في الحياة أصبح مقتصرا على أن يطالب بحق دون أن يحس بواجب او بديهي أن كل حق في الوجود يجب أن يقابله واجب على ذي الحق. وكما يتحدث القانون الدستوري.

في أمة ما عن حق الفرد يتحدث القانون الإداري فيها عن حق الحكومة وواجب الفرد نحوها

ولكن أشار العلامة برجز Purges الى ذلك الحق فذكر انه « السلطة المطلقة التي لاحد لها على كل فرد وجماعة وقد توصف السلطة بأنها اسمية أو فعلية فالسلطة الاسمية هي تلك السلطة الوهمية التي يتمتع بها أصحاب التيجان فتصدر الاحكام باسمهم بغير أن يسمح لهم بالتدخل تدخلا فعليا في تسيير الامور الذين يتمتعون بالسلطة الفعلية أشخاص آخرون »

ومن ذلك يتضح انه سواء كانت تلك السلطة يباشرها ملك مستبد أو ملك ديموقراطي يباشر سلطانه بواسطة حكومته فان هناك حقا لذوى السلطة في أن يفرضوا ارادتهم على الطبقة المحكومة وان على هذه الطبقة احترام تلك الارادة

ولاشك ان أكثر ما افسد عقلية الجمهور في مصر هي الثروة المستمرة والطنطنة حول حقوق الافراد وقوة الرأي العام ووجوب خضوع الحكومة لهذه القوة دون تفسير هذه النظريات تفسيراً علمياً هادئاً ودون اقترانها على الدوام عند عرضها بما يقابلها من وجوب خضوع هذا الجمهور للحكومة عند مباشرتها سلطاتها الشرعية بل بنخيل الى أن الكثيرين ممن تصدوا لترعّم الحملات الصحفية على الحكومات المتعاقبة منذ اعلان الدستور في مصر عام ١٩٢٣ كانوا منقادين — دون ان يحسوا — الى الاخذ بنظرية بالية من النظريات التي عفا عليها الفقه الإداري الحديث وهي نظرية جان جان روسو المعروفة باسم العقد الاجتماعي

**LeContrat Social**

فهذه النظرية التي أصبحت لا تعدو أن تكون حفرة قديمة من حفريات ذلك الفقه كانت تتوهم بأن سيادة الدولة وسلطانها للإرادة العامة **Volonte Generale** أي لمجموع الشعب والجمهور الناخبين ولكن هذه النظرية انهارت على أثر الحملات المتوالية التي كان قوامها بأن السيادة يجب أن تكون لشخص معين أو لجماعة معينة تدين لها غالبية الشعب بالطاعة ولا تدين هي لشخص أو لجماعة أعلي منها كما ذكر العلامة أوستن **Austin**

ولقد تعرض الدكتور محمد عبد الله العربي في كتابه (تعريف القانون الإداري ص ٨) إلى تلك التفرقة بين القانونين الدستوري والإداري وذكر « أن كلاهما يحدد علاقات الدولة بأفراد الرعية غير أن هذا التحديد يختلف للغاية في كل منهما. فالدستور يعني على الأخص ببيان حقوق الأفراد والإداري يوجه أكثر اهتمامه إلى تبيان الاختصاصات الحكومية وأثرها في تقييد حرية الأفراد ولذا قالوا أن القانون الدستوري يقرر حقوقاً والإداري يفرض واجبات »

والمظهر الهام لمباشرة الدولة لسلطانها هو الفصل بين تلك السلطات ولا شك أن أكثر السلطات اتصالاً بالشعب هي السلطة التنفيذية التي يمثلها أثناء تنفيذها لمختلف القوانين واللوائح رجل البوليس. فهذا الرجل مكلف بطبيعة عمله بأن يمنع الجريمة إقبال وقوعها اذ يباشر اختصاص (البوليس المانع) وهو في مصر يباشر وظيفة أخرى وهي وظيفة البوليس القضائي اذ يحقق مع الخارجين على القانون

ومما يدعو إلى الالم الشديد أن الظروف كلها اجتمعت على

وضع سد منيع بين رجل البوليس ورجل الشارع في مصر . سد من الكراهية والشماتة والتحدى فانهار المثل الاعلى الذى كان واجبا أن يسود العلاقة بينهما وهو قيام نوع من الصداقة توحى الى رجل البوليس بأنه اذ يؤدي وظيفته في منع الجريمة لا يرضى شهوة خاصة في التنكيل بمتهم معين وانما يدفع خطرا عاما عن المجموع الذى يعيش ذلك المتهم الشارع في جريمته بينه واذ يقبض عليه بعد اتمام جريمته ويجرى حكم القانون فيه انما ينفذ ذلك القانون دون أن تكون للشماتة أثر أثناء ادائه لذلك العمل

واذا نحن رجعنا إلى العلة الحقيقية في قيام ذلك السد المقيت بين رجل البوليس ورجل الشارع لوجدنا أنها علة نفسية (سيكلوجيه) فرجل البوليس الحالى في مصر اذا كان جنديا عاديا يختار من طبقة تعتبر من أحط الطبقات المصرية. ولقد ذكر اللورد كرومر في صفحة ٥٠ من تقريره عن عام ١٩٠٤ «ان افقر أفراد الشعب هم الذين لا يستطيعون دفع البدل وهو عشرون جنيتها وعلى ذلك فوظائف البوليس في الارياض يشغلها أفراد من أحط أفراد الشعب وهؤلاء يطلب منهم تنفيذ القانون وأن يعيشوا هم وأفراد أسرهم براتب شهرى قدره جنيه واحد» اولا شك أن هذه حقيقة مؤلمة فمظهر السلطة التنفيذية هو ذلك الرجل ذو الازرار اللامعة الذى يقف أثناء النهار والليل يمثل هيئة القانون وينفذ أوامره رؤسائه. وهو رجل مغبون ساخط على حياته متبرم بها يريد أن يفرج كربتته بالسخط على الناس والتنكيل بهم ليحقق حالة من حالات (التعويض) Compensation التى تحدث عنها فرويد أثناء شرح نظريته عن علم النفس الحديث واذا كان ضابطا فهو



الآخر يحيا أثناء عمله في القسم حياة عسكرية تخضعه لنوع من  
 الرئاسة الصارمة التي تتحكم في طريقة مشيته وفي أسلوب حديثه  
 وأحيانا في حياته الخاصة ولذا لا يكاد يتبين من نفسه السيطرة  
 على أفراد الشعب حتى يحقق تلك الحالة نفسها من الحالات النفسية  
 الحادة وهي حالة « التعويض » تعويض الغبن والذلة تجاه رؤسائه  
 باذلال من يقع تحت يده ممن لا يملكون حولا ولا طولا!  
 ولقد كانت هذه الحالة أكثر وضوحا قبل ادخال التعديل  
 الأخير على نظام قبول الطلبة بمدرسة البوليس واشتراط الحصول  
 على شهادة البكالوريا لأن الطلبة ما كانوا ليقبلوا الاندماج في تلك  
 المدرسة إلا بعد يأسهم من متابعة دراساتهم العليا وكانوا يتخرجون  
 بعد بضعة أشهر يقضونها في تلك المدرسة فيقبلون على حياتهم  
 البوليسية وفي عقولهم الباطنة *Inconscient mind* نوع من  
 التمرد على الظروف التي أتاحت لغيرهم من زملائهم تربيع مراکز  
 النيابة والقضاء والاشتغال بالطب أو المحاماة أو الهندسة ووضعهم  
 هم في ذلك العمل المرهق المتشابه ذى المديب الضئيل والذي تتحكم  
 فيه رئاسة عسكرية عاتية وسرعان ما يظهر أثر ما يوحى به ذلك  
 العقل الباطن أثناء مباشرتهم لعلاقاتهم اليومية مع أفراد الشعب  
 ولا يكون هذا الاثر عادة إلا سر الشعور بالنقص  
*Inferiority complex* بالتظاهر بالقوة والبطش أمام  
 الأفراد الذين يتصلون بهم يوميا اتصال متهم بمحقق والدليل على  
 صحة ما اذهب اليه أنه بينما نجد الشكوى عامة من معاملة رجال  
 البوليس للأفراد لا نجد لهذه الشكوى أثرا بالنسبة لمعاملة أعضاء

النيابة لا أولئك الافراد. فأعضاء النيابة لا يعانون ذلك الشعور بالنقص وهم بعد ليسوا في حاجة الى تحقيق تلك الحالة من حالات « التعويض » لان الرئاسة في النيابة رئاسة أقدمية وطول مران في العمل التحقيقي وعضو النيابة مهما صغر شأنه لا تتمهن كرامته ولا يعامل من أكبر رؤسائه إلا معاملة الند للند ولقد جرى العمل على أن يلقب عضو النيابة بمجرد بدئه العمل بلقب « البيكوية » وهم مطمئنون تمام الاطمئنان الى مستقبلهم والى الضمانات التي تحيطهم اثناء ادايتهم لعملهم اداء حرا

فاذا عدنا إلى الاحساس الذي يختلج في صدر الفرد في مصر عندما تحتم عليه الظروف أن يدخل الى قسم من أقسام البوليس لوجدنا أن ذلك الاحساس لا يعدو ان يكون خوفا مما سوف يحدث له داخل القسم وهذا الاحساس يشتد أحيانا إلى حد الرهبة وقد يصل الامر ببعض المجني عليهم الى تفضيل التنازل عن شكواهم خشية أن يلحقهم اذى اذا تقدموا الى البوليس يشكوى! والفكر السائد ان لرجل البوليس في مصر الحق المطلق في حبس المتهمين. حبسا احتياطيا على ذمة التحقيق في قضاياهم الى حين ارسالهم للنيابة! ولقد ساعد على رواج هذه الفكرة أن الكثيرين من رجال البوليس يقدمون عليها دون أن يجدوا رادعا يردعهم مع أن اجماع شراح قانون تحقيق الجنايات على أن مأموري الضبطية القانونية لا يملكون سلطة الحبس الاحتياطي ولقد ذكر الاستاذ أحمد نشأت بك في صفحة ٩٦ من شرح قانون تحقيق الجنايات فقره ٥٩ (أن مأموري الضبطية القضائية في جميع الاحوال في القضايا المركزية وفي حالة

لا تنداب من النيابة وفي حالة التلبس لا يملك الحبس الاحتياطي  
وإنما حقه قاصر على القبض لا أكثر فإذا رأى أن قضية ما  
تظرونها الخاصة تستحق أن يصدر فيها أمر بحبس المتهم احتياطيا  
يجب عليه أن يرفع الأمر الى النيابة )

والكن رجال البوليس للتحايل على هذه الضمانة التي وضعها  
القانون لحماية حريات الافراد لجأوا إلى طريقة أصبحت تقليدية  
وهي طريقة وضع المتهمين في فناء المركز أو قسم البوليس الذي  
يعرف في الاصطلاح البوليسى باسم «الحجز» ولقد أصبح هذا  
«الحجز» شبحا مخيما يرهبه الافراد لانه غير خاضع للسلطة التي  
يمنحها القانون لأعضاء النيابة في التفتيش على السجون المركزية  
فليس له دفتر خاص تقييد فيه اسماء المسجونين حتي يمكن لعضو  
النيابة الممتش أن يشرف على استقامة الاجراءات التي اتخذت في  
الزج بأولئك الافراد الى السجن وأن يتبين تاريخ وضعهم فيه  
والتاريخ الذي يجب أن ينتهي عنده أمد اقامتهم به ومما يدعو الى  
الاسف الشديد أن شكاوى كثيرة قدمت بشأن وضع أفراد داخل  
الحجز وتركهم أياما طويلة وحقت بواسطة بعض أعضاء النيابة  
فلم ينته التحقيق فيها الى نتيجة حرصا على الرغبة في عدم إثارة  
حادث incident بين وزارتي الداخلية والحقانية!

السراذن في ذلك السد الذي يقوم بين رجل البوليس في مصر وبين  
الافراد هو الشعور بأن رجل البوليس لا يعتمد على القانون وحده في  
معاملتهم وإنما يفتات على ذلك القانون ويتعدي حدوده والعلاج الوحيد  
هو إيجاد نوع من رجال البوليس يفهمون حقيقة رسالتهم فهما  
منطقيا سليما وإيجاد هذا النوع كما يقول اللورد كرومر في صفحة

٨٠ من تقريره عن عام ١٩٠٦ أمر ( من أصعب الامور وأشدّها تعقيدا لمن ينشد الاصلاح في مصر .. ففيها يتعلق بالاخلاق والطبائع لا يمكن أن نتوقع من رجل البوليس المصرى أن يكون في مستواه أرقى من مستوى البيئة التي نشأ فيها )

ولعل خير تعبير عن عمل البوليس وحدود هذا العمل هو ما ذكره هوريو Hauriou في صفحة ٤٤٥ من كتابه ( موجز القانون الادارى )

### Precis dn droit administratif

( ان اضطرابات الامن العام عرض يقود البوليس الى العمل كما تقوم الحمى بقيادة الطبيب . والبوليس كالطبيب يستخدم كل الطرق التي تؤدي فقط الى اختفاء تلك الاعراض ) وقد عقب هوريو على ذلك بان البوليس ليس من شأنه أن يتغلغل فيما هو اكثر من ذلك اذ يجب أن يقف عمله عند حد ازالة الاعراض التي تشكو منها بلدة ما ويكون مظهر هذه الشكوى اختلال في حالة الامن العام

واقترح اللجنة التي سبق أن تألفت في وزارة الداخلية باسم « لجنة إصلاح الامن العام » تقسيم البوليس المصرى الى ثلاثة قسام وهي (١) البوليس القضائى الذى يتولى التحقيق فى جرائم القانون العام التى يرتكبها الافراد وقد أوصت اللجنة بوجوب اختيار افراده من حملة ليسانس الحقوق لكي يكون هذا النوع مطمئنا الى كفاءته الشخصية أثناء مباشرته لعمله وفي تحقيق هذا الاقتراح انتفاء للعلّة النفسية التى سبق أن أشرت اليها وهى علّة شعور رجل البوليس الحالى بالنقص . نقص مرتبته الاجتماعية ونقص درجته الثقافية (٢) البوليس النظامى وقد أوصت اللجنة باختياره من خريجي مدرسة

الحريية وهو البوليس الذى يقوم ( بالدوريات ) والذى يؤدى الجانب العسكري من عمل مركز البوليس أو ( القسم ) واختياره من هذه الطبقة لن يثير رهبة الافراد لان اتصاله بهم سوف يقتصر على المحافظة عليهم من الاذى والاعتداء وسوف يغذى طمأنينتهم إلى أن مصيرهم عند ارتكابهم ما يخالف القانون الى رجال توفروا على دراسة القانون الذى كان ولا يزال وسوف يكون ابدا فكرة « مدنية » انسانية ساهية لا أثر للعسكرية فيها « ٣ » البوليس ( البلدى ) وهو البوليس الذى يقوم أفرادہ بتنفيذ اللوائح الخاصة بالمجالس البلدية والمحلية والقروية وليس لهذا النوع الثلاث أهمية خاصة فى هذا البحث لان الجرائم التى يرتكبها الافراد عادة والتى ينتظر أن تقع فى اختصاص هذا البوليس تعتبر من المخالفات البسيطة التى لا يجوز فيها القبض ولا الحبس الاحتياطي

أما فيما يختص بضمان مستقبل رجال البوليس القضائي الذى يهمنا فى هذا البحث غاية الاهمية — وهو أمر له خطورته فى حالة أداء ذلك البوليس لعمله . فقد تعرض لهم تقرير تملك اللجنة ايضا اذ أفسح الطريق أمام رجال البوليس القضائي الا كهاء السكي يختار منهم النائب العام من يشغل وظائف أعضاء النيابة . هذا فيما يختص بايجاد نوع جديد من رجال البوليس تتوفر فيه الثمافة القانونية الكافية والضمانة الخلقية التى تؤيدها بيئة الاسرة التى تمكنت موارد المالاية من الاتفاق على ابنها حتى اتم كل مراحل دراسته والاطمئنان الشخصى الى مساواته الفكرية والاجتماعية بغيره من ارقى الطبقات المصرية

أما فيما يختص بشعور الافراد نحو رجل البوليس فانه سوف يتغير ولا شك بحلول الطبقة المنشودة من رجال البوليس محل



الطبقة الحالية وتغير الاوضاع التعسفية التي اعتادت الطبقة القديمة السير عليها في معاملة الافراد ولسكني يجب أن أضيف الى أن التربية الحالية في مصر لا تمهد لايجاد الفرد الذي يحترم القانون لانه واجب الاحترام وهذا راجع ولاشك الى نقص جوهرى في برامج الدراسة بمدارسنا فهذه البرامج خالية من ( التربية الوطنية ) وهى مادة جوهرية يقوم عليها النظام البيداجوجى فى أرقى الامم المتقدمة وقد عرفت فى انجلترا باسم Citizenship وفى فرنسا باسم

### Instruction Civique

و كانت قد ادخلت الى نظام التعليم المصرى منذ بضعة أعوام ثم الغيت ثم ترددت بين الابقاء والالغاء ولكن الواقع المؤلم أن الكتب التي وضعت فيها باللغة العربية لم تف بتحقيق الغرض السامى المنشود منها فالواجب التوافر على وضع عدد من الكتب فى التربية الوطنية يظهر للطلبة فى مختلف السنوات الدراسية بطريقة سهلة ( Vulgarise ) حق السلطة التنفيذية ممثلة فى رجل البوليس فى تطبيق القانون على التكبير والصغير ومدى هذا الحق وحق الفرد فى الشكوى من الاجراءات التى تتخذ ضده أمام الجهات المختصة بنظر تلك الشكوى كما يجب تنظيم محاضرات عامة يقوم بها نفر من القانونيين الشبان يشرحون على العمال والفلاحين والذين لا تمكنهم ظروفهم من استيعاب المواد القانونية الجافة حقوق البوليس فى اتخاذ اجراءاته عند مخالفة الافراد لواجباتهم أو ارتكابهم الجرائم المختلفة التى يعاقب عليها القانون العام فهذا النوع من الشرح الدارج لمواد القانون تؤديه فى فرنسا كتب خاصة هي الكتب المعروفة باسم القانون الدارج Droit usuel ولكن انتشار الامية فى مصر يجعل طبع مثل هذه الكتب عديم الفائدة ..

ولا يمكنني أن أختم هذا البحث قبل أن أذكر عاملاً جوهرياً  
من العوامل التي يجب العمل على إيجادها لتوطيد أو اصر الصداقة  
بين رجال البوليس والافراد في مصر لان الصداقة لا تكون إلا  
بين طرفين متعادلين في الحقوق فكما يجوز لرجل البوليس أن  
يقبض على الفرد اذا ضبط متلبساً بجريمة وأن يستصدر من النيابة  
امراً بحبسه احتياطياً وأن ينذره متشرداً أو مشبوهاً يجب أن  
يجاز للفرد أن يعترض على ذلك أمام هيئة تسمع اعتراضه وتنتصف  
له اذا كان هناك محل للانتصاف وهذه الهيئة ولا شك هي القضاء  
والقضاة في النظام الحالي وطبقاً للمادة ١٢٤ من الدستور ( مستقرون  
لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون وليس لأية سلطة في  
الحكومة التداخل في القضاء ) وهم يحكمون ولا شك بوحى  
ضمائرهم ولكنهم معرضون عند هبوب العواصف السياسية التي  
تدع لرجال البوليس مجالاً للتعسف في اجراءات القبض والحبس  
الاحتياطي وعند اصدار احكام لا توافق هوى السلطة التنفيذية  
التي يعمل رجال البوليس عادة بوحى منها — معرضون لقرارات  
النقل الى جهات بغضبة أو الاحالة إلى المعاش وقد ظلت المادة ١٢٧  
من الدستور التي تنص على ( عدم جواز عزل القضاة أو نقلهم تعيين  
حدوده و كفيته بالقانون ) مشلولة ومعرضة للتوازن الواجب بين  
رجل البوليس ورجل الشارع للاضطراب الي أن صدر  
القانون الاخير الخاص بضمان ذلك الاستقلال الى حد ما وفي يقيني  
أن هذا القانون خطوة موفقة نحو خلق جو من التفاهم الصالح  
بين رجال البوليس المصرى والافراد لان الطرفين سيعلمان عندما  
تقضى الظروف بالتقائهما أن هناك حكماً لن تكون لغير كلمة  
القانون والقانون وحده سلطة عليه ولن يخشى اذا قال هذه الكلمة

ان يحل به مكروه ولقد أشار الدكتور العربي في صفحة  
١٤ من رسالته عن ( الضمانات الدستورية ) إلى كلمة العلامة جاكلان.  
Gacqueiin أستاذ القانون العام بجامعة باريس الراجعة ( أن.  
عدم جواز عزل القضاة شرط لاستقلال القضاء واستقلال القضاء  
علامة وجود سلطة منفصلة مستقلة إلى جانب السلطتين التشريعية  
والتنفيذية )

(١٢)

## المبرر للبطء في وضع برنامج الإصلاح

### الشامل وتنفيذه

#### أمثلة حية

ولن استطيع — هنا — أن أحصر الأمثلة التي تؤيد هذا الذي تقدمت به الى القراء ، ولكنني اقتصر على بضع أمثلة حية ناطقة فطلبة الحقوق يدرسون في معهدهم أن أساس النظم القضائية في الدول المتعدنة هو (توحيد) الهيئات المختصة بالفصل بين الناس . وأن نظامنا القضائي المصري هو مثال مفرع للشذوذ فهناك محاكم أهلية . ومجالس حسبية . ومحاكم شرعية ومحاكم مختلطة ومجالس مالية وبطركخانات . و (مجالس عرب) ومحاكم حدود . ومحاكم قنصلية وأن مصالح المصريين تتعرض أحيانا لخطر هذا النظام القضائي الشاذ . ولكن خريجي الحقوق يغادرون معهدهم بعد ذلك فيجدون مصر فريسة ذلك التعدد العجيب بين جهاتها القضائية . تماما كما كانت منذ أكثر من خمسين عاما . وهم يتساءلون (لم تبق المحاكم الشرعية . والمحاكم الحسبية وفي مصر محاكم أهلية يتولي الحكم فيها قضاة درسوا الشريعة الاسلامية علي أيدي أساتذة كانوا نخر الفقه الاسلامي . وقد تولوا من قبل أرفع مناصب القضاء الشرعي ؟)

يتساءلون عن سبب الابقاء على هذا الشذوذ القضائي ولكنهم سرعان ما يجيبون أنفسهم ، فهم يعلمون أن الغاء المجالس المالية . والبطركخانات وهي محاكم الاحوال الشخصية لغير المسلمين يجب — عدلا — أن يسبقه الغاء محاكم الاحوال الشخصية للمسلمين . وهم الغالبية العظمى لهذا الشعب . والغاء المحاكم الشرعية خطوة واجبة . بل هي أولى الخطى لتنفيذ برنامج الاصلاح القضائي . ولكن هذا الاصلاح لن يرضى عنه رجال تلك المحاكم . ورجال الدين عموما . ووزراء العهود الماضية — كما قلت — لم يتعودوا مصارحة الجماهير ببرامج الاصلاح والتعهد بتدليل العقوبات التي تعترض تنفيذها لأنهم لم يهضموا بعد فكرة أن الحكم هو فن الكفاح الرهيب في سبيل برامج معينة !

ومع ذلك فالجيل الجديد من القانونيين الشبان يتزايد عاما بعد عام وهم جميعا لا يشكون لحظة واحدة في أن الابقاء على ذلك النظام القضائي الشاذ إنما سببه أن المهيمنين على مصير هذا الشعب تعوزهم الجرأة الكافية لمواجهة غضب طائفة معينة ليس من مصلحتها تحقيق الاصلاح المنشود واظهار مصر بمظهر الامة التي تعيش في القرن العشرين بنظام قضائي عصري ولا تزال مصر تعاني ذلك الشذوذ ولا تزال المحاكم الشرعية تباشر سلطتها بواسطة قضاة تلقوا ثقافة ذات لون خاص له قدره وله احترامه . ولكن لاصلة بينه وبين اللون الذي يصنع الثقافة القانونية المقارنة التي تدرس في كلية الحقوق والتي اختارتها مصر فنقلت عنها كافة قوانينها الأخرى المترجمة ترجمة حرفية عن مجموعة ( قوانين نابليون ) والتي طبقت ولا تزال تطبق في المحاكم الأهلية

من أسوان إلى الاسكندرية مع أن تطبيق قواعد القانون الدولي الخاص البديهيّة لو الفيت محاكم الاحوال الشخصية وانتقل اختصاصها إلى محاكم القانون العام وهي المحاكم الاهلية — سيتمكن كل من في مصر من التمتع بنظام قضائي عصري يقضي في مسائل الاحوال الشخصية لكل شخص طبقا لديانته .

تنفيذ هذا الاصلاح الضروري أذن لامساس فيه بالدين لأن الدين ستحترم أحكامه عند تطبيق مواد الاحوال الشخصية على المسلمين . ولكن وزراء العهد الماضي كانت تعوزهم الجرأة لمواجهة الناس بهذه الحقائق وفتح أعينهم على أن مصر تتناقض مع نفسها اذ تبقى على نظام تعدد الهيئات القضائية بعد أن تشعبت صلاتها بأوروبا ونقلت عنها وعاش فيها مئات الآلاف من الاوروبيين وأصبح لا يفصلها عن الشواطىء الاوروبية الا بضع ساعات

## نظام اداري مشاغب !

ومثل آخر يدل علي أننا نعرف اعتراقا صريحا بأوجه نقص معينة . بل — بتعبير أدق — بأوجه فوضى معينة . ونكاد نضع أصابعنا عليها فاذا أتيح للبعض منا أن يتولى الحكم وأن يجمع بين يديه سيطرة تهميد الاصلاح تباطأ حتى يلفظه مقعد الحكم ! هذا المثل هو نظامنا الادارى الذى يسرى كالشرابين في جسم الشعب والذى له أوثق الصلة بكرامة الملايين من المصريين . ومصالحهم . وحقوقهم . وواجباتهم .

هذا النظام الذى يقوم علي الخلط بين البوليسين القضائي والنظامى . والذي يتمثل في تقسيم القطر إلى مراكز بوليس .



رأس كلا منها « مأمور » مدني . يحس بأن له سلطة الرئاسة على ضباط المركز ورؤساء تقط البوليس التابعة له لانه مسؤول عن الامن العام في دائرته ولكن هذه السلطة لا يعترف لها « معاون البوليس » العسكري لانه بحكم « عسكريته » يستأثر بسلطة الرئاسة ( النظامية ) على الضباط ورؤساء تقط البوليس من « صف الضباط » . وقد يصل هذا النزاع إلى حد التشاجر . بل أن التجربة المرة الالمة قد أثبتت في أكثر من مرة أن الأمن العام قد ذهب ضحية ذلك الشجار بين المأمور المدني ورئيس المركز من جانب ومعاون البوليس العسكري رئيس القوة النظامية التي في المركز من جانب آخر . ولت فوضى هذا النظام قد وقعت عند هذا الحد . . . بل أنها تعدته إلى الصلة التي بين ذلك المأمور كمسؤول على الوحدة الادارية ومسؤول عن الامن العام في دائرته وبين وكيل النيابة الذي يعطيه القانون حق رئاسة ( الضبطية القضائية ) فان الغالبية العظمى من مراكز القطر المصري تشهد صراعا أليما بين ذينك الموظفين اللذين يتبعان وزارتين مختلفتين . ورئاستين مختلفتين . ويتسميان إلى ثقافتين مختلفتين ويتأثران باعتبارات مختلفة وهما في الراجح من جيلين مختلفين . وعمرين مختلفين . ومع ذلك فالمفروض أنهما يعملان على تحقيق غرض واحد هو اقرار الامن العام في دائرة معينة من دوائر هذا القطر !

وأساتذة القانون في كلية الحقوق أثناء اللقاء محاضراتهم يسخرون من فوضى هذا النظام الذي يوحى — بطبيعته — بالشغب بين العناصر المكونة له . ويسردون النواذر التي تدل على فساد . والتي تضعف هيبة الحكومة أمام الاهالى وهم يشاهدون

تفاصيل الخلاف العتيد بين المأمور ووكيل النيابة 1  
واصلاح هذا النظام هين ميسور . بل أن لجانا عديدة ألقت  
ومنت فيها كل العناصر اللازمة قد أشارت بوجوب الغائه والفصل  
بين البوليس القضائي الذي يتولى التحقيق في الجرائم والذي  
يجب أن يتبع النيابة ، وأن ينال نفس التعليم الذي ناله أعضاؤها  
وأن تهمله سبل الترقى فيها . وبين البوليس النظامى الذى يجب  
أن تقتصر مهمته على الناحية العسكرية .  
وفى تطبيق هذا الاصلاح تخرج لازمة حادة . هي أزمة  
خريجي الحقوق المتعطلين . وفيه طمأنينة للأجانب الذين أصبحت  
قضايهم تحقق بواسطة البوليس المصرى . وفيه سمو بمستوى  
الادارة المصرية . . . ولكن . . .  
ولكن الاصلاح لم يتم بعد لان اتمامه يستدعى اغضاب  
طائفة أخرى هي طائفة رجال الادارة الذين ترقوا فى سلكها  
بحكم الزمن دون أن ينالوا ثقافة ما . ودون أن يعدوا الاعداد  
العلمي الذى يجعلهم جديرين بالمهمة الدقيقة الموكولة اليهم .

(١٣)

## عهد مصر الطبيعية يجب أنه تفكر منذ اليوم في استعادتها

والآن نعرض لواجب دقيق خطير من الواجبات التي يجب أن يضطلع بها البرنامج الشاب الجديد . وهو واجب خلق روح اعتزاز بمجد مصر . وإيمان بعظمتها واطمئنان إلى قوتها . والعمل على أن تسرى هذه الروح في شرايين الجيل الجديد من شباننا مع دمائهم المتدفقة الحارة .

وهذا الواجب — كما لا يخفى — قد اضطلمت به الأحزاب الفنية التي نشأت في ألمانيا وإيطاليا . وعمدت إلى أنواع الدعاية المختلفة لكي تلهب حماسة الجماهير . وتزين في أخیلتها روعة ماضيها المشرف المجيد وانتهت إلى اقناع تلك الجماهير بأن انقضاء عشرات الأعوام بل مئاتها على هضم حقوقها لا يعنى التسليم بالأمر الواقع . والاعتراف بالحق المهضوم . والسكوت عن المطالبة به . وأخذت وزارات الدعاية التي خلقتها تلك النظم السياسية الجديدة التي تمخضت عنها خيبة الديموقراطية بعد الحرب العظمى تستعين بمنطق الاعتبار الجغرافية والتاريخية ، ونداء الدم المهدور من أجل مناطق معينة سلخت منذ أجيال عديدة ووحدة اللغة أو الدين أو اللون أو العادات أو تناسق الميول . واتساق التفكير حتى انتهت أو كادت إلى الفوز بما كان يخيّل للبعض أنه حلم خيالي .

أو خرافة قصصية أو نوع من «البلف» السياسى أو الدجل الشعبى .  
الرخيص !

هذا فى ألمانيا التى مزقت معاهدة فرساي مادة بعد أخرى .  
وهى المعاهدة التى اشتركت فى التوقيع عليها كل دول العالم الكبرى والصغرى .  
والتي . كان يخيّل لمؤرخى بعد الحرب أنها «صك تاريخي»  
خالد لا سبيل إلى تعديله فبدأ هتلر بحشد جيوشه فى وادى الرين  
مخالفاً شرطاً جوهرياً من شروط تلك المعاهدة . تم ضم النمسا وضم  
أغنى وأهم أجزاء تشيكوسلوفاكيا . وهو لا يزال يرنو إلى ضم  
الأجزاء التى يتكلم أهلها اللغة الألمانية فى سويسرة ورومانيا  
والروسيا وبولونيا لكي يحقق حلم «الريخ» القديم فى التسيطر على  
العالم .

وبدأ موسوليني بأعداد الشعب الايطالى الذى كانت قد انحطت  
حالته المعنوية بعد الحرب إلى درجة التردى فأصبح رجاله موصوفين  
بأنهم اخصائيون فى أن يعيشوا عالة على النساء . واعتاد مؤلفو  
المسرحيات الهزلية فى باريس ولندن أن يضيفوا الجنسية الايطالية  
على كل «جيجولو» أو خادم فندق أو معلم رقص — بدأ موسوليني  
باعداد ذلك الشعب المتردى . المترهل . الذليل لتلقى فكرة المجد  
فأخذ يذكره بماضى الامبراطورية الرومانية وفتوحات روما القديمة  
ومجد «يوليوس قيصر» . وهو — كما يرى القارىء — ماض  
بعيد . ولكنه استطاع بعد زمن وجيز أن يصل الى الهاب حماسه  
الجاهل . ووفق فى أن يجمع من «أوباش» نابولي ومتشردى جنوا  
وعاطلي روما جيشاً مدرباً بملاة الايمان بمجدايطاليا القديم ويداعبه  
خيال ذهبي فى استعادته . وهو الجيش الذى ثار لآباء جنوده فى .

معركة «عدوه» واكتسح امبراطورية هيلاسلاسى ورفع العلم  
الاطالى على اديس ابابا

ولم يقنع موسولينى بذلك بل بدأ بعد ذلك توا فى تحريض  
النواب الايطاليين لى يطالبو بجزيرة «كورسيكا» الفرنسية . بل  
بما هو أكثر من ذلك . بالمطالبة بمستعمرة «تونس» الفرنسية . بل  
بما هو أبعد على الدهشة بمقاطعتى «نيس» و «السا فوا العليا»  
الفرنسيتين الصميمتين ولم يتردد فى أن يحرك دعائه لانشاء محطات  
(الراديو) السرية فى قلب (كورسيكا) وهى المحطات التى أزعجت  
فرنسا بما أخذت تذيعه من الدعاية لاطاليا والاشادة بصلات  
الدم واللغة والروح التى تربط (الكورسيكيين) بها وتشويه سمعة  
الحكم الفرنسى

\* \* \*

ولكننا فى مصر على العكس من ذلك قد اعتدنا أن نزهو فى مجالسنا  
الخاصة بترديد أوجه النقص والضعف فى قوتنا الحربية وأن نعهد  
إلى (التريقه) على ماضينا وأن نقحم الهزل فى سرد أروع مواقف  
البطولة المصرية .. وأنا لا أغلو عندما أقرر هذه الحقيقة الفاضحة  
المؤلمة التى تعود إلى تسيطر روح الاحتلال فى نفوس قادة الجيل  
الماضى وأضرب على ذلك مثلاً بأننى سمعت رجلاً يشغل مركزاً  
قضائياً خطيراً أيدى دهشته من زيادة اعتمادات الدفاع الوطنى ويصرح  
بأنه لا يرى الا أن تقتصر مهمة الجيش المصرى على (العرض) فى  
الحفلات العامة ولم يتورع عن ان يستخدم فعلاً اثناء  
حديثه الكلمة الفرنسية التى تعبر عن العرض للزينة Parade  
كما سمعت من رجل آخر شغل منصب وكالة وزارة

من وزاراتنا الهامة أنه لا يفهم كيف تلقى مصر أموالها إلى البحر  
بأنشاء أسطول مع انها لم تكن في يوم من الأيام دولة بحرية وأسطولها  
مها اتفقت عليه لا يستطيع أن يقوى على مقاومة أضعف أساطيل  
أتفه دول البحر الأبيض المتوسط!

هؤلاء المصريون مخبولون في تقديرهم الوطني .. انهم يتكلمون  
بأعصاب مريضة وشرابين متهدلة ودماء فاقعة باردة ونفوس  
مسممة !

انهم يعيشون على هامش الحياة الدولية . ولا يريدون لمصر أن  
يكون لها دور ايجابي في سياسة العالم .

ولكن الواقع غير ذلك .. الواقع أن المصريين هم أول شعب  
في العالم يستطيع ان يفخر لا بماضي الفراعنة البعيد ولا بماضي  
العرب القريب . ولكن بالامس القريب الامس الذي شهد بطولة  
الجنود من الملاحين المصريين الذين لا يزال أبنائهم على قيد الحياة  
والذين لا تزال المتاحف الحربية في مصر محتفظة بالأسلحة التي حملتها  
أكتافهم التي تضرجت بدمائهم في ساحات الشرف

وهواة « التريقة » على بطولة المصريين يدعون ان هذا الشعب  
المصري قد قبل الغزاة المستعمرين من كل جنس ودين ولون ولكن  
التاريخ يصرخ في وجوههم بكذب هذه الفرية .. التاريخ القريب  
.. تاريخ الامس

(١) أولا أن جيش نابليون الذي دوخ العالم قد ذاق المر من  
بطولة الشعب المصري وقوة مقاومته للمستعمرين الفرنسيين في  
أوائل القرن التاسع عشر أي في عام ١٨٠٠ فقد استطاع السيد  
المحروفي المصري الصميم وكبير تجار القاهرة في ذلك الوقت . مع  
السيد عمر مكرم . المصري الصميم . ونقيب الاشراف أن يستثمرا



غضب أهل القاهرة في ذلك العام على جيش كبير الذي خلفه نابليون قائدًا على القوات الفرنسية . وشهدت القاهرة عامئذ اتحاداً وثيقاً رائعا بين المسلمين والاقباط في مقاومة الجيش المغتصب وظهر اسم جرجس الجوهري وفلتيسوس . وملطى بين زعماء الثورة على الفرنسيين . وبلغت مقاومة المصريين الى حد أن جيش الفرنسيين المدرب . الحديث اضطر أن يضرب حول القاهرة حصاراً دام شهراً كاملاً دون أن يستطيع الدخول اليها . ثم انتهى بقتل القائد كبير انتقاما من تنكيله بالمصريين . ومع ذلك فإن أسماء السيد المحروقي والسيد عمر مكرم وجرجس الجوهري وملطى لم تكتب بحروف من نور في دور العلم المصرية . لم تنصب لهم التماثيل في ميادين القاهرة ولم تلقن تفاصيل بطولة جهادهم الوطني في كتب « التربية الوطنية » لصغار الطلبة مع أن أبناء هؤلاء الزعماء المجاهدين وأحفادهم لا يزالون أحياء يعيشون بيننا

(٢) وشهدت الاسكندرية بعد ذلك بمدة وجيزة .. بسبعة أعوام موقفا آخر من مواقف البطولة المصرية . إذ خيل للانجليز أنهم يستطيعون الاستيلاء على مصر بسهولة فبدأوا باحتلال رشيد ولكن علي بك السلانكلي حاكم الاسكندرية أمر جنوده بطرد الجيش المغتصب . فانتصر الجيش المصري انتصاراً حاسماً . وصدرت رؤوس القتلى من الجنود الانجليز الى القاهرة لاشهاد أهلها على بطولة مواطنيهم في رد الاعتداء الأجنبي على حرمة الوطن المقدسة (٣) وخطر للقائد الانجليزي ستوارت أن ينتقم مما أصابه من الجيش المصري بقيادة علي بك السلانكلي فنظم صفوف جنوده الانجليز . ولكن محمد علي الكبير أرسل له جيشاً مصرياً آخر قابله عند «الحمد» وتقهقرت جنوده بعد أن انتصر المصريون على الفاصبين

الانجليز . وانتهت الحملة الانجليزية بشر هزيمة واضطر قائد الحملة «فريرز» أن يعقد الصلح الذي أملاه محمد علي الكبير عام ١٨٠٧ والذي كتب بدماء المصريين النبيلة التي أريقت عامئذ في ساحة الشرف

(٤) وبعد ذلك بمدة وجيزة أخرى أى بتسعة أعوام شهد العالم بطولة الجيش المصري الصميم الذي جمعه محمد علي الكبير من قري مصر . وأرسله الي بلاد الحجاز بقيادة ابنه ابراهيم باشا للاستيلاء عليها باعتبار أنها البلاد التي تقابل شاطئ مصر الشرقي من الجانب الآخر من البحر الاحمر، كما أنها بلاد تتكلم العربية ويدين أهلها بالاسلام

وكان محمد علي يؤمن بوجود أن تزعم مصر جميع البلاد المتاخمة لحدودها . والتي بين أهلها وأهل مصر تلك الصلة الوثيقة التي تجعل منها وحدة جغرافية وثقافية واحدة .

وقد انتصر الجيش المصري على الجيش الحجازي الذي كان يقوده عبد الله الوهابي في «عنز» . «الدرعية» ووقع القائد عبد الله أسيرا في قبضة الجيش المصري فأرسل إلى مصر . وعاد ابراهيم باشا مع الجيش المصري الظافر في عام ١٨١٩ إلى مصر التي لم يندم شعبها عامئذ قط علي دماء أبنائه التي أريقت في ساحة الشرف وميدان البطولة على أرض الحجاز

(٥) وبعد ذلك بعام واحد . أى في عام ١٨٢٠ — مما يقطع في الدلالة على ان حيوية الجيش المصري تفيض بالبطولة والعزة والمناعة — أرسل محمد علي الكبير ابنه اسماعيل على رأس خمسة آلاف من الجنود المصريين لفتح السودان . وقد استطاع هذا العدد اليسير ان يقهر قبائل « الشائقية » التي جندت نحو ثلاثين ألف جندي

لرد تقدم المصريين ، ولكن العلم المصري خفق منتصرا . ظافراً على « كورتي » و « شندي » و « بربر » وتوجت انتصاراته بسقوط « سنار » وكان ذلك المتح المصري لقطر يتكلم أهله العربية ويدنون بالاسلام تنفيذاً للبرنامج الذي وضعه محمد علي الكبير في صدد مد الحدود المصرية الى مداها الطبيعي

( ٦ ) وفي العام التالي مباشرة عاد الجيش المصري يضرب المثل الباهر على أن حيويته لم تقل من حدتها الحروب المتوالية العديدة فقد هال سلطان تركيا شوب الثورة في جزيرة « كريد » و « المورة » وخشى أن تندلع نيران الثورة فتهدد الدولة العثمانية بالخطر الداهم فارسل يستنجد بمصر وقد ترامت اليه انباء انتصارات الجيش المصري في الحجاز والسودان

وانتهز محمد علي الكبير تلك الفرصة ليثبت للعالم أن الجندي المصري يستطيع أن يأتي بمعجزات البطولة في ساحات الشرف وأرسل جيشاً مصرياً مؤلفاً من سبعة عشر ألفاً من الملاحين المصريين المجموعين من قرى مصر سافروا على ظهور تسم وتسعين سفينة مصرية منها ٦٣ بارجة حربية و ٣٦ باخرة من البواخر التجارية استأجرها خصيصاً لنقل الجيش المصري

وسجل تاريخ الامس القريب للجيش المصري الباسل انتصاراته المتوالية في « كورون » و « نوارين » وشهد حصار « مسولنجي » الذي دام خمسة عشر شهراً . والذي هلك أثناءه ثلاثة ارباع سكانها شهد ذلك الحصار التاريخي الرهيب ببطولة الجيش المصري الذي تأبى ان يرفع الحصار حتى سقطت المدينة تحت وابل مدافعه رغم

أن الجنود المصريين قد استشهد منهم في ساحة الشرف نحو ثلثهم  
عام ١٨٢٨

(٧) وأبي محمد علي الكبير وقد راعته بطولة الجنود المصريين  
في حرب اخضاع اليونان إلا أن ييهر بهم انظار العالم مرة أخرى  
فقدف بهم بعد ثلاثة أعوام الى حرب جديدة هي حلقة أخرى  
من حلقات برنامج مد الحدود المصرية الى مداها الجغرافي الطبيعي  
المنطقي بادماج الشعوب التي تتكلم العربية وتدين غالبيتها بالاسلام  
في مصر ورفع العلم المصري على ربوعها .

ففي عام ١٨٣١ خرج الجيش المصري بقيادة ابراهيم باشا من  
( العريش ) لاختضاع فلسطين وسوريا وبعد أقل من شهر احتل  
الاسطول المصري ميناء ( يافا ) وفي ديسمبر من ذلك العام بدأ الجيش  
المصري يحاصر مدينة ( عكا ) التي أعيا حصارها جيش نابليون  
واستمر حصار المصريين لها ستة شهور ثم سقطت أمام بطولتهم  
كما سقطت من قبل «مسولنجي»

وكان الجنود المصريون في ذلك الوقت قد استولوا على  
القدس وطرابلس وبيروت ثم تابع المصريون انتصاراتهم  
فدخلوا دمشق وعبروا الجبال الفاصلة بين سوريا والاناضول  
واحتلوا اقليم ( اطنه )

وتجمع الجيش العثماني وعدد جنوده ضعف عدد جنود الجيش  
المصري عند ( قونية ) ونشبت الموقعة التاريخية المعروفة بهذا الاسم  
وانتهت باندحار الجيش العثماني وأسر قائده رشيد باشا وانكشف  
الطريق أمام الجنود المصريين الى القسطنطينية .

هذا شيء يسير من بطولة الجنود المصريين بالامس القريب،

البطولة الفذة التي أريقَت دماؤها بكرم سخي لتنفيذ برنامج باسل.  
ولا نشاء دولة مترامية الاطراف تجمع تحت العلم المصري كل الشعوب  
التي تتكلم العربية وتدين بالاسلام والتي تتاخم حدودنا الشرقية  
كالحجاز وحدودنا الجنوبية كالسودان وحدودنا الشمالية الشرقية  
كفلسطين وسوريا ولبنان

فهل أحس المشرفون على خلق جيل مصري جديد مؤمن  
بمجد مصر — بواجبهم في تلقين هذه البطولة لطلبة المدارس  
وطالباتها؟

هل وضعت كتب سهلة الاسلوب مبسطة المعلومات يسيرة  
التناول تشرح تلك الصفحات المشرفة من جهاد جيشنا الباسل منذ  
أقل من مائة عام وهو أقل من لمح البصر في عمر الشعوب؟

هل أطلقت أسماء «عنز» و «الدرعية» معركتي الجيش المصري  
المظفرتين في الحجاز و (شندي) و (بربر) معركتي ذلك الجيش الباسل  
في السودان و (نوارين) و (ميسولنجي) معركتيه الرائعتين الخالدتين  
في اليونان و (عكا) و (قونية) معركتيه المنتصرتين في سوريا  
والاناضول — هل أطلقت أسماء هذه المعارك على الميادين في  
القاهرة والاسكندرية وعواصم المديريات والمحافظات لكي يترنم  
المصريون بذكرها ويستشهدوا بها على بطولة آبائهم في الامس  
القريب او حتى يشعروا بأن لهم حقوقا نالوها بدماء أولئك الآباء  
وآمالا مشروعة حققها أولئك الآباء وأن هضم تلك الحقوق  
وامتهان تلك الآمال وان طال عليهما الزمن لا يعني وأدها!

هل كلف المثالون المصريون بنحت التماثيل التي تبرز حصار  
«عكا» التاريخي أو تسجل بطولة الجيش المصري في اخضاع

«ميسولنجي»؟ وهل وضعت تلك التماثيل في المتاحف العامة، وعملت الدولة على تشجيع ناحتها؟ هل أقيمت المباريات العامة لأحسن لوحة زيتية تمثل انتصارات الجيش المصرى على الوهابيين فى الحجاز وبسالة الجيش المصرى فى اخضاع السودان ؟



(١٤)

## مليون ونصف فروع مصرى

يجب التأمين علي حياتهم ضد

الجوع والشيخوخة والموت

ذكرنا اثناء سردنا للمآسى التى تبدو من دراسة حالة الطبقات الفقيرة فى مصر أن آخر احصاء رسمى يقرر أن عدد العمال الزراعيين عندنا يبلغ ١٣٧ و١٤٣٤ و٣٤٣٠ أى نحو ثلاثة ملايين ونصف مليون يشتغلون بفلاحة الاراضى الزراعية وقد وزعتهم مصالحة الاحصاء والتعداد على الاقسام الآتية

- (١) فلاحون يزرعون فى أراضيمهم
- (٢) فلاحون يستأجرون أراضى غيرهم
- (٣) فلاحون يساعدون أهلهم من المزارعين
- (٤) فلاحون وفعلة بالاجرة
- (٥) بستانيون

فاذا استبعدنا الفئات الثلاث الاولى اتضح لنا أن الفلاحين الذين يشتغلون بالاجرة عند ملاك الاراضى الزراعية فى مصر يبلغ عددهم مليوناً ونصف المليون

وإذا تذكرنا أن لكل عامل من اولئك العمال الزراعيين الذين يعود اليهم الفضل فى الثروات الضخمة التى يتمتع بها كبار ملاك الاراضى الزراعية — أسرة يعولها متوسط عدد أفرادها يتراوح

بين شخصين وثلاثة أشخاص من النساء والاطفال الذين يقل سنهم عن خمس سنوات أولاً يشتركون في مساعدة آبائهم في أعمالهم الزراعية لا تضح لنا أيضاً ان أربعة ملايين ورابع مليون مصري ترتبط حياتهم وصحتهم ومستقبلهم بالعمل الزراعي الذي يزاولونه لحساب ملاك الاراضي الزراعية وهؤلاء العمال الزراعيون يعيشون في مستوى معيشة أحط من مستوى البهايم التي تعينهم على فلاحه الاراضي كما بينا في احدي الدراسات التي تضمنها هذا الكتاب، لأن متوسط ما ينال الواحد من أولئك الملايين الاربعة لا يزيد عن مائتي قرش في العام وهو كما نرى مبلغ لا يكاد يكفي الخبز الحاف كما انه دليل قاطع علي أن الحكومات التي تعاقبت علي حكم مصر قد تركت ذلك القطيع الآدمي الهائل يتحرك عاري الجسد معتل الصحة خالي المعدة منحط النفسية خائر العزيمة في أراضى كبار الملاك دون أن تفكر في أن ترتفع به إلى مستوى الانسان العادي!

ولقد مرت بلاد أخرى بنفس الدور الذي تمر به مصر الآن فعانت طبقات العمال أهوال اهمال الحكومات واجب التفكير في خيرهم . وعاد هذا الاهمال علي طبقات العمال كما عاد علي الرأسماليين بالضرر لأن الانتاج الذي يقدمه العامل الجائع . العارى . المريض المضطرب لا يمكن أن يكون هو نفس الانتاج الذي يقدمه العامل الذي يجد قوته وقوت أطفاله والذي يستره ثوب يقيه البرد والذي إذا مرض وجد من يعنى بصحته . والذي إذا شاخ كفلت له الدولة في شيخوخته كرامة هذه الشيخوخة وذكرت له عمله الطويل في سبيل مجدها .

ولنضرب لذلك مثلاً بإيطاليا ، فإن الشيوعيين الذين طامحوا  
تمشدقوا بعطفهم على الطبقات العاملة وانتصافهم لها ضد الرأسماليين  
لم يستطيعوا أن ينقذوا العامل الإيطالي من الجوع والمرض  
ولكن النظام الفاشستي — وهو خصم لدود للنظام الشيوعي —  
استطاع في أقصر مدة أن يرتفع بأولئك العمال إلى مستوى الادميين  
وأن يحقق أكبر قدر من آمالهم بالنظم الاجتماعية والاقتصادية التي  
وضعها لهم، فقد تبين للنظام الفاشستي أنه يجب أن يكفل للعامل  
أولاً : حاجاته المعيشية المباشرة وثانياً حاجاته الجسدية والمعنوية فانشأ  
هذا النظام هيئتين تهيمنان على تحقيق ذلك لطائفة العمال : الهيئة  
الأولى وهي المعروفة في اللغة الإيطالية باسم Patronato تتوفر  
على دراسة الامراض الاجتماعية المتفشية بين طبقات العمال وعلاجها  
والهيئة الثانية وهي المعروفة في اللغة الإيطالية باسم Previdenza  
تتوفر على العناية بأولئك العمال وهذه الهيئة تتولى أداء  
الواجبات الآتية

- ١ ( السهر على تأمين العمال ضد أخطار العمل .
- ٢ ( اصلاح ونمو التأمين ضد أخطار أمراض زوجات العمال
- ٣ ( التأمين ضد السل والامراض المتوطنة كخطوة نحو  
التأمين ضد جميع أنواع الامراض
- ٤ ( تحسين نظام التأمين ضد تعطل العامل عن العمل مطلقاً  
أجبارياً رغم ارادته
- ٥ ( اتباع أشكال خاصة لتأمين شباب العمال من الجنسين . وهذه  
الهيئة العليا التي تشرف على مصائر الملايين من العمال الإيطاليين  
والتي يؤكد ثقافة الاقتصاد الاهلي ان المفضل يعود اليها في توحيد

كلمة الشعب الايطالى وايقاظ حمية الطبقات العاملة وملء ص دورها  
بفسكرة المجد .. هذه الهيئة يرأسها رئيس يصدر بتعيينه مرسوم  
ملكى . ويدير شؤونها مجلس ادارة تعاونه لجنة تنفيذية مكونة  
على الشكل الآتي

( ١ ) الرئيس

( ٢ ) المدير العام

( ٣ ) وكيلان للرئيس

( ٤ ) ثمانية مستشارون . أربعة منهم تختارهم نقابات أصحاب  
الاعمال أى الرأسماليين وأربعة تنتخبهم نقابات العمال  
ولهذه الهيئة فروع فى كل الأقاليم مكونة من عدد متساو من  
ممثلى أصحاب الأعمال والعمال الذين ينتخبون انتخاباً محلياً  
بواسطة طوائف أولئك العمال

ويكفى للدلالة على الاهمية القصوى التى تعطىها الدولة الايطالية  
لهذه الهيئات أنها ادججت فى صميم القانون التجارى الايطالى مواد  
خاصة بسلطات الجمعيات العمومية التى تتولى انتخاب ممثليها فى  
تلك الهيئات

كما يكفى للدلالة على مدى الخير الذى أسدته هذه النظم  
التعاونية لطبقات العمال أن نذكر أنها وزعت فى عام ١٩٣٥ (بوالص)  
تأمين مجانية على حياة سبعمائة ألف من الفلاحين الايطاليين !  
اجل سبعمائة ألف فلاح ايطالى استطاعت الهيئات التعاونية  
الايطالية التى اوجدها النظام الفاشستى ان تؤمن على  
حياتهم فى عام واحد، وبذلك اطمأنوا واطمأنت أسرهم الى

المستقبل وهدأوا لانهم ضمنوا أن اطفالهم ونساءهم لن يتضوروا جوعا اذا أصابهم مكروه

هذا ما يحدث في ايطاليا، في ظل نظام قام ليثبت لطبقات العمال أن الشيوعيين المخربين الهدامين الذين كانوا يتمشقون بأنصافهم انما كانوا يخدعونهم. وقد وفق فعلا في اثبات ذلك وفي تدعيم القاعدة التي يقوم عليها « الفاشيسم » وهي « اعادة توزيع الايرادات العامة بنسبة الحاجات العامة » أو بتعبير آخر وجوب اقتطاع جزء من ايراد الاثرياء للاتفاق منه على العمال والفقراء

أما في مصر فلا يزال العمال الزراعيون أو الفلاحون يعانون نفس الالهوال التي كانوا يعانونها أيام المماليك وفي أوائل الحكم العثماني وإذا كان البعض قد فكر في ايجاد بعض هيئات تضم ممثلين لطوائف العمال وأصحاب الاعمال وفي ايجاد تقابات تعاونية لأولئك العمال فان الذي يشير الدهشة بل الذعر أن ذلك التفكير قد اقتصر على عمال المدن الكبرى الذين يحترفون الصناعات اليدوية المختلفة . كالتجارين والحمدادين والبرادين والحلاقين وغيرهم . وهم أقلية ضئيلة اذا قيست بالعمال الزراعيين الذين رأيت أن عددهم يبلغ مليونا ونصف المليون من المصريين وانهم ونساءهم وأطفالهم الذين يعملون يبلغون أربعة ملايين وربع المليون من المصريين أي أكثر من ربع مجموع سكان القطر . هؤلاء العمال الزراعيون الذين اليهم يعود الفضل في ثروتنا الالهلية كقطر زراعي لم يفكر فيهم أحد ولم يوضع بعد النظام الذي يقضى على كل مالك أرض باحصاء العمال الزراعيين الذين يعملون في أرضه .

وأجورهم وعدد الايام التي يشتغلونها في العام وعدد افراد أسرهم .  
وعدد أطفالهم الذين يعاونونهم في العمل أثناء اليوم

مليون ونصف مليون عامل مصري يعملون عند ملاك الاراضي  
الزراعية دون رقابة من الدولة ودون رعاية ودون ضمان بل دون  
أن تعرف الدولة اسماءهم واسماء من يعملون هم لحسابهم، لم يمرضون ؟  
أين يعالجون ؟ متى يموتون ؟ كيف تعيش نساؤهم وأطفالهم  
من بعدهم ؟

ولقد كان من نتائج هذا الاهمال الشنيع أن استغله كبار  
ملاك الاراضي الزراعية فتحولت سيطرتهم على أولئك العمال  
الزراعيين الى نوع من الحكم الاقطاعي مادام لا يحاسبهم على ذلك  
الاستغلال محاسب ... الملاك هم الذين يحددون الاجر والملاك هم  
الذين يحددون أيام العمل . والملاك هم الذين يحددون السن التي  
يجب فيها أن يمتنع العامل عن العمل !

بل هنا ما هو أكثر من ذلك، فلقد كان من نتائج هذه  
الفوضى ان اضطر أولئك العمال الزراعيون الى « الهجرة » من  
قراهم التي يحبونها حتى العبادة حبا تقليديا سرى في شرايينهم منذ  
الازل وان يلجأوا الى مقاولي « الترحيلة » الذي يجمعونهم من  
قراهم ويحشدونهم في « اللوريات » كالبهائم ويعبرون بهم  
المراكز والمديريات لكي يعملوا في اراض قد تنأى عن قراهم  
وأسرهم وزوجاتهم وأطفالهم بمئات الكيلو مترات وقد تطول  
غيبتهم شهورا دون ان يعلموا شيئا عن طفل مريض أو زوجة  
حبيلى أو أم تتضور جوعا بل قد يموت الواحد منهم فيدفن بعيداً  
عن قريته ولا يعلم أهله بوفاته الا بعد حين !  
هذه الفوضى قد قضت عليها النظم التي وضعت في اوربا



الحديثة لخير الطبقات العاملة فلم يعد ممكنا ان يفصل بين زوج  
حامل وزوجته الا فى حالات الضرورة القصوى وانشأت الهيئات  
التي تهتم على خير العمال مكاتب خاصة تلجأ اليها أسر العمال الذين  
استدعاهم واجب العمل الى التغيب — لاستقاء أخبارهم  
أولا فأول

الجيل الجديد اذن . يدعو الى وجوب انشاء مثل هذه الهيئات  
التي يمثل فيها أصحاب الاراضى الزراعية وعمالها الزراعيين ممثلون  
ينتخبون انتخابا مباشرا وان يصدر تشريع يرغم أصحاب الاراضى  
الزراعية على اخطار تلك الهيئات بعدد العمال الذين يعملون عندهم  
واسمائهم . وأعمارهم . وأجورهم . وعدد أفراد أسرهم وعدد أيام  
العمل التي يشتغلون فيها . ويكلفهم بالتأمين على حياة أولئك العمال  
ضد الموت . أو التعطل الناشئ عن المرض أو الشيخوخة . على أن  
تشارك الدولة بدفع نصيب من قسط التأمين

أن الجيل الجديد يحس بأن من واجبه أن يعنى بأولئك الملايين  
من المصريين الذين بنوا بأيديهم الحضنة أبا عن جد ثروة الوطن  
الاهلية . أن يعنى بهم منذ ولادتهم بل قبل ولادتهم حتى الموت .

# أهداء الكتاب

الى الارامل - أمهات الذين استشهدوا من أبناء مصر أثناء  
ثورة عام ١٩١٩ فى سبيل مجد الوطن  
مع الاجلال والخشوع

محمد كامل  
الحامى

أول يونيو سنة ١٩٣٩  
دار الجامعة للطبع والنشر  
٤٢ ميدان ابراهيم باشا

# فهرست الكتاب

صفحة

٤	كلمة المؤلف
٧	(١) ملل
٩	اين البر اميج؟
١٠	عبيد القرن العشرين
١٣	كارثة قومية
١٦	الفلاح الخائم
١٨	عاطلون
٢٠	الملكية العقارية والهجرة
٢٥	(٢) مستوي منحط من اجل
٢٨	نحو الملكيات الزراعية الصغيرة
٣١	ضمان اجتماعي
٣٢	مهام كات التكليف
٣٥	(٣) نشاط مقيد
٣٩	انقاذ
٤١	(٤) الدولة يجب أن تضع يدها على شركات الاحتكار
٤٢	تاريخ مدل
٤٦	المنافع العامة
٥٠	مثل رهيب
٥٦	يجب وضع اليد (٥) قناة السويس

٦٢	(٦) احساس الشباب نحو الاصلاح الجامعى
٦٨	(٧) يجب أن تغلق العيادات الخاصة لاساتذة كلية الطب
٧٤	(٨) الدستور المصرى يجب أن يعدل تعديلا يكفل صيانة كرامتنا القومية انادتان ١٦ و ٦٤ من الدستور
٧٦	الشركات الكبرى
٧٨	اخذ الوحيد
٨٠	(٩) هذا الدستور يجب أن يعدل لكى يتفرغ وزراءنا لاعمالهم
٨٤	(١٠) قانون الانتخاب يجب أن يعدل تعديلا يكفل تطعيم نظامنا النيابى بدم جديد
٩١	(١١) الامن العام فى العهد الجديد
١٠٥	(١٢) لا مبرر للبطء فى وضع برنامج للاصلاح الشامل وتنفيذه أمثلة حية
١٠٧	نظام ادارى مشاغب
١١٠	(١٣) حدود مصر الطبيعية يجب أن تفكر فى استعادتها
١٢٠	(١٤) مليون ونصف مليون فلاح مصرى يجب التأمين على حياتهم ضد الجوع والشيخوخة والموت







---

---

عن دار الجامعة للطبع والنشر  
٤٢ ميدان ابراهيم باشا بمصر

---

---